رقم الترتيب...../ك ع إ ت ع ت/ج ب/2014

وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي

جامعـــة امحمد بوقـرة – بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

شعبة: **العلوم الاقتصادية**

تخصص: **اقتصاد كمي**

الموضـــوع:

أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (2012-1988)

إعداد الطالب:

مقراني حميد

تحت إشراف :

سعيج عبد الحكيم

لجنة المناقشة:

– أوسرير منور	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	رئيسا
– سعيج عبد الحكيم	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة بومرداس	مقررا
– حشمان مولود	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
– بلوار علي نبيل	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة بومرداس	ممتحنا
– آيت طالب عبد الحميد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر و تقدير

أشكر الله عز و جل و أحمده على توفيقه لنا لإنجاز هذه المذكرة

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "سعيج عبد الحكيم" على إرشاداته و توجيهاته الحكيمة و الرشيدة، و إتاحته طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أيضا أن أشكر كل عمال جامعة بومرداس أساتذة كانوا أو إداريين.

في الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين

إلى الإخوة و الأخوات

إلى كل العائلة الصغيرة و الكبيرة

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

– الفهرس:

قائمة الجداول..... I
قائمة الأشكال..... II
قائمة الرموز..... III
المقدمة العامة..... أ– هـ
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية..... 2
تمهيد الفصل..... 2
المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام..... 4
المطلب الأول:مفهوم النفقة العامة و أركانها..... 4
المطلب الثاني: تصنيف النفقات الحكومية و وابطها..... 7
المطلب الثالث: التقسيمات العلمية و الإقتصادية للنفقة العامة..... 9
المطلب الرابع: محددات حجم النفقات العامة..... 13
المبحث الثاني: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه..... 15
المطلب الأول: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه..... 15
المطلب الثاني: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام..... 19
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة..... 21
المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني..... 21
المطلب الثاني: الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك..... 22
المطلب الثالث: النفقات العامة و مستوى الأسعار..... 23
المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني..... 24
المطلب الخامس: أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي و مستوى التشغيل..... 25
خلاصة الالفصل..... 28
الفصل الثاني: التضخم وفق النظريات الاقتصادية..... 30
تمهيد الفصل..... 30
المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه و أنواعه..... 31
المطلب الأول:مفهوم التضخم..... 31
المطلب الثاني قياس التضخم..... 34
المطلب الثالث :أنواع التضخم..... 39

المبحث الثاني: أسباب التضخم و أساليب معالجته..... 43
المطلب الأول:أسباب التضخم..... 44
المطلب الثاني:آثار التضخم..... 48
المطلب الثالث:أساليب معالجة التضخم..... 51
خلاصة الفصل..... 56
الفصل الثالث: الإطار النظري للبطالة..... 59
تمهيد الفصل..... 59
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة..... 60
المطلب الأول: مفهوم البطالة..... 60
المطلب الثاني:حساب معدلات البطالة..... 62
المطلب الثالث:مشكلة إحصاءات البطالة..... 64
المطلب الرابع:آلية حدوث البطالة..... 66
المطلب الخامس:أنواع البطالة..... 68
المبحث الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية و الحلول المقترحة لمعالجتها..... 72
المطلب الأول: نظرة بعض المدارس و العلماء الاقتصاديين للبطالة..... 72
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية..... 78
المطلب الثالث:تأثيرات البطالة..... 83
المطلب الرابع:معالجة البطالة..... 86
خلاصة الفصل..... 91
الفصل الرابع: تقدير أثر الإنفاق الحكومي على البطالة و التضخم (حالة الجزائر 1988-2012)..... 93
تمهيد الفصل..... 93
المبحث الأول: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة..... 94
المطلب الأول: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العام..... 94
المطلب الثاني: قراءة و تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من 1988 إلى 102
المطلب الثالث: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم خلال الفترة 1988-2012.... 109
المبحث الثاني: تقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر..... 112
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 112

المطلب الثاني : تقدير اثر الانفاق العام على البطالة..... 121
المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم..... 136
خلاصة الفصل..... 143
الخاتمة العامة..... 146
قائمة المراجع..... 150
الملاحق..... 154

- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول3-1	قوة العمل و البطالة في الاقتصاد الأمريكي 1985م	63
الجدول4-1	النفقات العامة الحقيقية خلال الفترة 1988-2012	95
الجدول4-2	حصة نفقات التجهيز و نفقات التسيير من النفقات العامة	99
الجدول4-3	حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 1998)	106
الجدول4-4	معدل البطالة عند الذكور و الإناث في الفترة 2009-2012	108
الجدول4-5	الرقم الاستدلالي لأسعار المستهلك (IPC) و معدل التضخم	110
الجدول4-6	اختيار معامل التأخير (السلسلة linf)	117
الجدول4-7	نتائج اختبار DF على السلسلة linf	118
الجدول4-8	اختبار DF على السلسلة dlinf	118
الجدول4-9	اختبار DF على السلسلةltch	119
الجدول4-10	اختبار DF على السلسلة dltch	119
الجدول4-11	اختبار DF على السلسلة ddltch	120
الجدول4-12	اختبار DF على السلسلةlg	120
الجدول4-13	اختبار DF على السلسلة dlg	121
الجدول4-14	قيم معايير (AIC, SC, EPE, LR) لمختلف درجات التأخير.	131
الجدول4-15	جذور الوحدة للنموذج الأول	133
الجدول4-16	نتائج اختبار LM TEST (النموذج الأول)	133
الجدول4-17	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (النموذج الأول)	134
الجدول4-18	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط بين dlinf وdlg	138
الجدول4-19	اختيار تأخير النموذج الثاني	138
الجدول4-20	جذور الوحدة للنموذج	140
الجدول4-21	نتائج اختبار LM TEST (النموذج الثاني)	140
الجدول4-22:	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	141

- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 2-1	الفجوة التضخمية	38
الشكل 2-2	نظرية سحب الطلب	44
الشكل 2-3	منحنى فيليبس	45
الشكل 2-4	نظرية دفع التكاليف للأسعار	47
الشكل 3-1	التوازن في سوق العمل	67
الشكل 3-2	تغير وضع التوازن في سوق العمل	68
الشكل 3-3	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز).	80
الشكل 3-4	أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة	81
الشكل 3-5	العلاقة بين نمو الإنتاج، البطالة و التضخم	86
الشكل 4-1	تطور الإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة 1988-2012	96
الشكل 4-2	تطور حصة الفرد الواحد من النفقات العامة	98
الشكل 4-3	تطور معدل النمو السنوي للإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة 1988-	99
الشكل 4-4	المقارنة بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر	100
الشكل 4-5	تطور معدل نمو نفقات التسيير و نفقات التجهيز	101
الشكل 4-6	حصة الفصول و القطاعات من مجمل النفقات العامة للفترة 2000-	102
الشكل 4-7	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة	105
الشكل 4-8	المقارنة بين معدلات البطالة بين الجنسين (2009-2012):	108
الشكل 4-9	تطور المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة 1988-2012	111
الشكل4-10	تطور ال IPC خلال فترة الدراسة.	112
الشكل4-11	مراحل و خطوات اختبار جذر الوحدة	115
الشكل4-12	منحنى تطور السلسلة linf	116
الشكل4-13	دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة linf	116
الشكل4-14	دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة dlinf	118
الشكل4-15	تمثيل العلاقة ddltch بدلالة dlg	122
الشكل4-16	الدائرة الأحادية للنموذج الأول	133
الشكل4-17	الارتباط الذاتي للأخطاء (النموذج الأول)	133
الشكل4-18	التضخم بدلالة الإنفاق العام	136
الشكل 4-19	دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للبواقي e_t	137
الشكل4-20	الدائرة الأحادية للنموذج الثاني	140

– قائمة الرموز

المعنى	الرمز
Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes	*DIPJ*
les activités d'intérêt général	*IAIG*
les travaux d'utilité publique à haute intensité de main-d'oeuvre	*TUP–HIMO*
Les contrats de pré-emploi	*CPE*
le Microcrédit.	*MC*
la caisse nationale de l'assurance chômage	*CNAC*
Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes	*ANSEJ*
Agence nationale de développement de l'investissement	*ANDI*
Indice des prix à la consommation	IPC
Office national des statistiques	ONS
Differency Stationnary	DS
Trend Stationnary	TS
Test Dikey Fuller	DF
Test Dikey Fuller augmenté	ADF
Vector autoregressive	VAR
Akaike	AIC
Schwartz	SC
Moindres carrés ordinnaires	MCO

ملخص:

تعد هذه الدراسة محاولة منا لتقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر، و ذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم اللذان يعتبران مؤشران أساسيان في اقتصاد أي دولة، من أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول هذه المتغيرات، و قسم تطبيقي لتحليل تطورها خلال فترة الدراسة (1988-2012) ثم تقدير الأثر باستعمال الأدوات القياسية و الإحصائية.

وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و زيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية، و بذلك نستطيع القول بأن السياسة التوسعية للدولة الجزائرية كانت ناجحة و فعالة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، البطالة، التضخم، أثر، السياسة التوسعية، القياس الاقتصادي.

Résumé :

Cette étude est un essai pour évaluer l'efficacité de la politique expansionniste de l'Etat algérien, à travers la mesure de l'impact des dépenses publiques sur le taux de chômage et le taux d'inflation qui sont deux indices économiques importants dans un pays. À cet effet, ce mémoire a été distingué entre une partie théorique pour éclaircir les différentes notions sur ces trois variables, et une partie pratique pour analyser l'évolution de ces variables pendant la période (1988-2012), et enfin pour mesurer l'impact par l'utilisation des outils économétriques et statistiques.

Nous avons vu comme résultat de ce travail que l'augmentation des dépenses réelles dans une année **(t)** cause une baisse de taux de chômage et une petite augmentation de l'inflation à l'année **(t+1)**, et à partir de ces résultats nous pouvons dire que la politique expansionniste algérienne était efficace.

Mots clés : dépenses publiques, chômage, inflation, impact, politique expansionniste, économétrie.

Resume :

This study is an attempt to evaluate the effectiveness of the expansionist policy of the Algerian state, through the measurement of the impact of public spending on the unemployment rate and inflation rate are two important economic indicators in countries for this purpose this Search was distinguished between a theoretical part to clarify the different notions of these three variables, and a practical part to analyze the evolution of these variables during the period (1988-2012), and finally to measure 'impact through the use of econometric and statistical tools

We have seen as a result of this work that the increase in actual spending for a year (t) causes a decrease in the unemployment rate and a small increase in inflation in year (t +1), and from these results we can say that the Algerian expansionist policy was effective

Keyword : public spending, unemployement, inflation, impact ,expansionist policy, econometric.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لقد حاولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال النهوض بالاقتصاد الوطني فسطرت من أجل ذلك مخططات استعجاليه متواضعة في الفترة الممتدة ما بين سنوات 1963 إلى 1969 ، وذلك لقلة الإمكانات وكون نموذج التنمية لم تكن أبعاده واضحة و مكتملة، وهذا راجع لاشتغال السلطات العمومية باسترجاع الممتلكات العامة وانتهاج سياسة تأميم الشركات الوطنية.

في سنة 1963 تم تأميم الأراضي الفلاحية، وانتهجت بعدها سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي، وهو ما أكده الميثاق الوطني في سنة 1964،الذي جاء ليتخذ من الآليات الاقتصادية للنظام الاشتراكي وسائل لتسيير الاقتصاد، كما نظم إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات.

أما خلال سنة 1966 فقد تم تأميم قطاعي المناجم والبنوك وقطاع المحروقات، وكانت سنة 1971 فترة تمهيد للتأميم الكلي للموارد الباطنية، ثم رسم إستراتيجية للتنمية تمثلت في عدة مخططات وطنية تنموية، ركزت على جوانب معينة لإحداث التنمية، حيث تميز المخطط الرباعي خلال الفترة 1974-1977 بارتفاع في الاستثمارات من خلال صادرات المحروقات، بحيث تم تخصيص موارد مالية معتبرة لمشاريع كبيرة ، بتوجيه إيرادات البترول إليها ابتدءا من سنة 1973.

لقد أدى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول في منتصف الثمانينات و بالضبط في سنة 1986 مع تدني قيمة الدولار إلى فقدان السياسة الاقتصادية لتوازنها، وذلك لعدم وجود إيرادات بديلة للمحروقات من أجل تمويل الاستثمارات، مما أدى إلى حدوث أزمة سياسية و اجتماعية ابتداءا من سنة 1988 أدخلت البلاد في دوامة من اللاأمن واللاإستقرار سنوات التسعينات خلقت نوع من الركود الإقتصادي، ولكن بعد تحسن الوضع تدريجيا ابتداءا من سنة 2000، وبعد الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة، و من ثم محاولة دفع عجلة التنمية من جديد عن طريق إطلاق مخططات و برامج خماسية .

صرفت الحكومة الجزائرية مبالغ ضخمة منذ عام 2001، متخذة بسياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، في مسعى كان موجها بالكامل لإعادة إنعاش و بعث حركية الاقتصاد الوطني الذي توقفت عجلة دورانه بسبب تداعيات الأزمة الأمنية العاصفة التي هزت البلاد، ومعالجة آثارها الوخيمة وإنعاش المؤسسات العمومية ومسح ديونها ورفع قدراتها التنافسية ودعم الاستثمار وتوفير مناصب الشغل، بعد عملية تسريح مست أكثر من 400 ألف عامل خلال فترة الأزمة، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمنشآت والمطارات والطرق والموانئ

ذات الصلة بالشق الإقتصادي، وهذا في سياق ثلاثة برامج منذ 2001، حيث أطلق على الأول اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي" وامتد من سنة 2001 إلى 2004، وامتد البرنامج الثاني من 2005 إلى 2009 و سمي " البرنامج التكميلي لدعم النمو "، أما البرنامج الثالث فقد جاء تحت اسم "برنامج تعزيز النمو الاقتصادي " ويمتد من 2010 حتى 2014.

يعد الإنفاق الحكومي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة، التي تعتبر إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها قياس الأداء الإقتصادي داخل الدولة، وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الإقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

غير أن هذه المقاربة تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات، الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي.

لقد كانت ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها في سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعتبر موضوع البطالة و التضخم من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة و الاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والإقتصاديين باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات إقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، بحيث تواجه الحكومات و الدول التي تعاني من التضخم و البطالة في الكثير من الأحيان العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة هاتين المشكلتين، وقد تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم، وقد شجعت الدراسة التي قام بها فيليبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، التضخم، ومعدل البطالة.

الإشكالية:

من مجمل ما سبق عرضه من توجه الدولة الجزائرية للسياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي، و باعتبار معدلي البطالة و التضخم مؤشرين أساسيين في اقتصاد أي دولة، يمكننا عرض إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية، ارتأينا تفريعها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. –ما هي أوجه الإنفاق الحكومي؟
2. كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم نظريا؟
3. –هل ساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟
4. –ما هي العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في الجزائر؟

✓ **فرضيات البحث:**

على ضوء ما تم طرحه من إشكال و تساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يؤدي الإنفاق الحكومي التوسعي إلى انخفاض في معدل البطالة و تزايد في معدل التضخم
- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر.
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في الجزائر.

✓ **أهداف البحث:**

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها و على معدل التضخم
- ❖ تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة و المحافظة على استقرار الأسعار.
- ❖ إبراز أهمية أساليب و أدوات القياس الإقتصادي، النماذج القياسية و الطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الإقتصادية.

✓ **الدراسات السابقة:**

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي، ولكن القليل منها تم من خلالها ربط النفقات العامة مع معدل البطالة أو معدل التضخم، فقد حاول ضيف أحمد في مذكرته لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية بجامعة الشلف (2005) أن يوضح انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل وذلك بتحليل معطيات الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004، كما قام كل من كمال عايشي و سليم بوهديل بدراسة العلاقة بين البطالة و الإنفاق العام في مداخلة لهما بجامعة باتنة بعنوان "الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 ". أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق العام و معدل التضخم فالدراسات السابقة في هذا المجال تعد نادرة. نذكر الدراسة المنشورة لعامر عمران كاظم في مجلة جامعة كربلاء العراقية المجلد الثالث العدد 11/أب 2005 التي جاءت بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996". و من خلال هذه الدراسات المذكورة جاءت فكرة قياس أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (1988-2012) باستخدام الطرق الإحصائية و القياسية.

✓ **حدود الدراسة:**

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على معدلي البطالة و التضخم اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1988 إلى 2012 كون هذا المجال يعتبر كاف و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

✓ **منهج البحث و أدوات التحليل:**

نظرا لطبيعة الموضوع و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و كذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع.

و سنعتمد في الجانب التطبيقي على دراسة حالة الاقتصاد الجزائري محاولين تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدلي البطالة و التضخم .

✓ **هيكل البحث:**

من أجل الإجابة عل الإشكالية و الأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول، حيث خصصت ثلاثة منها للإلمام بالجانب النظري ذات الصلة بالموضوع، فقد خصص الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق العام و الآثار الاقتصادية له، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام
- المبحث الثاني: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان "التضخم وفق النظريات الاقتصادية" وتم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه و أنواعه
- المبحث الثاني: أسباب التضخم و أساليب معالجته

في حين خصص الفصل الثالث لتوضيح الجانب النظري للبطالة من خلال مبحثين و هما:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة
- المبحث الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية و الحلول المقترحة لمعالجتها

و أخيرا الفصل الرابع التطبيقي، الذي تم تقسيمه إلى مبحثين وهما:

- المبحث الأول: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثاني: تقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر: باستعمال معطيات الفترة الممتدة من 1988 إلى 2012.

الفصل الأول:

الإنفاق الحكومي و آثاره الاقتصادية

تمهيد الفصل:

لقد أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، سواء التقليديين منهم أو الحديثين، و قد تركز جل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه و كيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة.

لم يكن الإنفاق العام في أغلب أقطار العالم يتجاوز نفقات الجيوش و الأساطيل البحرية و ما تحتاجه من سلاح و معدات و عتاد، و ما تدفع به رواتب موظفيها و مستخدميها.هذه النفقات تزداد بطبيعة الحال في سنوات الحروب، و تتناقص في فترات السلم، ما عدا الحكومات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين و الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، حيث تجاوزت نفقات الحكومة النفقات العسكرية و الاعتيادية لتشمل توزيع أموال الزكاة على مستحقيها، و توزيع الصدقات على الفقراء و المعوزين و إنشاء المدارس و بيوت العلم الملحقة بالمساجد الكبيرة، و تشجيع المفكرين و العلماء بصرف المكافآت لهم من خزينة الدولة[1].

لقد ازداد حجم هذه النفقات و تطورت مع تطور دور الدولة، حيث كانت الحكومات في السابق تلعب دورا حياديا، تقتصر مهماتها على تمويل وظائفها التقليدية، فلم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحاضر، فقد أهملت النظرية التقليدية نسبيا موضوع النفقات العامة و لم تتعرض له بإسهاب و تفصيل وركزت على الجوانب الفنية و القانونية و بخاصة على القواعد التشريعية المنظمة لعملية الإنفاق العام و الرقابة عليه، دون أن توجه الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية لهذه للنفقات و العوامل التي تحدد حجمها، فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة، التي تتميز نفقاتها بحيادها، بحيث لا يؤثر الإنفاق العام في التوازن الاقتصادي الوطني، و أيضا بضآلتها، و لعل فكرة الاقتصادي جون باتيست ساي و عبارته المشهورة "إن أفضل النفقات أقلها حجما"[2] هي خير ما يعبر على هذا الاتجاه، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث، أكد الاقتصاديون أنه لا يمكن تحقيق النفقة المحايدة، و أنه لا بد من وجود الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية لأي نوع من أنواع النفقات العامة، و مع تطور دور الدولة و ظهور النظرية التقليدية الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات سياسية، اقتصادية و مالية لتحقيق النفع العام، باتت مسؤولة على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، حيث أصبح حجم الإنفاق العام مؤشرا جيدا على مقدار حصة الدولة من

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى2006م، ص82

2 خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الثانية 2008م، ص49.

الموارد الإنتاجية بالإضافة إلى أنه أصبح أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم بتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمعالجة التقلبات الاقتصادية و تحقيق توازن الاقتصاد و المحافظة عليه.

من أجل توضيح أكثر حول الإنفاق العام، كونه الأداة التي سنحاول تقييم استعمالها في الجزائر، أدرجنا هذا الفصل النظري الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهومه و أركانه، ضوابطه و تقسيماته المختلفة انطلاقا من عدة أوجه و محدداته، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى ظاهرة نمو الإنفاق العام و الأسباب المؤدية إلى ذلك مع اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه، و المبحث الثالث سنعرض من خلاله الآثار الاقتصادية المختلفة للإنفاق العام.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام:

المطلب الأول:مفهوم النفقة العامة و أركانها:

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين و الاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، و هو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات ،سلع و خدمات من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ، ولمنح المساعدات و الإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و غيرها)[1].

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[2].

يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[3]. و من هذا التعريف يمكن تحديد أركان للنفقة العامة يجب توافرها و هي كالأتي:

الفرع الأول: الشكل النقدي للنفقة العامة:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، و يرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى :

- انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود.
- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق العام في شكل نقدي.

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009 ، ص25.

[2] طارق الحاج، المالية العامة،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009م، ص122.

[3] خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص53.

- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره، التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.
- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم .

الفرع الثاني: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:

فالجهة الوحيدة التي تتولى الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها و المقرة من السلطة التشريعية، ففي حالة قيام أفراد أو مؤسسات بتبرع لبناء مسجد مثلا أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا من النفقة العامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة[1].

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما[2]:

- –معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي.
- –معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

1–المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام و هي الدولة، الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة، و بالتالي فان النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص.

فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة و يعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة يحكمها القانون الخاص يقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

[1] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص122.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان، الطبعة الأولى 2007م، ص119.

2-المعيار الوظيفي:

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة و ليس على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية و اجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

الفرع الثالث: هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، و ذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة.

يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي لكل مجتمع، وهنا يتبادر التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة، فالماليون التقليديون أمثال:(جون ستيوارت، كارل ماركس...) يرون تحقق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة، أما إذا رجعنا إلى الفكر المالي الإسلامي فمفهوم الحاجة ينطلق أصلا من شعور النفس البشرية بالضعف و الافتقار، و يربط هذا الفكر صفة عمومية النفقة على إشباعها للحاجات العامة دون الخاصة، فأصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية، و يقسم الفكر المالي الإسلامي الحاجات العامة تبعا لمعيار المصلحة العامة إلى[1]:

- الضروريات: و هي ما لا غنى عنه لبقاء المجتمع و حياة الأفراد مثل: الدفاع، الصحة...الخ.
- الحاجيات: و هي ما تصعب الحياة بدونها، و تصبح شاقة بفقدانها مثل: مرافق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات الأساسية.
- الكماليات: و هي التي تسهل حياة الأفراد و تضفي عليها نوعا من الراحة و المتعة مثل مرافق الترفيه من
- حدائق، ملاهي، منتجعات سياحية...الخ.

[1] **حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، ابراهيم خريس، زياد الذيبة، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2010م، ص125.**

لكن مع تطور دور الدولة اتسع مضمون الإنفاق العام ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. و لهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة و المحافظة على المال العام.

المطلب الثاني: تصنيف النفقات الحكومية و ضوابطها:

لم يكن تصنيف النفقات العامة يشغل بال العديد من الاقتصاديين و الماليين في ظل الدولة الحارسة، إلا أنه مع تطور دور الدولة، ازدادت أهمية تصنيف النفقات العامة نظرا لتنوعها واختلاف آثارها، و أصبح من الضروري أيضا وضع مجموعة من الضوابط التي تضمن توجيه النفقات العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

الفرع الأول: تصنيف النفقات الحكومية:

1- التصنيف العام للنفقات الحكومية: و يتم تصنيف النفقات العامة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة في عدة أبواب نذكر منها ما يلي[1]:

- **نفقات جارية:** و تضم النفقات التالية:

– النفقات على السلع و الخدمات (الأجور و الرواتب، حصة أصحاب العمل....)
– مدفوعات الفوائد (الإعانات و التحويلات، التحويلية الخارجية....)

- **مصروفات رأسمالية:** و تضم ما يلي:
- حيازة أصول رأسمالية ثابتة
- شراء مخزون.
- تحويلات رأسمالية (تحويلات داخلية، تحويلات خارجية....)
- **مجمل الإقراض ناقص التسديدات.**

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية 2005م، ص179.

2- تصنيف النفقات العامة في الجزائر[1]:أما في الجزائر فيتم تصنيف النفقات العامة إلى:

أ-نفقات التسيير: و هي مدرجة ضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

ب- نفقات الاستثمار: و هي ضمن ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الأخرى برأسمال.

الفرع الثاني:ضوابط الإنفاق العام:

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، و ثانيهما أن يتم ذلك بأقل قدر من النفقة، لذا كان من الضروري وضع بعض الضوابط و أساليب الرقابة التي تضمن توجيه النفقة العامة و تحديد الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق.

1- قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، و يعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي، و ضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها[2].

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص180.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص53.

لتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تنظر في مقدار حاجة المجتمع إلى مختلف المشاريع وأن تجري مفاضلة فيما بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية ومن ثم تقرر حجم وتوقيت الإنفاق على هذه مشاريع . ويجب أن يقسم هذا الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق،والمخطط هو الذي يقوم بالموازنة بين الأوجه المختلفة للإنفاق العام على ضوء الأهداف الموضوعة في الخطة.

2- قاعدة الاقتصاد:

يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ مالية دون تحقيق منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف من جانب الإدارة المالية يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات التهرب الضريبي من طرف المكلفين و الممولين.

إن مظاهر التبذير و الإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، و بشكل خاص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة التي يمكن أن تمارسها ثلاثة جهات هي: الإدارة (وزارة المالية)، الهيئات السياسية (البرلمان) و جهات أخرى مستقلة و متخصصة (الرقابة المحاسبية)، ومن ثم يجب عدم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر، فالإنفاق العام مبرر بما يحققه من منفعة.

3- قاعدة الترخيص:

تخضع النفقة العامة لأذن سابق من الجهة المختصة، هذا الإذن قد يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني. و بخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ كبيرة مخصصة لإشباع الحاجات العامة.

و تظهر أهمية هذه القاعدة و ضرورتها لتحقيق القاعدتين السابقتين، و هما : قاعدة المنفعة القصوى، و قاعدة الاقتصاد و التدبير، و ذلك من خلال احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

المطلب الثالث: التقسيمات العلمية و الإقتصادية للنفقة العامة[1] :

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة. و بشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع، و على العلاقة القائمة بين هذه الأنواع و عادة فإن أسس التقسيم

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 35-50.

إدارية واقتصادية و مالية، ولا يوجد تقسيم أوحد تتبعه جميع الدول، فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها. و يمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسم النفقات العامة انطلاقا من عدة أوجه، نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها: و تقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلي أربعة نفقات أساسية و هي:

1- **نفقات إدارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج، مثل نفقات الأمن و الدفاع و العدالة و غيرها[1].

2- **نفقات إجتماعية** : تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في (إعانات للأسر، منح للبطالين...)

3- **نفقات إقتصادية** : و يقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية و يسمي هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلي زيادة الإنتاج الوطني و خلق رؤوس الأموال الجديدة.

4- **النفقات العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام و السندات و الأوراق المالية الأخرى[2].

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة من حيث إستخدام القوة الشرائية أو نقلها :

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار إستخدام القوة الشرائية و مدى تأثيرها علي توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية

1- **النفقات الحقيقية:**

يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول علي سلع و خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات، أثمان الموارد و التوريدات، المهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالدولة هنا تحصل علي مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلي زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص135.

2 نفس المرجع، ص 136.

2- النفقات التحويلية:

تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، و تنقسم إلي النفقات التحويلية الإقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية و النفقات التحويلية المالية .

أ-النفقات التحويلية الإقتصادية :

و تشتمل علي جميع النفقات التي تدفعها الدولة علي شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال (تدعيم بعض القطاعات الحساسة و الإستراتجية ، أو إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة علي رقم الأعمال أو رسوم الدمغة) و يفرق في نطاق الإعانات الاجتماعية بحسب الهدف من منح الإعانة بين : إعانات الاستغلال ، و إعانات تحقيق التوازن الاقتصادي، و إعانات التجهيز و إعانات التجارة الخارجية .

ب-النفقات التحويلية الاجتماعية :

و تشتمل علي جميع النفقات التي تدفعها الدولة علي شكل إعانات للطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل، (مثل: إعانات للفئة البطالة ،المتضررين من الكوارث، المرضى و العجزة ..إلخ)

ج-النفقات التحويلية المالية:

و تشتمل علي جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام و الإعانات و المساعدات الخارجية.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها (النفقات العادية و غير العادية)

جري العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلي نوعين : نفقات عادية و نفقات غير عادية

1- النفقات العادية:

يقصد بالنفقات العامة العادية تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا، دون أن يعني هذا ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته[1]، مثل (أجور الموظفين و أثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب و غيرها).

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص137

2- النفقات غير العادية:

هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات على (الكوارث، الحروب ...الخ).

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها (النفقات الوطنية و النفقات المحلية):

يستند تقسيم النفقات العامة إلي نفقات وطنية و محلية إلي معيار نطاق سريان النفقة العامة و مدي استفادة أفراد المجتمع منها .

1- النفقات الوطنية:

النفقات الوطنية هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولي الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع و القضاء و الأمن.

2- النفقات المحلية أو الإقليمية:

و هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي و ترد في ميزانية هذه الهيئات.

الفرع الخامس: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية:

تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع، فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، و نفقات مولدة ، ونفقات منتجة و نفقات حكومية ، وأخيرا نفقات استثمارية.

1- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي :

و هي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة و خدمات الكهرباء و الماء.

2- النفقات العامة المولدة:

و هي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني و أمثلة علي ذالك نفقات الصحة العامة و التعليم العام.

3- النفقات العامة المنتجة:

و هي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني و هي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها علي الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة و هي ما يسمى بالخدمات المعمرة، و أمثلة ذلك: المباني الحكومية، الحدائق و المنتزهات العامة.

4- النفقات العامة الحكومية:

و هي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.

5- النفقات العامة الاستثمارية :

و هي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلي إنشاء ثروة جديدة، و من ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

المطلب الرابع: محددات حجم النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، و مثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام. و هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5-25 بالمائة. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، و تختلف من دولة إلى أخرى[1]. و أهم هذه العوامل: (دور الدولة، المقدرة المالية و مستوى النشاط الاقتصادي).

الفرع الأول:دور الدولة:

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات التي ازدادت و تطورت مع تطور مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر و القرن العشرين، كما سنرى في النقاط التالية:

1- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين أمثال: (أدم سميث، دافيد ريكاردو) على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه و كيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، و كانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، و على الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 183.

الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم[1]، ويتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قد ترتب على ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان[2]:

- قلة أنواع النفقات العامة و ذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها.
- انخفاض حجم النفقات العامة، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

2-النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي واثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني.

3-النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة:

في العقد الثاني من القرن العشرين و بعد قيام الثورة في روسيا عام 1917 م، برزت أفكار و مبادئ الاشتراكية، و وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. فأصبحت الدولة تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة، و تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني. وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، و النفقات العامة بشكل خاص، فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة.

الفرع الثاني:المقدرة المالية الوطنية:

من بين محددات حجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، و يقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، بحيث تعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية.

---

1 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص21.

2 خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص66.

تنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما[1] :

1 القدرة التكليفية: و تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب. و هنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

2 القدرة الإقراضية: و تتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام. و هذا يرتبط بالقدرة التسديدية و السمعة على مستوى الأسواق المالية.

الفرع الثالث:مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

المبحث الثاني: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه:

سنتطرق في النقطة الأولى من هذا المبحث إلى ظاهرة نمو وازدياد الإنفاق العام في الدول و مختلف الأسباب المؤدية إلى ذلك، أما في النقطة الثانية فسنقوم بعرض اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام.

المطلب الأول: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه:

يزداد الإنفاق العام وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين لذلك، و هو ما يعرف بظاهرة نمو الإنفاق العام، و أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو العالم الألماني "فاجنر"، بعد أن قام بدراسة حول النفقات العامة و تزايدها، استنتج من خلالها، وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي، و صاغ ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه، مفاده وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام و معدل النمو الاقتصادي[2].

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 63.

إن النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة، بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة، وبشكل عام لوحظ أن ظاهرة نمو الإنفاق العام تعود إلى أسباب عديدة نجملها في مجموعتين هما:

الفرع الأول:الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

التزايد الحقيقي للنفقات العامة عبارة عن زيادة عبئ التكاليف العامة وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وأهم هذه الأسباب هي:

1- الأسباب الاقتصادية لنمو الإنفاق العام:

هي نتاج تخلي الدولة عن حيادها و توسعها في المشاريع العامة و زيادة تدخلها في معالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات. فزيادة الدخل الوطني يتيح للدولة زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء على الأفراد، فهي تستطيع مواجهة هذه الزيادة بما تحصل عليه من مزاولتها للنشاط الاستثماري، أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج. و يمكن تلخيص هذه الأسباب الإقتصادية في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة.
- محاربة الدولة للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام.
- تقديم الإعانات الاقتصادية لأصحاب المشاريع لزيادة القدرة التنافسية عالميا.

2- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية لنمو الإنفاق العام في النقاط التالية:

- تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج مساعدات حكومية.
- زيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- أدى تطور دور الدولة إلى تعدد وظائفها، وقيامها بتقديم الخدمات الأساسية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- الأسباب السياسية لنمو الإنفاق العام:

و يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين[1] :

أ- الأسباب السياسية الداخلية: و تعود الأسباب السياسية الداخلية بصورة رئيسية إلى:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور انتشار الكثير من المبادئ و النظم الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقا من حقوقهم، و واجبا من واجبات الحكومة، يجب تقديمها لصالح المجتمع. وهو ما زاد من حجم الإنفاق.
- الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل التعليم و الصحة...الخ.
- و هناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام، فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم و موظفي الدولة، كالرشوة، الاختلاس و التزوير...، تزداد تكاليف الخدمات العامة.

ب- الأسباب السياسية الخارجية: و تتمثل في:

- **تزايد الإنفاق الحربي**: من الملاحظ في السنوات الأخيرة، تزايد الإنفاق العسكري بشكل كبير، ففي البلدان المتقدمة نجد أنه ازداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، و كثرة القواعد العسكرية لها خارج حدودها. أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة، بالإضافة إلى زيادة حدة التوترات و المنازعات الإقليمية و الحروب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية.

- **اتساع نطاق العلاقات الدولية**: ففي الوقت الحالي ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، و بالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية و حجمها و أنواعها، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

بالإضافة إلى ما سبق نجد توسع الدول في تقديم الإعانات و المساعدات و القروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية. مما زاد في حجم الإنفاق في هذه الدول.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص127.

4- الأسباب المالية لتزايد النفقات العامة: تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين و هما:

أولا: سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدول إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لتغطية عجز إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد المترتبة عنها أيضا.

ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه، سواءا في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية[1].

الفرع الثاني: أسباب التزايد الظاهري (الشكلي)[2]:

إن زيادة حجم النفقات العامة، لا تعني بالضرورة زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، و هذا ما يعرف بالزيادة الظاهرية للإنفاق العام التي لا يترتب عليها زيادة في المنفعة، فقد يرجع هذا النوع من الزيادة إلى الأسباب التالية:

1- تدهور قيمة النقود: بحيث تنخفض قيمة العملة وتتدهور قوتها الشرائية، مما يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة.و يعني هذا أن الزيادة في النفقات تعود إلى ارتفاع الأسعار و ليس إلى زيادة كمية السلع و الخدمات التي تحققها.

و بناء على ذلك فإن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة، و من أجل معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود، و يكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، وذلك باستخدام المعادلة التالية[3]:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

1 سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص69.

2 احمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت، 1999م، ص.28

3 خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص79.

2- التوسع الحضري والنمو السكاني: زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

3- اختلاف طرق المحاسبة المالية: بحيث كانت فيما مضى تخصص بعض الإيرادات لتغطية النفقات المباشرة للمصالح التي كانت تقوم بتحصيلها، حيث لم تكن هذه النفقات تظهر في الميزانية العامة، و من ثم فإن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة إيرادات و نفقات الدولة، تعد ظاهرية اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[1].

4- اتساع إقليم الدولة: يؤدي اتساع رقعة الدولة، و زيادة المساحة الإقليمية التابعة لها (انضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لتلبية حاجيات الأقاليم الجديدة، و تعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها[2].

المطلب الثاني: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام[3]:

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام و فق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر و تسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، و من هنا فإن الاتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور:

الفرع الأول: تخفيض الإنفاق:

و هذا من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها و تركها للقطاع الخاص، و العمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص. و في هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام. فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر دولة عالية المديونية بمتوسط يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات و عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره 8%.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص65.

2 خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص80.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق. ص192.

الفرع الثاني: إعادة توجيه الإنفاق العام:

و هذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تزيد في الإنتاجية و تستغل الطاقات الإنتاجية أحسن استغلال، و يتعلق هذا التوجيه بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: من خلال إقامة مشاريع استثمار ذات نوعية عالية، و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية. ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.
- الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات.
- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: و هذا من خلال الموازنة بين خفض الأجور و الرواتب في مجال الكفاءات الذي من شأنه تثبيط العمل و خفض الإنتاجية، و بين جعل القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل.
- التأكد من فعالية الإنفاق العام في تحقيق الهدف المنشود، فلقد بينت التجربة مثلا أن سياسة دعم الأسعار ليست الطريقة الفعالة لحماية الفقراء، فقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع ذات أهداف موجهة إليهم خصيصا.

الفرع الثالث: تخطيط و ضبط الموازنة العامة:

ذلك أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة و وضع الميزانية و تنفيذها و رقابتها. و يتمثل هذا التخطيط في:

- صياغة برنامج استثمار مقسم إلى مراحل و تقدير احتياجات الإنفاق الجاري و تقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات.
- الميزانية السنوية: بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى.
- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية و الإنفاق، و هذا بزيادة الشفافية و دقة توقيت رفع تقارير المالية العامة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

للنفقات العامة أثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، و يختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى.

إن الهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، و من ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

معرفة هذه الآثار تعتبر مهمة جدا لواضع السياسة المالية، حيث أنها تمكنه من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو لتحقيق هدف معين و مسطر.

إن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام هي: الناتج الوطني، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي و توزيع الدخل بين أفراد المجتمع[1].

المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني[2]:

تحدث النفقات العامة أثارا اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد و رغبتهم في العمل و الادخار و الاستثمار، و تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج و القوى المادية للإنتاج.

الفرع الأول: اثر النفقات العامة على قدرة الأفراد و رغبتهم في العمل و الادخار و الاستثمار:

إن النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة، التعليم، الإسكان...الخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي و القضاء، تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج، فهي توفر الأمن و الاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطاتهم، و هي تؤدي إلى توزيع الدخول بين الأفراد و تزيد من إمكانيتهم على الادخار.

كذلك تزيد النفقات العامة في قدرة الأشخاص على الاستثمار، و هذا إذا وضعت المدخرات في هذا الميدان، كإنشاء مصانع مثلا.

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص143.

[2] لمزيد من التفصيل، أنظر خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص ص 91-97.

الفرع الثاني: آثار الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن و مجمعات سكانية و مناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، و من نشاط إلى نشاط اقتصادي أخر و ذلك بتشجيع بعض النشاطات و دعمها، و غالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

الفرع الثالث: آثار الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج:

و يقصد بالقوى المادية للإنتاج "عناصر الإنتاج" و هي: الموارد الطبيعية، القوة العاملة، رأس المال، و التطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال و من ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين و هما[1]:

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته.
- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، و تجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها و عوائدها.

المطلب الثاني: الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك[2]:

إن مستوى الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل، هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد. فإذا كان أثر الإنفاق العام على الإنتاج إيجابيا، فسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك إيجابيا، أي يزداد حجم الاستهلاك الكلي كلما زاد حجم الإنفاق العام. و يختلف هذا التأثير من مجتمع إلى أخر حسب توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد و حسب الميل الحدي للاستهلاك*، فكلما كان هذا الميل أكبر

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص145.

2 نفس المرجع، ص148.

* الميل الحدي للاستهلاك هو التغير النسبي للاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل.

كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر، و لهذا كان الإنفاق الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة، لذا تعد الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات تأثيرا على مستوى الاستهلاك، و يتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من عدة أوجه أهمها:

أولا: زيادة الإنفاق الاستهلاكي: و هذا عن طريق:

- شراء الحكومة سلعا و خدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية.
- دفع أجور و مرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع و خدمات.

ثانيا: زيادة الإنفاق الاستثماري: وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين و بالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

المطلب الثالث: النفقات العامة و مستوى الأسعار:

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، و يكون مستوى التوازن[1] عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق.

أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، و لهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة عل الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، و يكون كبيرا في حالة الازدهار، لذى يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة

[1] نقصد بالتوازن هنا :توازن العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات.

الانتعاش الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يعد موضوع توزيع الدخل الوطني من المواضيع الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية، و إنما أيضا في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج.

و يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها. حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية، التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد و القوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات و هو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب للعدالة و المساواة.

و تباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، و ذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، تتمثل في الأجور، الفوائد، الريع و الأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين. و تتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، و في هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة، مثل نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، الصحة، الهياكل الأساسية(الطرق، المطارات، الموانئ...) فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية.

من ناحية أخرى فإنه يمكن للنفقات العامة أن تعيد توزيع الدخل الوطني بين القطاعات المختلفة للدولة (زراعة، صناعة، خدمات...) و بين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويل هذه النفقات، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 144.

من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة و من الرسوم و أملاك الدولة، فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، و دون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة و الفقيرة، أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد، فإن أثر النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، و إلى زيادة الأسعار و ظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التشغيل في الاقتصاد.

المطلب الخامس: أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي و مستوى التشغيل:

تشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب الفعلي، جزءا يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، و تحقيقها

لدور الدولة المنتجة، و من هنا فإن النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي، و مستوى الناتج الوطني الجاري عن طريق التأثير على الطلب الفعلي.

الفرع الأول: آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي[1]:

يختلف أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي باختلاف حجمها و نوعها أي فيما كانت حقيقية أو تحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا إضافيا على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي و الدخل الوطني، أما النفقات التحويلية، فإن إثرها يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمت لشراء سلع و خدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي، أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول و هيئات خارجية و في تسديد ثمن الواردات، أو ما يتم اكتنازه، فهذا يشكل تسربا من دورة الدخل و لا يؤدي إلى أي زيادة في الطلب الفعلي.

هذه الزيادة في الطلب التي غالبا ما تصاحب الزيادة في النفقات العامة، تؤثر بدورها في الإنتاج الوطني و من ثم على مستوى التشغيل، و يتوقف هذا على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، بحيث يزداد الإنتاج و تنخفض الأسعار كلما ارتفعت درجة المرونة، و العكس صحيح.

[1] خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص95.

الفرع الثاني: تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل و المحافظة على استقراره، و ذلك من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع و الخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، و التي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة و هي[2]: العمل، رأس المال، التنظيم و الابتكار.
- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد، فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، و تعتمد في تمويله، على عدة مصادر، منها الدين العام و الإصدار النقدي.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

---

[1] محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 1999،ص.194.

[2] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص83

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها(بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي (الاستخدام الناقص) أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما رأينا في هذا الفصل، فإن الإنفاق العام ازداد و تطور مع تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسؤولة على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، فهي تتدخل عن طريق سياسات مختلفة و أدوات معينة حسب ما تراه مناسبا لمعالجة مشكل معين أو لتحقيق هدف مسطر.

كما أن السياسة المالية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام، تعد أحد السياسات الفعالة التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة مشكل الركود الاقتصادي، و التقليل من آثاره السلبية، مثل انتشار البطالة، ولكن قد تكون لها آثار سلبية من حيث ارتفاع الأسعار و زيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، و هذا إن لم تكن هناك استجابة للطلب المتزايد على السلع والخدمات. فنجاعة هذه السياسة تعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، والخدمات المرتبطة بها، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. و كذا على طرق تمويل النفقات العامة، بحيث يجب تجنب القروض العامة و الإصدار النقدي و فرض الضرائب على أصحاب الدخول الضعيفة ما أمكن لتفادي هذه الآثار السلبية.

الفصل الثاني:

التضخم وفق النظريات الاقتصادية

تمهيد الفصل:

من الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، تلك المسائل التي تتعلق بظاهرتي التضخم و البطالة، الظاهرتان اللتان أصبحتا من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا و تداولا، ليس على لسان المختصين فقط، بل حتى بين عموم أفراد المجتمع.

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصادات أغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصادات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه، ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على بقية مؤشرات الأداء الاقتصادي، و على البنية الاقتصادية للبلدان؛ كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة، أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم و أسباب نشأته، كما سنتطرق أيضا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، و الأساليب و الأدوات المتبعة لمعالجة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه و أنواعه:

لقد أخذ موضوع التضخم حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين لما له من تأثيرات كبيرة على اقتصاديات مختلف بلدان العالم، واختلفت تعاريفه و أنواعه باختلاف المكان و الزمان و الأسباب المنشأة له، لذا فقد ارتأينا إدراج هذا المبحث الذي سنبين فيه مفاهيم التضخم المبنية على مختلف النظريات الاقتصادية، كيفية قياس معدلات التضخم و أخيرا أنواعه المتعددة انطلاقا من معايير مختلفة.

المطلب الأول:مفهوم التضخم:

المتفق عليه أنه ليس للتضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد ، حيث يختلف تعريفه باختلاف القصد و الزمن الذي حل فيه، فالمراد بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة، أو بما يعرف، بمقابلات النقود، و لكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد، حيث أصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع و الخدمات[1].

وفي هذا المجال يمكن القول أن هناك عدة مفاهيم لظاهرة التضخم مبنية على نظريات مختلفة، نذكر منها ما يلي:

أ-التعريف المبني على النظرية الكمية (النقدية):

إن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية[2].

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار، و هي تعتمد على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود والتأثير على قيمتها، و هي كالأتي:

- كمية النقود هي العامل الهام و الفعال في التأثير على الأسعار، إضافة إلى العوامل الأخرى و هي سرعة تداول النقود و كمية المبادلات.

[1] عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000م، ص9.

[2] نفس المرجع، ص 14.

- تتناسب كمية النقود المتداولة تناسبا طرديا مع مستوى الأسعار
- تتناسب كمية النقود المتداولة تناسبا عكسيا مع قيمة النقود
- فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج

في الواقع إن هذه الفكرة قديمة و ذات تاريخ بعيد ، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان ، ثم بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بثورة الأسعار في القرن السادس عشر، أين تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة ، خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية و استعمرت المناطق الغنية منها ، حيث صاحب هذا التدفق، ارتفاع عام و شديد في الأسعار ، فكان منطقي أن يحاول الاقتصاديون آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس و ارتفاع الأسعار ، و أن يثور النقاش حول هذا الارتفاع و طبيعته و أسبابه ، و في نهاية القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال بودان ، كنتيلون و هيوم[1].

لقد سيطرت مفاهيم النظرية الكمية على مناقشات معظم اقتصاديي القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين بحيث أيدوا آراءهم بحجج و مبررات اقتصادية كارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى وانخفاض قيمة العملات كما حصل في ألمانيا سنة 1923 نتيجة زيادة الإنفاق و الإصدار النقدي، الذي أدى إلى فقد النقود لقيمتها، مما أدى بالحكومة الألمانية إلى استبدالها بأخرى. وكان للأمريكي إيرفينج فيشر* الفضل الأول في حمل لواء النظرية الكمية و الدفاع عنها في القرن العشرين، حيث نشر كتابا بعنوان القدرة الشرائية للعملة[2]، و أعطاها بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالا عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلتها المعروفة بمعادلة المبادلة.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقدر ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود، حيث أثبتت أزمة الكساد (1929-

[1] سهير محمود معتوق ، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، الطبعة الأولى 1989م، ص19.

[2] . أحمد هني ، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 م، ص167

*إرفينغ فيشر Fisher Irving (27 فبراير 1867 – 29 إبريل 1947) ، اقتصاديّ ورياضيّ وإحصائيّ أمريكي، يعتبر من أول الاقتصاديين الأمريكيين المنتمين لمدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الحديث.

1933) عدم قدرة هذه النظرية على تفسير التضخم الحاصل. فبالرغم من الكميات الكبيرة من النقود المتداولة في الأسواق آنذاك، إلا أنها لم تشهد ارتفاعا في الأسعار ، و لم تتفشى ظاهرة التضخم في تلك المجتمعات ، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم

ب- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب :

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظرًا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار .أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب .وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل[1] ، حيث يعرف كينز* مثلا التضخم على أنه :"زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض.

بالإضافة إلى النظريتين السابقتين، نجد أيضا نظرية الدخل والإنفاق التي تعرف التضخم على انه الزيادة في الدخل و الإنفاق.

---

[1] **أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2006م.**

*** جون منار كينز عالم اقتصادي انجليزي شهير، ولد في 05 جوان من سنة 1883 و توفي يوم 21 أفريل 1946. و هو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه" النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة1936م، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت**

و بشكل عام، يعرف التضخم على انه الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة، أي التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار[1]، إذ أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لديهم.و تتمثل أعراض وجود تضخم في دولة معينة في النقاط التالية:

- الارتفاع العام في الأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية.
- ارتفاع أسعار الذهب بسبب ضعف الثقة في العملة باعتبار أن الذهب مستودع للقيمة .
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية على العملة المحلية.
- ارتفع أسعار الأصول الحقيقية نتيجة زيادة الطلب عليها.

يتضح من هذا المفهوم أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما، فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية مثلا، لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع، كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أو قد تكون الأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلا[2].

و يمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

المطلب الثاني قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2010م، ص306.

[2] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص257.

الفرع الأول :الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة .كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرًا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة.

و لقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية، و أهمها[1]:

أ-المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

و هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي و لذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، و يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي (في السنة n)} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة n)}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}} \times 100$$

و الجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار، يحتاج إلى أجهزة إحصائية كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات و التي تقوم عادة باحتسابها و نشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية.

يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي (في السنة n)} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة n)}}{\text{المخفض الضمني}} \times 100$$

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص258

ب- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار. لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

- الرقم القياسي البسيط:

و هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بسنة الأساس. حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

و يلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله. لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح

- الرقم القياسي المرجح:

و يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار x الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار x الأوزان الترجيحية) سنة الأساس}} \times 100$$

ج-الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

و لحساب هذا الرقم، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية و يسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه و لكن محسوبا على أسعار سنة الأساس و يسمى

بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

و للرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال و التي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن:

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI}} \times 100$$

الفرع الثاني:الفجوة التضخمية:

نظرًا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات؛ فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيًا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسوق عوامل الإنتاج.

أما المدرسة السويدية الحديثة*[1]فقد اعتبرت الفجوة التضخمية في تحليلها أنها نتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع. و يمكن توضيح هذه الفجوة في الشكل التالي:

الشكل 2-1 :الفجوة التضخمية.

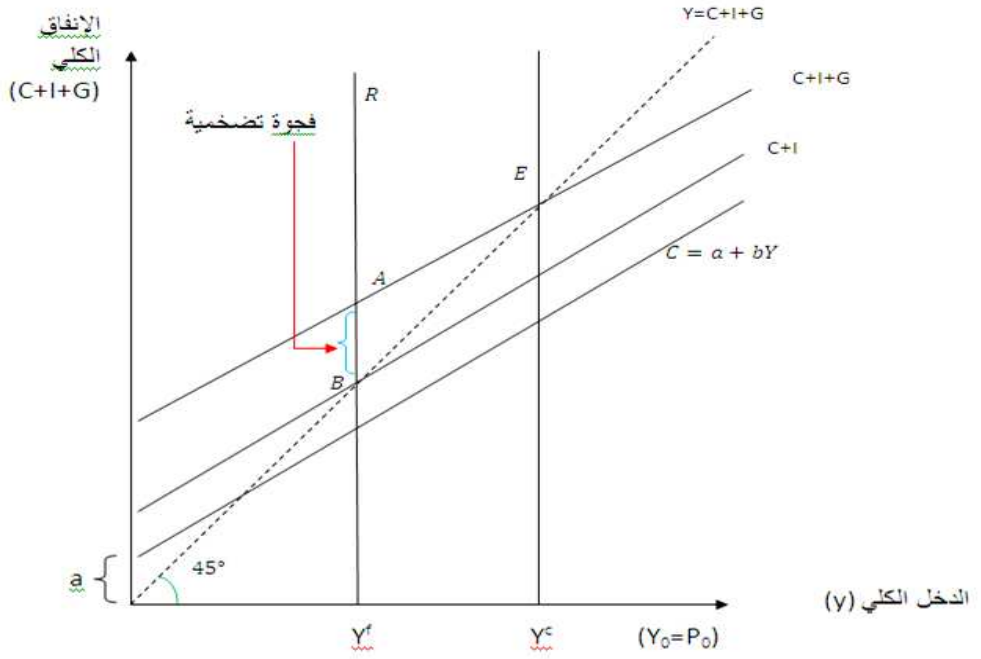

المصدر: : ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر، بدون سنة، ص223

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم العمودي R على النقطة $Y^f Y_f$ فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى $Y^f Y_f$ ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى.

ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي (C+ I +G) يقطع خط الدخل 45° عند النقطة E الواقعة على يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع الدخل 45° مع العمود (R) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة

* من أبرز رواد المدرسة السويدية الحديثة: ليندبرغ **Lundberg** ، ليندال **Lindhal**، و التي تبلورت في أعقاب سنة **1930** أي في خضم موجات البطالة والكساد. وما يميز هذه المدرسة هي أنها تجعل للتوقعات **expectations** أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم. وخلافاً للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فحسب على مستوى الدخل، بل أيضا على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. وترى هذه النظرية أنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الاستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق (إلا في حالة التوازن). لأن رغبات المستثمرين ودوافعهم تختلف عن دوافع المدخرين.

بين نقطتي التقاطع B,A حيث A هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي C+ I +G مع خط الدخل (R).

يتضمن الشكل أعلاه دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك **C = a+by** حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل، وكذلك دالة الاستثمار **I** ودالة الإنفاق **G** ، على افتراض أنهما يتحددان خارج النموذج وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية موازية لخط الاستهلاك.

و تجدر بنا الإشارة إلى أنه هناك عدة معايير مستخدمة لقياس الفجوة التضخمية ، مثلك:

- معيار فائض الطلب الكلي
- معيار فائض المعروض النقدي
- معيار معامل الاستقرار النقدي

المطلب الثالث :أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءا كاملا[1]، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم انطلاقا من بعض المعايير كما يلي:

الفرع الأول:معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها[2]، ووفقًا لهذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من التضخم:

أولا: التضخم الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات،

لاعتراضها أو الحد منها، ووفقًا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع

[1] الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية 1984م، ص25.

[2] عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985م، ص56.

الأسعار يتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، و منها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى العوامل النفسية للأفراد.

ثانيا: التضخم المكبوت(الكامن):

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الكثير من الدول، إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي و مع ذلك تحتفظ على استقرارها ، نتيجة لاتخاذ سياسات تقتضي بتجميد الأسعار و الحد من زيادتها، لذلك يفضل الكثير من الاقتصاديين تعريف هذه الحالات بالظواهر التضخمية المكبوتة رغم ثبات الأسعار[1].

و من بين السياسات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم ، وضع قيود و ضوابط تحد من الإنفاق الكلي، الرقابة على الصرف، تحقيق فائض في الميزانية، و تطبيق نظام البيع بالبطاقات...إلخ ، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، و قد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة ، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق ، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب، و لكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت ، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية[2].

و أحيانا تكون الظروف الاقتصادية و السياسية هي المجبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ بها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق ، و تعمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد.

[1] مروان عطوان، مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة 1989م، ص 179.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد، موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999م، ص154 .

ثالثا: التضخم المستورد:

يعد هذا النوع من التضخم حديثا نسبيا مقارنة بالأنواع الأخرى، و أكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصادات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي. و يعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد و المستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج.

يتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأن مصدره و سببه خارجي، تتحكم فيه الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة الصناعية، و حيث أن هذه الدول الصناعية قد تعرضت لموجة تضخمية كبيرة خلال السبعينات فهي بالتالي تقوم بتصدير التضخم للدول المستوردة منها[1] .

و في هذا المجال فان اغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع و الخدمات المستوردة من الدول المتقدمة الصناعية، سواء كانت سلعا استهلاكية أو إنتاجية، من أجل تنفيذ برامجها التنموية و الاجتماعية أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية، هذه المستوردات التي تتميز بارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، تؤدي حتما إلى انتقال هذا الارتفاع إلى الدول النامية المستوردة لها، و نذكر في هذا الصدد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة التي أدت إلى ارتفاع التكاليف في الدول المتقدمة، مما اضطر الدول النامية إلى استيراد السلع التي تحتاجها بأثمان أعلى، و هنا يظهر أثر انتقال ارتفاع الأسعار من دولة إلى أخرى.

الفرع الثاني:معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقًا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

أولا:التضخم في أسواق السلع: ويفرق كينز بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

أ– التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص316.

ب– التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: و يتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

أ– التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات، خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق ، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب والأجور،

في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة .

ب– التضخم الدخلي : يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، فإن حالة من التوازن قد تحصل ، وهي تتصف باستقرار في الأسعار وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم ، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.

الفرع الثالث: معيار حدة التضخم:

ينقسم التضخم وفقًا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:

أ–التضخم الجامح:

ويعد أكثر أنواع التضخم ضررًا على الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظرًا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورةٍ سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثارًا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية، ويحدث هذا النوع من

التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجةٍ للنقص الغير طبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية[1].

ب- التضخم المتوسط:

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه الفقدان التام للثقة بالعملة الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك أنواع أخرى للتضخم، حسب معيار مصدره و نشأته، و هذا ما سنراه في النقطة الموالية التي تتعلق بأسباب نشأة التضخم و مصادره.

المبحث الثاني: أسباب التضخم و أساليب معالجته:

إن ظاهرة التضخم هي انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية، قد تكون على المستوى الكلي أو الجزئي، و ينتج التضخم كأي ظاهرة أخرى، عن تفاعل عدة عوامل لا بد من تحديدها و معرفة العلاقة بينها إذا ما أردنا تشخيص أسبابه و معالجته.

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير ظاهرة التضخم التي تعاني منها بلدان العالم بفترات دورية أو متواصلة. وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات و عدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال و الفترات، لذلك نجد بأن النظرية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين في تفسير التضخم بعد الحرب العالمية الأولى، لم تصلح لتفسيرها في الأربعينيات من القرن الماضي. و في الخمسينيات ظهرت نظريات بديلة أخرى نتيجة لعدم توافق البيانات الإحصائية مع النظريات السابقة. كما ظهرت في الستينات مؤشرات و أرقام جديدة أمكن بواسطتها التشكيك ببعض النظريات السابقة و إعادة الثقة بنظريات أخرى. و عندما برزت ظاهرة التضخم

[1] الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 30.

في الدول الصناعية خاصة و أنها كانت مصحوبة بمعدلات عالية من البطالة منذ بداية السبعينات و التي أطلق عليها اسم التضخم الركودي، بدأ البحث عن نظريات أخرى تفسر هذه الظاهرة[1].

المطلب الأول:أسباب التضخم:

يمكننا تقسيم النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم إلى أنواع ثلاثة حسب مصادره. و بما أن التضخم ناتج عن اختلال قوى العرض و الطلب، فإن سببه إما أن يكون ناتج عن جانب العرض الكلي آو جانب الطلب الكلي أو كليهما.

الفرع الأول: النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي كسبب للتضخم[2]:

يتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي ، و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، كما هو مبين في الشكل الأتي: **الشكل 2-2 : نظرية سحب الطلب**

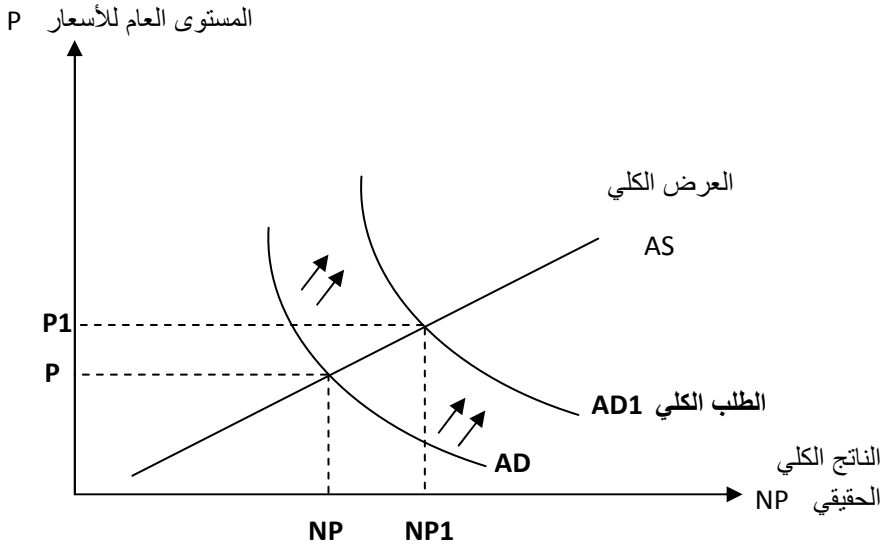

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص268.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص267.

[2] نفس المرجع، ص 268

حيث يلاحظ ان ارتفاع الطلب الكلي من **AD** إلى **AD1** يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من**NP** إلى**NP1** و في نفس الوقت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من **P** إلى**P1** لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من الاستخدام الكامل لطاقتها و مواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار أعلى. و أطلق على هذه النظرية اسم نظرية سحب الطلب.

و قد فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا إلى نظرية كمية النقود، بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع و الخدمات المنتجة. إلا أن أزمة الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي أدت إلى التشكيك في هذه النظرية لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها، فاستبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل و الإنفاق الكليين. فإذا ما ارتفعت تدفقات الدخل و الإنفاق إلى مستوى أعلى مما يسمح به الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من إنتاج. فإن أسعار السلع و الخدمات سوف ترتفع و بالتالي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم. أي أن النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد و جعلت من التضخم بديلا للبطالة. فإذا ما أردنا الحد من ارتفاع الأسعار لا بد من تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و ارتفاع البطالة. و قد سادت هذه النظرية في تفسير التضخم في أوروبا و أمريكا خاصة بعدما أيدت دراسة الاقتصادي الإنجليزي فيليبس للبيانات الإحصائية الخاصة ببريطانيا للفترة 1866-1955، وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة و نسبة الزيادة في الأسعار و التي يمكن تمثيلها بمنحنى أطلق عليه اسم منحنى فيليبس كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2-3 : منحنى فيليبس

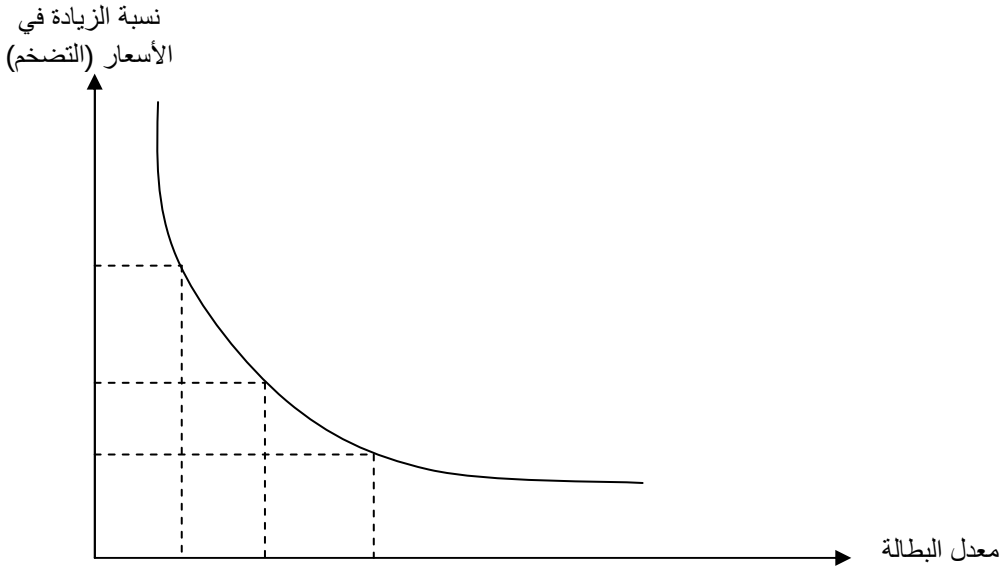

المصدر: بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص318.

لكن كما أشرنا من قبل ،فإن بداية السبعينيات سجلت معدلات مرتفعة للتضخم و البطالة في أن واحد في الدول الصناعية حيث أطلق على هذه الظاهرة اسم التضخم الركودي، مما أدى إلى إعادة النظر في هذا المنحنى، و كان لا بد من الرجوع إلى تفسير أخر و نظريات أخرى للتضخم.

يمكن إدراج نظرية أخرى في هذه النقطة، حيث تعتبر ارتفاع الطلب هو المسؤول عن التضخم، ألا و هي:

-نظرية التضخم الهيكلي:

يمكن القول بأن هذا النوع أكثر ما تتعرض له اقتصادات الدول النامية نتيجة لسعيها إلى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد الوطني، و ما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكلي.

و قد يرجع سبب التضخم الهيكلي إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي و بشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية. و نظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزا وانتشارا في اقتصادات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون ناجما عن زيادة الطلب و ليس بسبب زيادة التكاليف.

الفرع الثاني: النظريات التي تؤكد على جانب العرض و التكاليف كسبب للتضخم:

إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب، فإن هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح خاصة في حالة الاحتكار، بينما يلجأ العمال من خلال النقابات إلى المطالبة و الضغط على أرباب العمل لزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، و هذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف و المحافظة على المعدلات العالية و المستهدفة للأرباح.

لقد أثارت هذه النظرية جدلا واسعا في الخمسينيات بين أصحاب الشركات و نقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم، حيث ادعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق للأسعار بينما أصر أصحاب الشركات على أن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع الأجور.

و على العموم يعود تضخم التكاليف إلى الأسباب التالية[1]:

- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية
- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة
- ✓ سيطرة الاحتكارات
- ✓ ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية.

استخدمت نظرية التكاليف بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في أن واحد. و بالرجوع إلى منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي، يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 2-4 :نظرية دفع التكاليف للأسعار

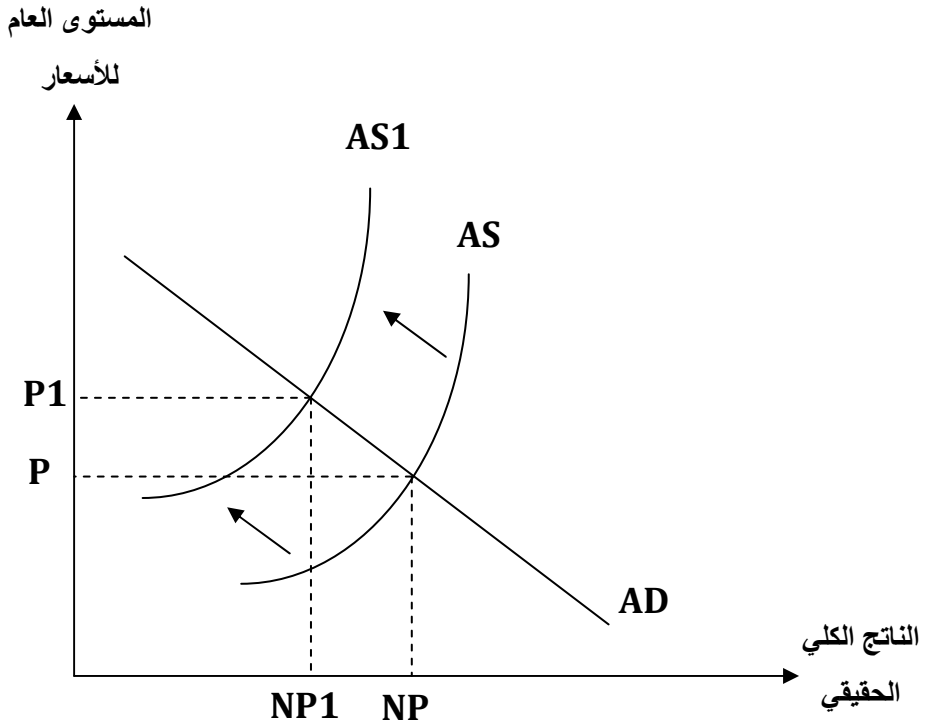

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص271.

[1] **محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007م، ص 156**

يلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي AS مع بقاء الطلب الكلي ثابتا، فترتفع الأسعار من P إلى P1 و ينخفض الناتج الكلي الحقيقي حسب الشكل من NP إلى NP1 فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

الفرع الثالث: نظرية التسارع:

تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض و الطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

1- السياسة النقدية و المالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.
2- توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور و بالتالي على جانب العرض.

تعتمد نظرية التسارع بشكل رئيسي على افتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة من قبل نقابات العمال و الأشخاص الآخرين و بالتالي ارتفاع التكاليف و الأسعار دون تحقيق أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، فمثلا إذا قررت الحكومة استخدام سياسة نقدية و مالية توسعية فإن النقابات ستتوقع ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب مما يدعو للمطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم عند التفاوض على تجديد العقود، بالإضافة إلى ما تسببه السياسة من زيادة في أسعار الإيجار العقارات و الأراضي و كل هذا يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج التي تضعف من زيادة العرض و بذلك فاستنادا على نظرية التوقعات العقلانية فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار دون الزيادة في الناتج الوطني.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات بسبب هذا الافتراض و هو أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي، في حين أن أفضل الاقتصاديين و الإحصائيين لا يمكنهم القيام بهذه التوقعات بالدقة التي تفترضها هذه النظرية.

المطلب الثاني:آثار التضخم[1]:

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منه معظم اقتصادات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على اختلاف أنظمتها و فلسفتها الاقتصادية و لو بمعدلات متفاوتة، ، كونه يمثل إحدى الآفات و الكوارث الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني و تؤدي إلى شل حركته،

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، مرجع سابق، ص 160

حيث قد يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية في المجتمع على حساب السواد الأعظم، و ما يترتب على ذلك من زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

كما انه قد يؤثر سلبا في اتجاهات الاستثمار الوطني، حيث قد تتجه معظم الاستثمارات في ظل التضخم إلى النشاطات الهامشية و الأسرع ربحا، دون أن تتجه نحو القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي و الاجتماعي. من ناحية أخرى فإن التضخم يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قيمة النقود و الدخول النقدية و خاصة لذوي الدخول الضعيفة و ما يترتب على ذلك من تدهور المستوى المعيشي للسواد الأعظم من أفراد المجتمع، كما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى و معدلات الادخار و ما لذلك من آثار سلبية على الاستثمار و بالتالي على برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. كما قد يؤدي التضخم إلى جعل دور التجارة الخارجية سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة تضخم التكاليف، حيث أن ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها نظرا لكون معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة من الخارج، يجعل السلع المحلية غير قادرة على منافسة السلع المستوردة في السوق المحلية، كما يجعلها غير قادرة على منافسة مثيلاتها من السلع الأجنبية في السوق الخارجية، ما يؤدي إلى تدهور العديد من الصناعات الوطنية، و قد ينعكس هذا على زيادة الواردات و انخفاض الصادرات، و ما لذلك من آثار سلبية على ميزان المدفوعات.

من ناحية أخرى يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و بالتالي إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، و ما لذلك من آثار سلبية على عملية الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرا لعدم استقرار قيمة العملة المحلية و سعر صرفها.

بشكل عام يمكن توضيح و تلخيص الآثار السلبية للتضخم فيما يلي:

الفرع الأول:الآثار الاقتصادية:

تتمثل الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم فيما يلي:

-ضعف الادخار بسبب ضعف الثقة في العملة و الميل نحو الاستهلاك.

- عجز ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، و بالتالي انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات بسبب ضعف القوة التنافسية.

-انتشار النشطات الطفيلية المربحة و نقص الاستثمار الإنتاجي.

- تهريب رؤوس الأموال و المضاربة بالعملة.

– صعوبات كبيرة في عملية التخطيط ،بسبب التغير المستمر في أسعار عوامل الإنتاج.

الفرع الثاني:الآثار الاجتماعية:

–تدهور القدرة الشرائية للفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، أي التي تعاني من انخفاض دخولها الحقيقية، و لذوى الدخل الثابت.

–التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي ،بينما يستفيد المقترض حيث تقل تكاليف القرض.

–سوء توزيع الدخل الوطني، ويتجلى في بروز الطبقية و الفقر و البطالة.

–ظهور أفات و اضطرابات اجتماعية، مثل تفشي الرشوة و الفساد.

– التسرب المدرسي لعدد من أطفال الأسر الفقيرة لعدم القدرة على توفير متطلبات الدراسة من جهة، و لامتهان بعض الأعمال لكسب المال لسد حاجاتهم اليومية وحاجات أسرهم الفقيرة.

رغم ما ذكرناه من آثار غير مرغوب فيها للتضخم على الاقتصاد ككل، إلا أنه هناك بعض الفئات على المستوى الجزئي التي تنتفع بهذه الظاهرة. و لكن من هي الفئات المتضررة و من هي المستفيدة من هذه الظاهرة؟

يتضرر من ارتفاع الأسعار عادة الفئات التالية[1]:

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة التي لا ترتبط بتغير الأسعار سواء كانوا من العاملين أو المتقاعدين
- أصحاب المدخرات النقدية
- المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقا.
- المقرضون لمبالغ نقدية.

أما المستفيدون من التضخم فهم الفئات التالية:

- المقترضين لأغراض استهلاكية كشراء منزل، شراء سيارة ...الخ، أو استثمارية لإنشاء معمل أو استصلاح أراضي زراعية....إلخ.
- أصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة، كالأراضي، العقارات، الذهب، الأحجار الكريمة...إلخ.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص264

- أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية.

ولكن يمكن القول أن التضخم ظاهرة خطيرة سواء على مسار و حركة الاقتصاد الوطني أو بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع، فضره أكبر من نفعه، لذا كان لابد من اتخاذ الإجراءات و السياسات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة.

المطلب الثالث:أساليب معالجة التضخم[1] :

تختلف السياسات و الأساليب التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوعه و المجال الذي يظهر فيه و أسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب و ما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من العرض، يرون أن معالجته تتطلب من الدولة و السلطات الاقتصادية أن تتخذ سياسات مالية و نقدية انكماشية، تتمثل في الحد من التدفق النقدي، كالتقليل من الإنفاق الحكومي و طرح سندات حكومية كوسيلة لسحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة، كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، كزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مثلا. كما يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورها الفعال في هذا المجال، و ذلك بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول و الأرباح الكبيرة وإعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من هذه الزيادة لتدهور قدرتهم الشرائية، كما يمكن أيضا تخفيض الإنفاق العام كما أشرنا من قبل، خاصة الإنفاق الاستهلاكي، بذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب.

أما البعض الأخر الذين يرون أن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية و اجتماعية نتيجة لبرامج التنمية، فإنهم يرون أن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها في الاقتصادات النامية، و أنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب، تصاحب عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما يرافقها من تغيرات تقود إلى ضغوط تضخمية.

و على هذا الأساس يعتقد هؤلاء، أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، و كذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة فيما يتعلق بزيادة

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، مرجع سابق، ص162.

الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، و ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني و تنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني. كما أن محاربة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور و توزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون أكثر عدالة و لصالح السواد الأعظم في المجتمع من اجل تقليل التفاوت الحضاري و الاقتصادي و الاجتماعي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.

بشكل عام يمكن تلخيص الإجراءات و الأدوات المستخدمة لمكافحة هذه الظاهرة في سياستين كما يلي:

الفرع الأول:السياسة النقدية الكمية:

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

أ-سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه" سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية[1]. حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريبًا منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقًا للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة[2]، حيث يلجأ هذا الأخير في حالة ارتفاع الطلب على العرض نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية نظرًا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض، مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات و تلجأ إلى العكس في حالة الانكماش.

---

[1] سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م، ص107.

2 الروبي نبيل، مرجع سابق، ص430.

ب–عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[1].وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يقوم في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

ج– سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة[2]. حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

الفرع الثاني: السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن[3]، كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[4]. وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدورها الحيادي، والذي اقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية ممثلة بالإيرادات و النفقات وذلك من خلال تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني و كذا الاستقرار

[1] يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002م، ص326.

[2] سليمان مجدي، مرجع سابق، ص110

[3] عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص159.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، أثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003م، ص43

في مستوى الأسعار بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:

أ–الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرًا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[1]، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول و الأرباح الكبيرة وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب–سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبًا هامًا في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءًا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات[2]، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورًا بارزًا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في

[1] الروبي نبيل، مرجع سابق، ص440

[2] سليمان مجدي، مرجع سابق، ص114

البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

ج- سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[1]، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض و مقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

كخلاصة لما رأينا من أدوات و سياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية و السياسة النقدية لعلاج هذه الظاهرة، و هذا حسب أسباب حدوثها والإمكانيات المتوفرة و المتاحة، كما يمكن لها المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتهما. كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير و مهمتها كبح جماح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، و إجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل و مهمتها إزالة الأسباب و الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة.

[1] عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص169.

خلاصة الفصل:

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة، حيث تختلف درجة تأثيره باختلاف درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصادات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية. وقد تعددت النظريات التي تناولت موضوع التضخم من حيث مفهومه و أسباب نشأته، إلا أنها تتفق في مجملها على أنه يعني حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف خطورة و درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل و الأسباب المنشئة له.

ويرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية كارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، كما تمارس الاختلالات الهيكلية دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

و عادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع و الخدمات، نتيجة ارتفاع الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج.

و تختلف الوسائل و الأدوات و السياسات المتبعة لعلاج ظاهرة التضخم بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة باختلاف طبيعته و الأسباب المنشأة له.حيث أن التحكم في هذه الظاهرة يتطلب مايلي[1]:

- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع و الخدمات، و كي يتحقق هذا، لا بد من قدر عالي من التناسب بين حجم الناتج الوطني و الزيادة في كمية النقود.
- ترشيد سياسة الإقراض و التوسع في الائتمان، وذلك عبر وضع نظام صارم للرقابة على الائتمان و التحكم في مكونات السيولة المحلية.
- الرقابة على الأسعار: فالمحافظة على استقرار مستويات الأسعار أمر بالغ الأهمية في مكافحة التضخم.

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص320.

- إتباع سياسة أجرية تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور النقدية و ربطها بالزيادة في معدلات إنتاجية العمل.

إن الإنفاق العام له علاقة مباشرة مع التضخم، بحيث أن الزيادة المفرطة فيه تؤدي حتما إلى خلق طلب إضافي ينتج عنه ارتفاع في معدلات الأسعار، خاصة في الاقتصادات التي لا تملك موارد إنتاجية و بنية اقتصادية قوية تستجيب للطلب الزائد.و من هذا المنطلق، سنقوم في بحثنا هذا بمحاولة قياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر التي توجهت نحو التوسع في الإنفاق العام في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتعاش إيراداتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث:

الإطار النظري للبطالة

تمهيد الفصل:

لقد أشرنا في الفصول السابقة كثيرا إلى مصطلح البطالة دون تحديد و تدقيق في مفهومها و أنواعها و كيفية قياسها. بحيث تعتبر مشكلة كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية و سياسية. وهي أيضا تعتبر هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا و هو مورد العمل. فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة و قعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من كفاءاتهم و قدراتهم الذهنية و البدنية و يضعف فرصة زيادة الناتج المحلي و فرصة تحسين الدخل الفردي، و لهذا فإن جميع الدول تهدف إلى تجنبها و معالجتها. وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة و لأبعادها المختلفة و لكونها أحد عناصر بحثنا هذا. سنخصص هذا الفصل لبحث الجوانب النظرية لهذه المشكلة لتوضيح المفهوم الصحيح للبطالة و إعطاء فكرة واضحة عن حجم المشكلة و بالتالي حجم متطلبات معالجتها. و لهذا أدرجنا نقاط مختلفة و مهمة للإلمام بالجانب النظري ، و لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول البطالة، كمفهومها، أنواعها و كيفية حسابها و قياسها، أما في الفصل الثاني فسنقوم بعرض نظرة بعض الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية للبطالة، بالإضافة إلى تأثيراتها و طرق معالجتها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة

لقد قمنا بإدراج هذا المبحث من أجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة بالتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، و كيفية حساب المعدل العام للبطالة، و بيان الفئات الداخلة في صنف العاطلين عن العمل حتى نزيل التصور الخاطئ لدى العوام بأنه كل من لا يشغل منصب عمل فهو عاطل. و سنتطرق أيضا من خلاله إلى مختلف أنواع البطالة و ذلك لإعطاء فكرة حول مدى صعوبة تقدير معدلات البطالة بالدقة اللازمة، ثم صعوبة معالجتها حسب الأسباب المنشأة لها و حسب الإمكانيات المتاحة و المتوفرة للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال* والعجزة وكبار السن.

و العمل هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار[1].

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن "البطال، هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن بدون جدوى[2]".ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لأخر.

و يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل و مؤهلين له، و راغبين فيه و باحثين عنه، و موافقين على العمل بالأجر السائد، و لكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، و ذلك في مجتمع معين لفترة معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة و القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع.

---

* يختلف تحديد السن الأدنى و السن الأقصى للأشخاص المصنفين ضمن القوة العاملة من دولة لأخرى حسب تشريعاتها، و يتحدد في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات ب: 15و 59 سنة.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010م، ص 15.

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص322 .

و لكن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا من ذلك، و يظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال التالي:

هل كل شخص لا يشغل عملا بأجر يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

الجواب طبعا لا. لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، فهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون و لا يصنفون ضمن العاطلين عن العمل مثل: (الأطفال، المرضى وكبار السن) لعدم قدرتهم عن العمل، الطلاب و بعض الأثرياء الذين لا يبحثون عن عمل[1]، حيث يجب أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية[2]:

1- أن يكون العاطل عن العمل قادرا على العمل، أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا و بدنيا، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين.
2- أن يكون العاطل راغبا في العمل.
3- أن يكون العاطل مستمر في البحث عن العمل.

يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانحسار الاقتصادي و تقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي. ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية[3]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص321.
[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص243.
[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، مرجع سابق، ص163.

المطلب الثاني:حساب معدلات البطالة[1]:

لحساب معدلات البطالة إحصائيا يتبع أسلوب العينات و ليس أسلوب المسح العام لما يتطلبه ذلك من وقت طويل و تكاليف باهظة. و عادة يجري حساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرة كل شهر أو ثلاثة أشهر، و يصنف الشخص الذي يتراوح عمره بين الحد الأدنى و الحد الأعلى لسن العمل ضمن أحد المجموعات التالية:

1- مستخدم (عامل):

يصنف عامل كل من يشغل عملا بدوام كامل أو جزئي حتى و إن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم.

2- عاطل (غير مستخدم):

يصنف كعاطل كل من لا يشغل وظيفة أو عمل و أنه مستمر في التفتيش و البحث عنه خلال فترة محددة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه هناك بعض الأشخاص يعملون و يحصلون على أجر، غير أنهم يبحثون عن عمل أفضل، و رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، إلا أنه لا يتم تصنيفهم كذلك.

3- خارج القوة العاملة:

الأشخاص الذين يعتبرون خارج القوة العاملة هم:

- المتقاعدون عن العمل بشكل كامل و الطلاب المتمدرسون الذين لا يشغلون أي عمل.
- الأمهات المتفرغات للعناية بالبيت و الأطفال.
- الأشخاص الذين يتوقفون عن التفتيش عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم لعدم توافر فرص العمل المناسبة لهم.
- الأشخاص الذين هم دون السن القانوني للعمل و هو 15-16 فما دون ذلك أو أعلى من سن التقاعد و هو 65 سنة فما فوق. و تختلف هذه الحدود حسب التشريعات في كل بلد.

و على هذا الأساس يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية من حجم قوة العمل المدنية أو قوى العمل

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق،ص244.

الإجمالية و التي تشمل قوى العمل المدنية بالإضافة إلى العاملين في القوات المسلحة.و هو ما يسمى بالبطالة الظاهرة أو الصريحة و التي يتم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية لحساب معدلات البطالة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عـــدد العـاطـلـيـن}}{\text{قوة العمل المدنية أو الإجمالية}} \times 100$$

يوضح لنا الجدول التالي طرق حساب معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي:

الجدول 3-1: قوة العمل و البطالة في الاقتصاد الأمريكي 1985م.

الأصناف		العدد (مليون)
إجمالي عدد السكان (1)		238
خارج قوة العمل(أطفال، طلبة،مرضى,,,) (2)		121
قوة العمل (3)=(1)-(2)		117
رجال القوات المسلحة (4)		2
قوة العمل المدنية (5)=(3)-(4)		115
العاملون (6)		107
العاطلون (7)		8
معدل البطالة:	كنسبة من قوة العمل(%)	117/8=6,8
	كنسبة من قوة العمل المدنية (%)	115/8=7

المصدر:بسام الحجار،عبد الله رزق، مرجع سابق، ص324.

لقد تعرض حساب البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات للأسباب التالية:

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، لأنه لا يوجد ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين هم فعلا مستمرين في البحث عن فرص عمل.
- لوحظ في فترات الركود الاقتصادي الطويلة أن حجم القوة العاملة يتقلص أو يبقى ثابتا لأن الوضع لا يشجع على دخول عمال جدد إلى القوة العاملة، و لا يشجع العاطلين على الاستمرار في البحث عن العمل و لذلك فإن معدلات البطالة المحتسبة في هذه الحالة لا تعكس حالة البطالة الحقيقية المتردية.

- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود، أي أن استخدامهم غير كامل، إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية و هو ما يطلق عليه اسم البطالة المقنعة، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع. و السبب في ذلك هو أنه غالبا أصحاب العمل لا يفرطون في عمالهم ذوي الكفاءات العالية المدربين و الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على منتوجهم، و إنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية و هم يمثلون إمكانيات فائضة و غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال و النساء. لذى يستحسن حساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة، و لقطاعات اقتصادية منفصلة و للفئات العمرية كل على حده، للوقوف على الحجم الحقيقي للبطالة و تأثيراتها الاجتماعية.
- لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب بل أيضا على الفترة التي يبقى فيها العاطل بدون عمل. فكلما طالت هذه الفترة كانت تأثيرات البطالة أكثر حدة و مأساوية.

المطلب الثالث:مشكلة إحصاءات البطالة:

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات مفصلة ودقيقة عن العاطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم...الخ، والحقيقة أن توفر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة على مستويات الأداء الاقتصادي، والمهمة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى على أحد أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

و المعروف هو أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشموليتها والى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده، ووفق هذا التعريف فان العاطلين

عن العمل يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من العاطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

1. **العمال المحبطين:** أي أولئك الذين هم بالفعل في حالة تعطل عن العمل ويرغبون في العمل ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما يبحثون عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل وقد يكون عدد هؤلاء كبير وبخاصة في فترات الكساد الدوري في الدول المتقدمة وفي غالب الأوقات في الدول النامية أين تقل فرص التوظيف للباحثين عن الشغل.
2. **الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل:** وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل لوقت كامل.
3. **العمال الذين يتعطلون موسميا:** ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.
4. **العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية:** غير مستقرة وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا وهم عادة ممن يعملون لحسابهم الخاص ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في البلدان النامية.

لا عجب والحال هذه إذا كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات، والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات أو على الأقل البعض منها، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا محسوسا. وفي حالة البلدان النامية فالوضع أكثر تعقيد، حيث لا توجد في أغلب الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك تفشي البطالة المقنعة[1] على نطاق واسع في أوساط البطالين خاصة الشباب منهم والبطالة الموسمية تمس العديد من القطاعات والأماكن، ولهذا لو أعدنا احتساب معدل البطالة بأخذ هذه الفئات بعين الاعتبار لقفز معدل البطالة قفزات هائلة إلى الأعلى.

[1] سنقوم بتعريف هذا النوع من البطالة و بيان مفهومه في النقطة الخاصة بأنواع البطالة.

المطلب الرابع:آلية حدوث البطالة:

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض، أو أقل من المتاح من موارد العمل. و نلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فخفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل دوما بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد منه إن وجد، و إذا وجد عاطلون عن العمل في مجتمع ما، فهم بموجب هذه النظرية عاطلون بإرادتهم دون إكراه.لكن هذا الرأي لم يعد مقبولا في الوقت الحالي، و السبب في هذا عدم قبول نقابات العمال بأن تنخفض الأجور انخفاضا حادا دون قيود، فهي تلعب في زمننا هذا دورا هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور و ظروف العمل، و يكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بأن لا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين. ولكون أيضا أن بعض العمال لهم الحق في التفاوض على أجورهم مع أرباب العمل، حيث تتعلق سلطة التفاوض بعاملين هما[1]:

-أولا: مدى الصعوبة التي تجدها المؤسسة في إيجاد بديل لهذا العامل المؤهل، واستخلافه في حالة توقفه عن العمل.

- ثانيا: مدى سهولة إيجاد عمل أخر مناسب في حالة مغادرة العمل الحالي.

ولهذا فإن سلطة تفاوض العامل على الأجر تضعف كلما سهل على المؤسسة استخلافه في حالة مغادرته منصب عمله، وكلما تطلب وقت أطول لإيجاد عمل أخر مناسب له.

ليكن لدينا الشكل التالي الذي يمثل التوازن في سوق العمل:

[1] **Olivier blanchard, daniel cohen, macroéconomie(paris, 3ème édition 2004, page 90).**

الشكل 3-1 : التوازن في سوق العمل.

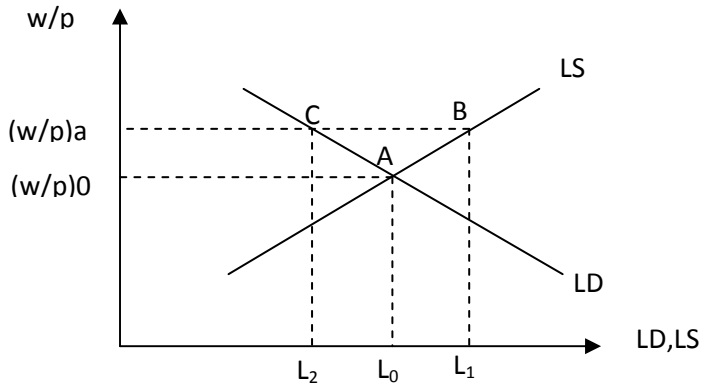

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان 2007م،ص296.

حيث نرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز $(w/p)_a$ ولنرمز لعدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز L_1 و لعدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم بهذا الأجر بالرمز L2 ، عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقي أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن $(w/p)_0$ فإن الفرق L_1-L_2 هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل.

إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن فإن العددين L_1 و L_2 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الاستخدام التوازني L_0 فلا يكون هناك بطالة.ولكن في الواقع هناك بعض الأشكال من البطالة التي لا يمكن التخلص منها تخلصا كاملا. ذلك انه في كل مجتمع من المجتمعات هناك عدد من الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة مما يجعلهم في حالة بطالة لفترة معينة من الزمن يبحثون خلالها عن العمل. مثال ذلك خريجو الجامعات و المعاهد المهنية الذين يقضون فترة من الزمن في البحث عن الشغل قبل الانضمام إلى صفوف العاملين. كما يوجد عدد من الأفراد الذين لا يرضون بعملهم الحالي فيتركونه على أمل إيجاد الأفضل فيضلون عاطلين إلى حين إيجاد العمل الذي يلبي طموحاتهم.

ليكن لدينا الشكل الموالي الذي يمثل انتقال نقطة التوازن عند ارتفاع الطلب على العمل.

الشكل 3-2: تغير وضع التوازن في سوق العمل

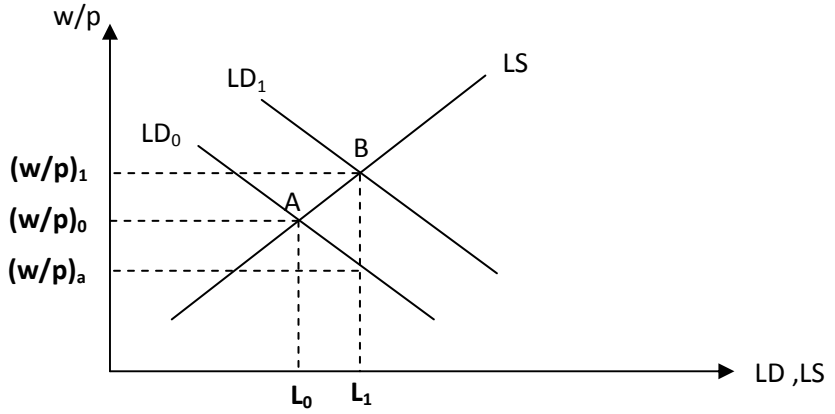

المصدر: أحمد الأشقر ، مرجع سابق ص299.

لنفرض الآن أن هناك توازنا بين العرض و الطلب عند مستوى الاستخدام الكامل L_0 و الأجر الحقيقي التوازني $(w/p)_0$ ، الذي يزيد عن الحد الأدنى للآجر الحقيقي $(w/p)_a$.ولنفرض أنه بسبب ارتفاع الطلب في سوق السلع و الخدمات ازداد الطلب على العمل، في هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب من الوضع LD_0 إلى الوضع LD_1 و ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B . وتكون كمية العمل في وضع التوازن الجديد L_1 أعلى مما كانت عليه في وضع التوازن السابق L_0 كما يكون الأجر الحقيقي $(w/p)_1$ أعلى من الأجر الحقيقي السابق $(w/p)_0$.

و إذا فرضنا أن الطلب الإضافي الجديد على العمل L_1-L_0 لا يمكن تلبيته، أي أن الحد الأعلى لعرض العمل هو L_0 ، فنقول أن هناك حالة استخدام زائد. في هذه الحالة يكون الاقتصاد غير متوازن. و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما ينتج عنه انخفاض حجم الناتج الذي ينقص من الطلب على العمل و عودة التوازن من جديد إلى سوق العمل.

المطلب الخامس:أنواع البطالة:

يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة حسب أسباب حدوثها و درجة خطورتها، نذكر منها ما يلي:

1- البطالة القسرية[1]:

يمكن تعريف البطالة القسرية بأنها تعطل قوة عاملة موجودة قادرة و راغبة في العمل و بالأجر السائد.

[1] **محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ص164.**

و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، حيث تتطلب معالجته تدخل الدولة عن طريق التدابير و السياسات المناسبة و الفعالة، و يمثل هذا النوع مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.

2- البطالة الدورية :

تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى. ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم يتعاقب عليه فترات من الازدهار و أخرى من الركود و الانكماش و الكساد. ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و يرتفع في فترات الكساد[1].

عندما يرتفع الطلب الكلي في اقتصاد ما و بمعدل كبير، فإن ذلك يدفع الوحدات الإنتاجية لزيادة إنتاجها، و من أجل ذلك لا بد من تشغيل المزيد من اليد العاملة (زيادة الطلب على العمل) و هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى زيادة الأجور و ما يترتب على ذلك من زيادة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع أسعار المنتجات (بروز ظاهرة التضخم)، و هذا يعني أن زيادة الطلب أدت إلى انخفاض معدلات البطالة و لكنها في نفس الوقت تسببت في ظهور التضخم.

أما في حالة الركود الاقتصادي، فإن ذلك يعني انخفاض الطلب الكلي و هذا ما يدفع الوحدات الإنتاجية إلى تقليص إنتاجها، ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب على العمل وانخفاض الأجور و ظهور البطالة[2].

3- البطالة الاحتكاكية[3]:

يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل أو طبيعة العمل نفسها. فمن التغيرات التي تحدث دائما و باستمرار في سوق العمل، انتقال العاملين من عمل إلى أخر بغية تحسين أمورهم المعيشية أو إيجاد عمل أكثر تلاؤم مع مؤهلاتهم العلمية و المهنية، كذلك الانتقال من و إلى سوق العمل و الذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس و الجامعات أو خروجهم من السوق من أجل التفرغ للدراسة. فعندما ينضم عمال جدد إلى القوة العاملة يمرون بمراحل مؤقتة من البطالة قبل إيجاد العمل المناسب لهم، و هذه تعتبر بطالة احتكاكية مؤقتة لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية.

---

[1] أحمد الأشقر ، مرجع سابق، ص301.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ص165.

[3] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص247.

كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار و الثلوج وانخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها في بعض الأقطار، و يلاحظ ذلك في قطاعات الإنشاءات و الزراعة و النقل و التي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية و ينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في هذه القطاعات في تلك الفترة.

و بالرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة بطالة مؤقتة، أي أن أسبابها وقتية و قابلة للزوال إلا أن ديناميكية القوة العاملة أي التغيرات المستمرة الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل و لكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية لأن أسبابها كما ذكرنا مؤقتة و تؤول للزوال بشكل ذاتي، بل يمكن اعتبارها سمة مرغوب فيها لأنها قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

وبما أن هذا النوع من البطالة يرتبط ارتباطا مباشرا مع حرية العمال بالتحرك و الانتقال من عمل إلى أخر و من منطقة إلى أخرى، فإن تخفيض معدلات البطالة الاحتكاكية أو القضاء عليها، يعني تقييد هذه الحرية.

4- البطالة الهيكلية:

تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب أو الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني و يكون من نتيجتها انخفاض الطلب على بعض المهن الذي يؤدي إلى دخول أصحابها في هذا النوع من البطالة، وازدياد الطلب على مهن أخرى[1]. و ينشأ أيضا هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من زراعي إلى صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب و التأهيل يمكنها من دخول السوق العملية للقطاع الجديد. كما يمكن لهذا النوع من البطالة أن يحدث نتيجة الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب أكثر تطورا. ذلك الانتقال الذي لا بد أن يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة[2].

كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية و ما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في السوق العملية نتيجة تسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية، و ما يشابهها من تغيرات هيكلية في

[1] أحمد الأشقر ، مرجع سابق، ص301.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص164.

سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية[1].

يتضح من ذلك أنه هناك تشابه بين البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و يجمعهما عامل مشترك و هو انتقال العمال من عمل لأخر. إلا أنهما عمليا و نظريا يختلفان بالأسباب. فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل، بينما البطالة الاحتكاكية مرتبطة في الغالب بعوامل و تغيرات وقتية باستثناء ربما العوامل الطبيعية التي سبق ذكرها.

كذلك تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية من حيث المدة، بحيث تكون الأولى عادة أطول مدة لأنها تتطلب إعادة تكوين و تأهيل العمال أو تحتاج إلى إعادة انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى. و بشكل عام فإن معالجة البطالة الهيكلية تكون أصعب و تحتاج لمدة أطول و نتائجها تكون شديدة و حادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات، لهذا يصبح تدخل الدولة لمعالجتها أمرا طبيعيا و ضروريا.

5- البطالة الموسمية[2]:

يتصف رواج بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة و بعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد و التدفئة، فقد يزدهر نشاطها في مواسم دون أخرى. وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، و هذا يعني أن تلك القوى العاملة قد تواجه زيادة في الطلب عليها في بعض المواسم بينما ينخفض في مواسم أخرى، و يمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن و الوظائف الأخرى، لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا.

6- البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص248.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ص166.

المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العمال أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاجية و الإنتاج المخطط له.

و يعبر هذا النوع من البطالة أيضا على العمالة الناقصة نوعا، و هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، كما هو الحال لكثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة و نحوه انتظارا لعمل أفضل[1].

7- البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة الغير محلية (العمالة الأجنبية) في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة بديلة لها مستوردة.

المبحث الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية و الحلول المقترحة لمعالجتها.

نظرًا للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي. فإن علماء الاقتصاد أولوا لها اهتماما خاصا منذ القدم محاولين في ذلك إيجاد بعض التفاسير والحلول التي تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين.حيث سنتطرق في النقطة الأولى من هذا المبحث إلى التفسيرات المقدمة لظاهرة البطالة من بعض المدارس الاقتصادية و العلماء الاقتصاديين، ثم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة ، و أخيرا الحلول المقترحة لمحاربتها.

المطلب الأول: نظرة بعض المدارس و العلماء الاقتصاديين للبطالة:

لقد تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، واختلفت في آرائها باختلاف المكان و الزمان، وفيما يلي سنقوم باستعراض نظرة بعض المدارس و المفكرين لهذه الظاهرة.

[1] أحمد الأشقر ، مرجع سابق، ص302.

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة:

1. نظرية حد الكفاف :

تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعا لعادات المجتمع وتقاليدهم. و قد أخذ بهذه النظرية عدد من باحثي الاقتصاد في الغرب كآدم سميث و دافيد ريكاردو.

2. نظرية رصيد الأجور :

تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة. يتوقف معدل الأجور وفقًا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال. يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

3. النظرية الماركسية :

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية نادرة الوقوع، فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى و قيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور[1]. حيث يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فهو يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعماليه و تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة. و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[2]. فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقًا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص23.

[2] راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1971م، ص 21.

يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

4. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية :

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية.

إن البطالة التقليدية حسب هذه النظرية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض الأرباح، و هذا راجع لارتفاع الأجور. مما يعني أن القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف.

كما يرجع الكلاسيك سبب البطالة إلى عدم تأدية سوق العمل لوظيفته بشكل صحيح. و في حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة. ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة[1].

أما تحليل النيوكلاسيك فقد اعتمد على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل.بحيث تكون حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من أهمها:

- تجانس وحدات العمل
- حرية تنقل اليد العاملة، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق،بما فيها المنافسة في بيع و شراء قوة العمل.
- حجم اليد العاملة مرتبط بطلب و عرض العمل في السوق.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص20.

و تعرف دالة الطلب على العمل بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي.

يرى جون باتيست ساي من خلال قانونه للمنافذ أن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال .في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتًا وعنصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي $Y=Y(L)$.

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي : $cm = rm$

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل : تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$cm = w/pm$$

حيث W معدل الأجر النقدي، pm الإنتاجية الحدية

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد الحدي rm أي: $cm=rm=P=w/pm$

ومنه فإن $pm = w/P$ تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح pm مساوية w/P وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي أي: $Dn=Dn(w/P)$.

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض ؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير .ويصبح عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي وهي رياضيًا كالتالي: $Sn=Sn(w/P)$

مما سبق يمكن الاستنتاج أن سلوك البطالة يتحدد تبعًا لمستوى الآجر الحقيقي (w/P)

5. النظرية الكينزية:

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع و الخدمات، و سوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل. و أن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل

مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن ينتج ارتفاعا في الطلب على العمل[1].

لقد توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي،كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية[2]. حيث ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام .في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتًا[3].

و من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال. و بالتالي انخفاض الطلب على السلع، و قد لاحظ أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، و أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي. و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب الرفع من حجم هذا الطلب.

الفرع الثاني:البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

1-منحنى فيلبس:

يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي % 5.5 من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة3% ، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر .فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3%

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص24.

[2] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 م، ص20

[3] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة الرابعة،2009م، ص337.

سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره % 3.5 مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويًا[1].

2-نظرية البحث عن عمل :

طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل، الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها .ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة .وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات .وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

3-التفسير التكنولوجي للبطالة :

تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و" جوزيف شومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضية تتراوح ما بين 50 و 60 عامًا، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها أثناء مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش كبير بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنًا بحدوث تغيير

[1] دادن عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث، عدد10/2012م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعًا لهذه الموجات الابتكارية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية:

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة، حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون و النظرة الكينزية إلى هذه العلاقة.

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة[1]:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، و هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الإقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: النقديون والعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة:

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة و خلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

الفرع الثالث: رؤية كينز للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب ذلك وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة في مستويات عالية، ولكن يمكن للحكومة من

[1] أحمد زكان، رابح بلعباس، مداخلة بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر1973-2008

خلال سياساتها الإقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص الشغل.

تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية[1] :

- **الطلب الفعال:** وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز إحداث زيادة في الإنفاق العام سواء على الاستهلاك، أو الاستثمار.
- **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.
- **المضاعف:** إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية و توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالإختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف، إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات[2].

وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

1 للإطلاع أكثر أنظر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار، الجزائر 2004م، ص193-223.

[2] ابراهيم محمود الراضي، البطالة – حلول إسلامية فعالة–، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2005م، ص 105.

الشكل 3-3 سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز).

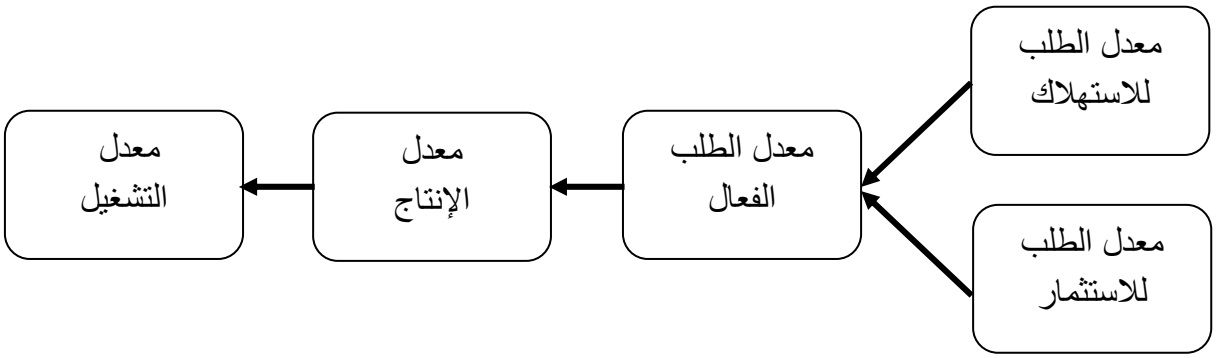

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010م،ص5

اعتمادا على الشكل الأعلى، فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة، اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد، لكن إن حدث خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية[1]:

- ✓ **السياسة النقدية:** عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
- ✓ **سياسة المالية:** عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى)، خفض معدلات الضرائب و عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك .

حيث يمكن للحكومة، الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة، هي رفع معدلات الإنفاق الحكومي والانخراط في سياسة موسعة للأشغال، والمشاريع الكبرى، مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

[1] للإطلاع أكثر أنظر: بشير معطيب، الاقتصاد الكلي، كيك للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص15-41.

الشكل 3-4 :أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

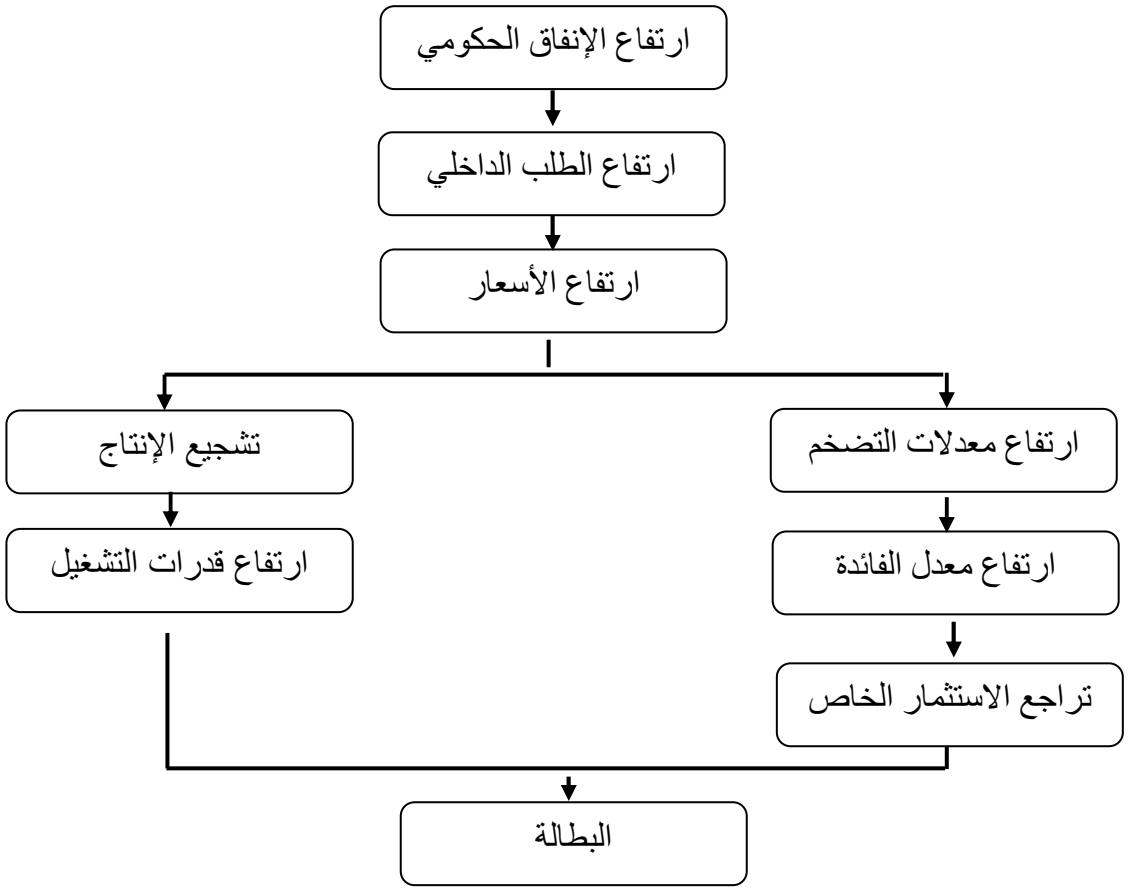

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص6

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، و ارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

الفرع الرابع:أثر المزاحمة[1]:

من الواضح أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج و إنما تؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار و زيادة الرغبة في شراء سندات الحكومة، و ينجر عن ذلك انخفاض في الناتج، وبهذا فإن زيادة الإنفاق العام لها تأثيران متعارضان على مستوى الناتج، فالأول أثر مباشر و ايجابي، في حين الثاني غير مباشر و سلبي يعمل على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري و تحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، نسمي هذا الأثر الثاني للإنفاق **بأثر المزاحمة** و يشير ذلك إلى أن جزء من الإنفاق العام (الحكومي) الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الخاص و يحل محله.

و لا بد في هذا الصدد من تقديم الملاحظات التالية:

- إذا كان حجم الناتج دون مستوى ناتج التشغيل الكامل، فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال، و بالتالي تخفيض معدلات البطالة.

- إذا كنا في حالة التشغيل الكامل، فإن ازدياد الإنفاق الحكومي سيحمل معه أثر المزاحمة على نطاق كبير و سيكون من شأنه رفع مستويات الأسعار بدلا من ازدياد الناتج.

- بصورة عامة، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة كل من الناتج و معدل الفائدة، بحيث يؤدي ازدياد الناتج (زيادة الدخل) إلى زيادة الادخار. الذي يؤدي بدوره إلى تمويل جزء من عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق، هذا يعني أن هذه الزيادة لن تكون بالكامل على حساب تخفيض الطلب على الاستثمار الخاص.

- يمكن اجتناب أثر المزاحمة باستعمال ما يسمى **بالسياسة النقدية المؤازرة** وهي مرافقة الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة في عرض النقود التي تمنع في هذه الحالة ارتفاع معدلات الفائدة. و بذلك يزداد الناتج دون آثار سلبية. و تسمى هذه السياسة أيضا بسياسة نقدنة عجز الموازنة التي تعني أن البنك المركزي يقوم بطباعة كمية من العملة و يشتري بها سندات الدين العام التي بيعت إلى الأفراد من أجل تمويل عجز الموازنة.

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 339.

على ضوء ما تم عرضه، فإن الإشكالية المطروحة في سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، هي مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف الكينزي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، والخدمات المرتبطة بها، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدلات البطالة في ظل توفر شروط معينة داخل الاقتصاد، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة.

المطلب الثالث:تأثيرات البطالة:

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمحاربة البطالة و تتحمل أعباء العاطلين عن العمل و تخصص لهم مساعدات لإعالتهم و إعالة عائلاتهم؟ الجواب على ذلك يتلخص في خطورة هذه الظاهرة و آثارها الوخيمة حيث تنجم عن هذه الظاهرة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الآثار الاقتصادية ما يلي:

- الهدر في الموارد الإنتاجية: و يقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، و هذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، و لذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع و هدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة.
- انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.

أما آثارها الاجتماعية فنذكر منها ما يلي:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل. حيث أثبتت الدراسات العلمية و الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع. و كما هو معروف فإن للجريمة نتائج سلبية و تكلفة باهظة يتحملها أفراد المجتمع. فمعالجتها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم و نتائجها تتحمل حدوث خسائر في الأرواح و الأموال.

- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات و المسكرات و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة و سببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى.
- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلى العنف العائلي و الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري و تشرد الأطفال و انحلال الأخلاق.
- زعزعة الأمن السياسي و من ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة.

و بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و بما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود و الانكماش الاقتصادي، يمكننا القول أن تكلفة الانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، و لهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي و التخفيف من حدته و السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية و النقدية. هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو و تحقيق مستوى معيشي أعلى للمجتمعات[1].

و لكن الأسئلة المطروحة هي: ماذا نعني بالاستخدام الكامل؟ و ما هي علاقته بالبطالة؟ و هل الاستخدام الكامل يعني عدم و جود بطالة؟

لقد تعددت واختلفت الآراء حول تعريف حالة الاستخدام التام، الذي يعني اختفاء البطالة في سوق العمل . إلا أنه من الناحية العملية يعتبر من غير السهل تحديد مستوى الاستخدام التام عندما يتم التعامل مع ألاف أصناف العمل المتداخلة بدلا من التعامل مع سوق عمل واحدة متجانسة الوحدات، و يصبح من الصعب الفصل بين البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية التي لا تتناقض و حالة الاستخدام التام. بل تعتبر جزء من التوازن الكلي لسوق العمل[2].

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص249.
[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 345.

و للإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نستذكر أهم ما توصلنا إليه في دراستنا لأنواع البطالة و تأثيراتها، و نذكرها فيما يلي:

- إن بعض أنواع البطالة كالبطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية لا يمكن استئصالها و القضاء عليها بشكل كامل من سوق العمل، لأن في حدوث ذلك يعني تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل لأخر، أو القبول بأول فرصة عمل بدلا من السعي لإيجاد عمل أفضل يناسب مؤهلاته و قدراته و الذي يحقق أعلى إنتاجية و أفضل أجر.
- كلما زادت كفاءة سوق العمل في ترويج المعلومات عن جانبي العرض و الطلب، زادت سهولة انتقال العمال من عمل لأخر، وبذلك يمكن تحقيق معدل بطالة منخفض كحد أدنى، و بالتالي فإن الحد الأدنى للبطالة يختلف من مجتمع إلى أخر تبعا لاختلاف الهيكل الاقتصادي و كفاءة سوق العمل.
- يعتبر تخفيض معدل البطالة إلى حد أدنى، من أهم أهداف السياسات الاقتصادية الحكومية. و أصبح من المتعارف عليه استعمال مصطلح الاستخدام الكامل عند الوصول إلى هذا الحد من البطالة.
- يمكن تقدير الهدر في الموارد الإنتاجية الناتج عن البطالة بشكل تقريبي بقياس الفرق بين الناتج القومي الفعلي و الناتج القومي الكامن الذي يمكن تحقيقه عند الاستخدام الكامل للأيدي العاملة و الموارد الإنتاجية في ظل التكنولوجيا السائدة، و يطلق على هذا الفرق اسم فجوة الإنتاج القومي:

فجوة الإنتاج القومي = الناتج القومي الكامن – الناتج القومي الفعلي

- هناك علاقة ارتباطيه بين التغيرات في الناتج القومي الإجمالي و التغيرات في معدلات البطالة. ففي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع البروفيسور **آرثر أوكون** تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج و التغيرات في معدلات البطالة و قد أطلق عليها اسم قانون أكون، حيث و جد بأن تغير الناتج الفعلي نسبة إلى الناتج الكامن بمقدار 2% يؤدي إلى تغير في معدلات البطالة بنسبة 1% ، فإذا كانت مثلا نسبة الناتج الفعلي إلى الكامن هي 95% و نسبة البطالة 5% ثم انخفضت نسبة الناتج القومي الفعلي للكامن إلى 93% أي أن فجوة الإنتاج ارتفعت ب 2% ، فإن البطالة في هذه الحالة ترتفع من 5% إلى 6% .

و كذلك استنتج أوكون أن النمو الاقتصادي الذي يحدث في الناتج الكامن نتيجة لتغيرات طويلة الأمد لا بد و أن تصاحبه زيادة مماثلة في الناتج القومي الفعلي إذا أردنا أن نحافظ على نفس معدلات البطالة.

هناك تأثيرات متبادلة بين كل من الإنتاج، البطالة و التضخم، بحيث أن دراسة هذه التأثيرات يتطلب التطرق إلى ثلاثة علاقات رئيسية[1] :

- قانون أوكون الذي يوضح العلاقة بين كل من نمو الإنتاج و معدلات البطالة.
- منحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة بين البطالة و التضخم.
- علاقة الطلب الكلي التي توضح تأثير التضخم و نمو الكتلة النقدية على مستوى الإنتاج.

حيث يمكن تمثيل هذه العلاقات بالشكل التالي:

الشكل 3-5 :العلاقة بين نمو الإنتاج، البطالة و التضخم

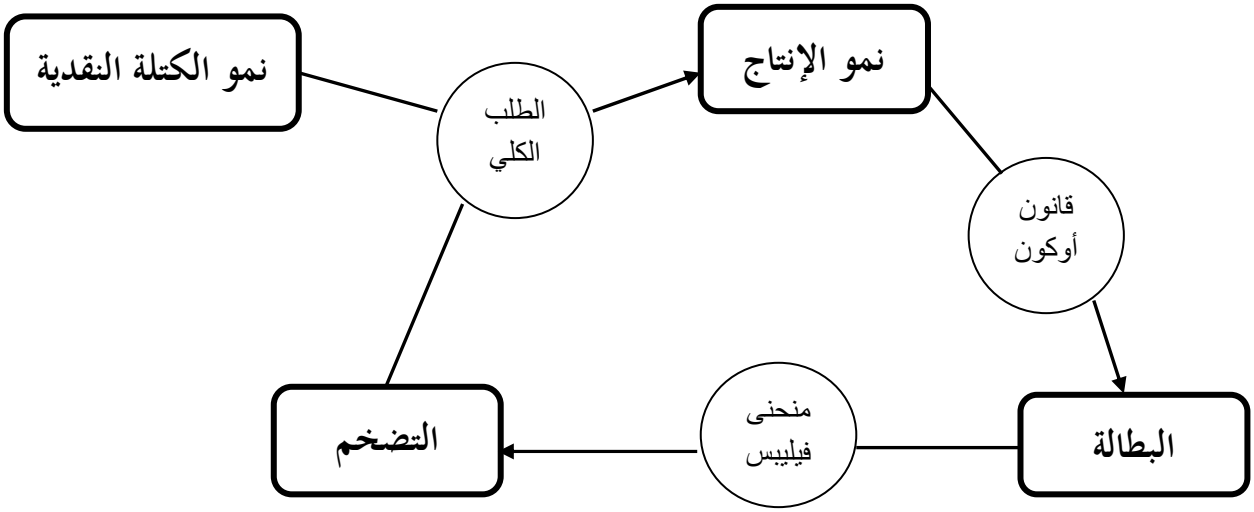

المصدر: olivier blanchard, daniel cohen,op cit p208

المطلب الرابع:معالجة البطالة[2]:

لقد تعددت الحلول المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس و الاتجاهات الاقتصادية، و سيتم عرض البعض منها بشكل موجز للوقوف على مدى نجاعة هذه الحلول و المفاضلة بينها، ليتم إسقاطها على الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، مع الإشارة لرؤية الإسلام لذلك.

الفرع الأول:مكافحة البطالة في الإسلام:

لقد أولى الإسلام اهتماما كبيرا بموضوع العمل و الترغيب فيه، وذم الفرد الذي يعيش عالة على المجتمع،

[1] **Olivier blanchard, daniel cohen,op cit, p207.**

[2] **لمزيد من التفصيل، أنظر ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص ص 239-266.**

ويتكل على الآخرين، طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول، مع ما في ذلك من مذلة ومهانة. وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما رواه عن عبد الله بن عمر، حيث قال:"ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم"، وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق، فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك، منهم داود عليه السلام الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :"ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".

ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل".

و قد عمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي:

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة و الإيمان و غرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه، فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته.
- مكافحة و محاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركية الاقتصاد و توظيف اليد العاملة وارتفاع معدلات النمو لتصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء و الرفاهية، ففرضت من أجل ذلك الزكاة التي تأخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، حيث توعد الله المكتنزين في القرآن الكريم بالعذاب الأليم (سورة التوبة، الأيتين 34 و 35).
- الاهتمام بعنصر التعليم و التدريب، لفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات و مهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل و الانضمام إلى القوة العاملة.

الفرع الثاني:رؤية بعض المدارس فيما يخص طرق و سبل معالجة البطالة:

لقد اختلفت طرق و سبل معالجة مشكل البطالة حيث ارتبطت أساسا بالدورة الاقتصادية التي تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الحقيقي للتنمية التي يديرها و يسيرها العامل البشري بالدرجة الأولى، و سوف نوجز أهم الأفكار التي جاءت لمعالجة هذه الظاهرة في النقاط التالية:

- ترى المدرسة التقليدية أن الدورة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة، تتعلق بالتوسع و الانكماش في كمية عرض النقود ووسائل الدفع، و على اعتبار أن البطالة السائدة تكون اختيارية أو احتكاكية، فإن الأجور كفيلة برفع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بتلك المطلوبة للوصول إلى مستوى التشغيل التام.
- أما مدرسة قصور الاستهلاك، فإنها ترجع حالة الانكماش و الركود الاقتصادي إلى انخفاض حجم الطلب الفعال في المجتمع، الناجم عن انخفاض القدرة الشرائية لدى الأجراء و محدودي الدخل، و لتجنب هذا الانخفاض في الطلب الذي يتسبب في تفاقم مشكل البطالة، يجب العمل على توزيع المداخيل بصفة عادلة بين مختلف فئات المجتمع.
- في حين يعتبر كينز أن التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي تتراوح بين التوسع، الانكماش و الانتعاش، بحيث تتميز مرحلة الانتعاش بارتفاع الدخول، و بالتالي ارتفاع معدلات الاستثمار التي تساهم في الحد من معدلات البطالة من خلال:

- وجود تفاءل بين رجال الأعمال، مما يؤدي إلى تزايد الاستثمار و مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل.
- زيادة المداخيل الناتجة عن الاستثمارات، و بالتالي زيادة الطلب على السلع و الخدمات، ما يبشر بمزيد من المبيعات و الأرباح من خلال مضاعف الاستثمار.

- لقد ركزت مدرسة شيكاغو التي تضم مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري (Howtrey) ، فيسكل (Wiskell) على ضرورة التوازن بين نسبة التغير في كمية النقود و بين حجم الناتج الحقيقي، فكل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود. كما أن زيادة تدخل الدولة على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم. إضافة إلى ذلك فهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية. وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية و لا مكان للبطالة الإجبارية في تحليلهم. لذا من أجل التأثير على حجم البطالة يقترح رواد هذه المدرسة أن تكتفي الدولة بوظائفها التقليدية، دون البحث عن التشغيل التام، و يجب إطلاق آليات السوق تعمل عملها لاستعادة التوازنات المفقودة في سوق العمل، بحيث يرتبط توفير مناصب الشغل بتوفير الشروط الضرورية لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار لاستيعاب اليد العاملة العاطلة.

- أما مدرسة اقتصاديات العرض فإنها ترجع البطالة إلى نقص قوى العرض و ليس الطب كما يقول الكينزيون، و ترى أن الخروج من هذا المشكل يتم بدفع حركة الاستثمارات، و العمل على إنعاش العوامل التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار و الاستثمار، و لأجل ذلك اقترحوا خفض معدلات الضرائب، إلا أن هذا الطرح يعني تفاقم عجز ميزانية الدولة بسبب نقص الإيرادات.
- أما أنصار المدرسة الكينزية الحديثة فإنهم يرون علاج البطالة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حتى و لو صاحب ذلك زيادة في معدلات التضخم. و بما أن سوق العمل تتطلب أيدي عاملة مؤهلة، فإنهم يقترحون إجراء دورات و برامج تدريبية و تكوينية لها، لتكييفها مع المتطلبات الجديدة، و يقترحون أيضا الرجوع إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي من شأنها خلق فرص عمل أكثر.
- يوجد من المدارس من يرون أن البطالة لم تعد أزمة "كم" بل أصبحت أزمة "كيف" و لا يمكن حلها بزيادة الطلب الكلي الفعال، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة، و يرى أنصار هذه المدارس أن الخروج من أزمة البطالة يكون عن طريق التوسع في مجال الخدمات الإنتاجية مثل: الخدمات الصحية، الخدمات السياحية، خدمات الأمن...إلخ.

رغم الأساليب و الطرق المقدمة من طرف مختلف المدارس لعلاج أزمة البطالة، إلا أن المشكل يبقى مطروحا و يؤرق الكثير من الدول، و هذا ما أدى ببعض الخبراء و المنضمات الدولية إلى اقتراح بعض الحلول العاجلة مثل: الرفع من معدلات النمو التي من شأنها زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل، لكن على أرض الواقع هناك من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و دول غرب أوربا، حققت معدلات مرتفعة من النمو دون إحداث فرص عمل جديدة، لذى فإن الاعتماد على هذا الاقتراح أصبح يعتريه شيء من الشك.

أما الاقتراح الأخر فيتمثل في تعديل ظروف سوق العمل، فهناك من الاقتصاديين من يرون أن عدم مرونة هذه السوق أي عدم مرونة الأجور حسب ظروف العرض و الطلب، هي التي تقف وراء مشكل البطالة، و لهذا يجب تحفيز العاطلين عن العمل، بتعديل نظام إعانات البطالة و الضمان الاجتماعي، و تطوير نظام المعلومات المتعلقة بأسواق العمل لتمكين عارضي و طالبي العمل من الالتقاء في أسرع وقت و بأقل تكلفة.

الفرع الثالث:مواجهة أزمة البطالة بالدول النامية:

لقد بات من المسلم به أن علاج البطالة بهذه الدول أمر صعب للغاية، بسبب التخلف و ضعف موقعها في الاقتصاد العالمي، وارتفاع المديونية الناتجة عن الاستدانة من الخارج لتغطية النقص في تمويل المشاريع، هذه

المديونية التي أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من إيراداتها، إضافة إلى تسديد الفوائد المترتبة عنها.

لقد تمثلت أهم الإجراءات المقترحة لمواجهة البطالة في الدول النامية في النقاط التالية:

- تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، و ضمان شفافية أكثر.
- تخطيط القوى العاملة: و يقصد بها، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة، عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة (الأخذ بعين الاعتبار البعدين الكمي و الكيفي لليد العاملة).
- تنمية القوى البشرية، بحيث يجب توفير اليد العاملة المدربة التي تساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا عن طريق:

*ربط عملية التدريب و التعليم، و تكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل.

*التدريب و التكوين الخارجي لبعض الفئات العمالية للاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التكنولوجيا، لتحسين الإنتاج من جهة و مواكبة التقدم من جهة أخرى.

- إصلاح النظامين الاقتصادي و الاجتماعي: و ذلك عن طريق:

* دعم و تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا و الحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.

* الاهتمام أكثر بخدمات التعليم، الصحة و المرافق العامة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء من البطالة، و المساهمة في التنمية البشرية التي هي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية.

* توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التقدم التكنولوجي و لامتصاص جزء من القوة العاملة العاطلة، على أن لا يكون هذا الاختيار بديلا للجهاز الوطني و أن لا يكون على المدى الطويل، لكي لا يؤدي بالاقتصاد إلى التبعية للخارج.

خلاصة الفصل:

يعتبر التشغيل الكامل لحجم العمالة أكبر مشكلة تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية أو المتخلفة وعليه فإنه من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، إيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل، وتبعا لنظرية الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة.

إن سياسة الإنفاق الحكومي تمارس آثارا ظرفية و آثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في إتباع سياسة انتعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص، وتعتبر السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق الحكومي الحل الوحيد والأمثل للبلدان النامية النفطية في مواجهة حالات الاستخدام الناقص وخلق فرص العمل التي من شأنها أن تمتص جزءا من البطالة و تخفف من آلامها، لأن هذه البلدان تفتقر لقاعدة صناعية قوية تستطيع من خلالها أن تنتهج سياسات ضريبية تمول بها مشاريعها، بل إن ميزانياتها تعتمد بشكل كبير على عوائد قطاع الطاقة والمحروقات وتسعى لصرف هذه الإيرادات في تمويل المشاريع والمؤسسات الحكومية بغية خلق مناصب شغل جديدة تحقق بها استقرار وتوازن في أسواق العمل.

لقد رأينا من خلال هذا الفصل إلى أن علاج مشكل البطالة ليس بالسهولة التي يتصورها البعض، خاصة بعض الأنواع منها كالبطالة الهيكلية التي تحتاج إلى وقت طويل من أجل إعادة هيكلة عالم الشغل وتكييف اليد العاملة من جديد مع التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد، و البطالة الاحتكاكية التي لا يمكن القضاء عليها بصفة كلية حتى و لو بلغنا حالة الاستخدام الكامل،كما رأينا أيضا أن مختلف المدارس النظرية ترى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام و مستويات البطالة، ولهذا سنحاول تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال، حيث سنقوم في الجانب التطبيقي من هذا البحث بمحاولة تقدير أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة، من خلال معطيات الفترة الممتدة من 1988 إلى 2012.

الفصل الرابع:

تقدير أثر الإنفاق الحكومي على البطالة و التضخم

(حالة الجزائر 1988-2012)

تمهيد الفصل:

لقد تطرقنا في الفصول النظرية من هذا البحث إلى أهم المفاهيم و الجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة و هي متغيرات تخص الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في الإنفاق العام الذي يمثل المتغيرة المستقلة في دراستنا، و كل من معدل البطالة و معدل التضخم التي تمثل متغيرات تابعة، ولقد تطرقنا للرؤى المختلفة للاقتصاديين و المدارس الاقتصادية لهذه المتغيرات و تفسيراتهم لها، و رأينا أيضا أن السياسة المالية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام، تعد من بين أهم السياسات المتبعة للخروج من حالات الركود الاقتصادي، كما أن هذه السياسة تعد الحل الوحيد للدول النامية، خاصة التي تملك إيرادات كبيرة ، من أجل بناء الهياكل الأساسية و خلق قاعدة اقتصادية قوية لمواكبة و مسايرة التقدم الحاصل في الدول المتطورة، و التخفيف من نقص العمالة و التشغيل و تفادي مختلف الآثار السلبية المترتبة عن ذلك سواء الاقتصادية منها، الاجتماعية أو حتى السياسية التي سبق ذكرها في الفصل النظري الخاص بالبطالة.

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها، ما مكنها من تحصيل إيرادات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، و هو ما أدى بها إلى التوجه نحو السياسة المالية التوسعية من أجل الخروج من دائرة التخلف، و بناء اقتصادها، خاصة بعد عودة الاستقرار الأمني الذي وفر الجو الملائم لذلك. من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تقييم سياسة التوسع في الإنفاق العام المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، و معرفة مدى نجاح و نجاعة هذه السياسة في الموازنة بين معدلي البطالة و التضخم اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية الأساسية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي في معظم الدول، و الحفاظ عليهما في مستويات مقبولة و ذلك من خلال قياس أثر الإنفاق العام عليهما باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية، و لأجل ذلك قمنا بتجميع المعطيات السنوية الخاصة بهذه المتغيرات للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012.

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سنقوم في المبحث الأول بتقديم المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة و تحليل تطورها خلال الفترة المذكورة، ، أما في المبحث الثاني فسنقوم بتقدير أثر الإنفاق العام على معدل البطالة و معدل التضخم، مع توضيح بصفة موجزة لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الأول: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

لقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سيخصص كل واحد منها لتقديم و تحليل المعطيات الخاصة بمتغيرة من المتغيرات المستخدمة في الدراسة للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012، وفيما يلي التعريف بالمتغيرات المستخدمة:

- الإنفاق الحكومي أو العام (الوحدة: مليون دج) و نرمز له ب **G** وقد تم جمع معطياته من وزارة المالية.
- معدل البطالة (%) و نرمز له ب **TCH** وكان مصدر المعطيات الديوان الوطني للإحصاء.
- معدل التضخم(%): ونرمز له ب **INF** وكان مصدر المعطيات الديوان الوطني للإحصاء

لقد تم اختيار الفترة المذكورة لعدة اعتبارات نذكر منها ما يلي:

- تعتبر هذه الفترة مجال زمني لا بأس به يعطي فترات مختلفة من مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما شهد برامج متعددة للسياسة الاقتصادية.
- توفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال هذه الفترة
- يعتبر المجال الزمني لهذه الفترة كافي و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية.

المطلب الأول: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العام.

لقد تم جمع المعطيات السنوية الخاصة بالإنفاق العام من وزارة المالية، وهي قيم اسمية لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار الذي له تأثير مباشر على القيم الحقيقية للإنفاق العام (قيمه بالأسعار الثابتة)، و لمعرفة التطور الحقيقي لهذه المتغيرة، و مقارنة قيمها خلال فترات مختلفة يجب حذف أو إلغاء أثر التضخم سواء كان بالزيادة أو بالنقصان، و لأجل ذلك سنقوم بحساب النفقات العامة بالأسعار الثابتة، وذلك باستخدام العلاقة التي تم التطرق إليها في النقطة الخاصة بأسباب التزايد الظاهري للإنفاق العام في الفصل النظري الخاص به و هي كالأتي:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

الفرع الأول : تطور الإنفاق العام بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة 1988–2012:

لقد عرف الإنفاق العام خلال هذه الفترة تطورات مهمة، حيث كان معدل النمو السنوي موجبا في أغلب الأحيان، ما يعني زيادة حجم النفقات العامة من سنة إلى أخرى، أما معدل النمو الإجمالي نسبة إلى سنة الأساس 1988 فقد بلغ 5213.05 % ، ما يعني أن هذه النفقات قد تضاعفت بشكل كبير خلال هذه المدة الزمنية.

يبين لنا الجدول التالي قيم الإنفاق العام بالأسعار الثابتة مع معدل نموه.

الجدول 4–1 : النفقات العامة الحقيقية خلال الفترة 1988–2012

الوحدة: **مليون دينار جزائري**

السنة	النفقات بالأسعار الثابتة (مليون دج)	معدل النمو السنوي للإنفاق العام %	معدل نمو الإنفاق العام مقارنة بسنة الأساس 1988 %
1988	113 066	0,00	0,00
1989	113 888	0,73	0,73
1990	115 369	1,30	2,04
1991	184 912	60,28	63,54
1992	319 050	72,54	182,18
1993	395 461	23,95	249,76
1994	447 764	13,23	296,02
1995	585 245	30,70	417,61
1996	744 125	27,15	558,13
1997	890 158	19,62	687,29
1998	924 486	3,86	717,65
1999	1 008 237	9,06	791,72
2000	1 196 284	18,65	958,04
2001	1 412 467	18,07	1 149,24
2002	1 519 215	7,56	1 243,65
2003	1 660 210	9,28	1 368,35
2004	1 788 978	7,76	1 482,24
2005	2 076 375	16,06	1 736,43
2006	2 485 815	19,72	2 098,55
2007	3 081 694	23,97	2 625,57
2008	3 994 486	29,62	3 432,88
2009	3 971 597	-0,57	3 412,64
2010	4 482 228	12,86	3 864,26
2011	5 600 335	24,95	4 853,16
2012	6 007 252	7,27	5 213,05

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1.

من أجل تحليل جيد للتطور الذي عرفته النفقات العامة خلال فترة الدراسة، سنستعين ببعض المنحنيات التي تسهل من عملية قراءة المعطيات.

الشكل4–1: تطور الإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة 1988–2012

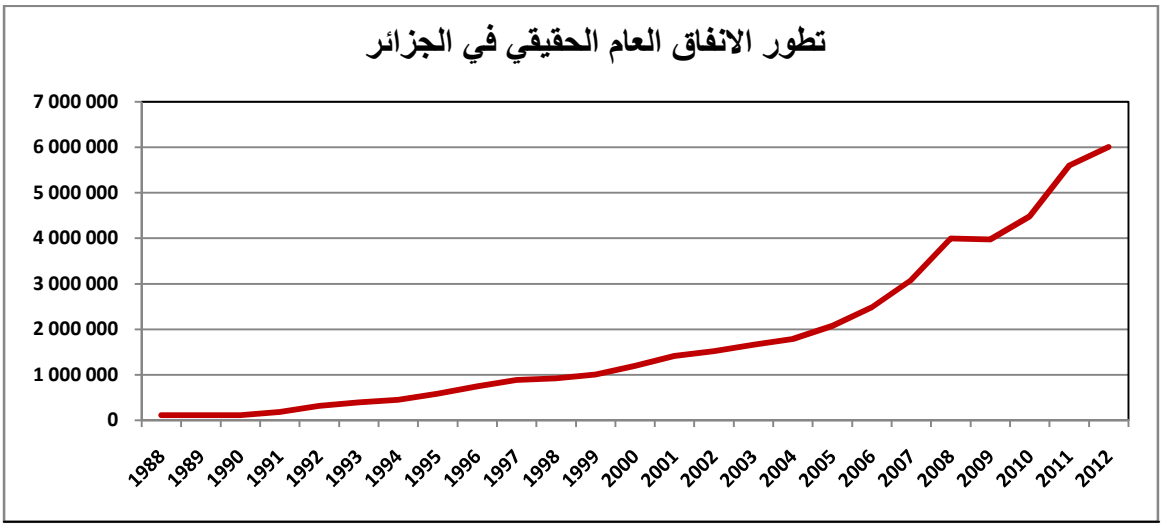

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1

نستطيع تقسيم تطور الإنفاق العام في الجزائر حسب المنحنى إلى مرحلتين أساسيتين كالأتي:

-**من 1988 إلى 2000** :خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام، حيث أن معدل النمو مقارنة بسنة الأساس لم يتجاوز 1000 % طوال هذه الفترة، و قد يعود هذا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و سوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، و بالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة ، و ضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 90 بالمائة من إيرادات الجزائر من جهة أخرى، الأمر الذي أجبر الدولة إلى لجوئها لصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق ، في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول[1] من 1989/05/31 إلى 1990/05/30 ، لكن مدة الاتفاق هذه المقدرة بسنة واحدة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إليه مرة أخرى في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991/06/30 إلى 1992/03/30) للحصول على الأموال الكافية لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي. ثم لجأت إليه مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (أفريل 1994 إلى مارس 1995) لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت

[1] يطلق عليه أيضا اسم الاتفاق الائتماني الأول.

الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد (النية) التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن[1].

-**من 2000 إلى 2012**: خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطور كبيرا و ملحوظا، فمقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام مقارنة بسنة الأساس قفزة كبيرة بحيث انتقل من حوالي 1000 % إلى أكثر من 5000 %. فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات و الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، و التي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي و المستوى المعيشي للأفراد و كذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها. من أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009 ، و أخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 و يمتد إلى نهاية 2014. وقد سطرت أهداف معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة، و سنقوم فيما يلي بعرض بعض الأهداف المسطرة للبرنامجين الخماسيين الأول و الثاني باعتبارهما يدخلان ضمن الفترة التي نحن بصدد تحليلها.

1- **أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي**: يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى ما يلي[2]:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة
- دعم التوازن الجهوي و إعادة بعث النشاط في الفضاءات الريفية.

2- **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو**: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[3]:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة

---

[1] لمزيد من التفصيل، انظر:سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010 م، ص ص48– 49.

[2] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، –حالة الجزائر 2001–2009–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2010م، ص193.

[3] نفس المرجع، ص202.

- تحسين المستوى المعيشي للسكان بالتركيز على الجانب الصحي، الأمني و التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية و بناء و تطوير البنى التحتية، لما لهاذين العاملين من أهمية في تطوير القطاع الإنتاجي و الإنتاجية.
- رفع معدلات النمو، و هو الهدف الأساسي و النهائي الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

من خلال ما رأينا في الفصل النظري للإنفاق العام فإن هذا الأخير قد تكون زيادته ظاهرية ناتجة عن زيادة عدد السكان، و لأجل التأكد من كون الزيادة هنا، هي زيادة حقيقية سنقوم بتتبع تطور حصة الفرد الواحد السنوية من النفقات العامة، وللحصول على ذلك نقوم بقسمة قيمة النفقات العامة بالأسعار الثابتة في سنة معينة على عدد السكان المسجل في نفس السنة.

الشكل الموالي رقم 4-2 يوضح تطور حصة الفرد الواحد من النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

الشكل 4-2 : تطور حصة الفرد الواحد من النفقات العامة

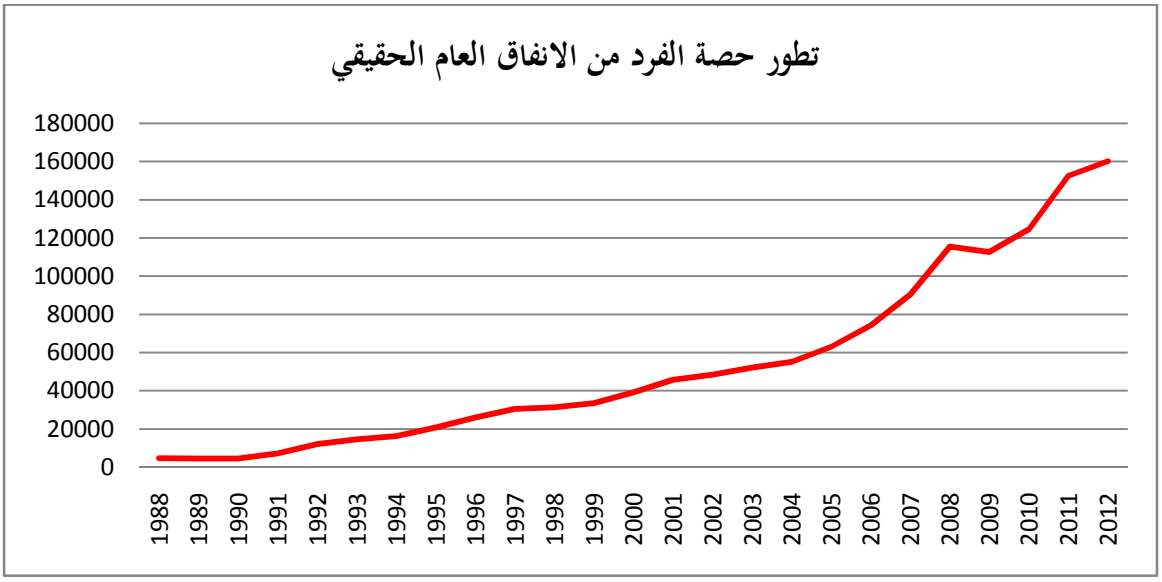

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم3

1- من خلال المنحنى يتضح جليا ارتفاع نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة، فقد انتقل من 4754 دج للفرد سنة 1988 إلى 39330 دج سنة 2000 ثم 160214 دج للفرد كحد أقصى سنة 2012، ما يعني أن الزيادة في النفقات العامة كانت حقيقية و ليست زيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين، لأنه ترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة من خلال تحسن البنى التحتية للاقتصاد.

يوضح الشكل الموالي، تطور معدل النمو السنوي للإنفاق العام الحقيقي.

الشكل 4–3 : تطور معدل النمو السنوي للإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة 1988–2012.

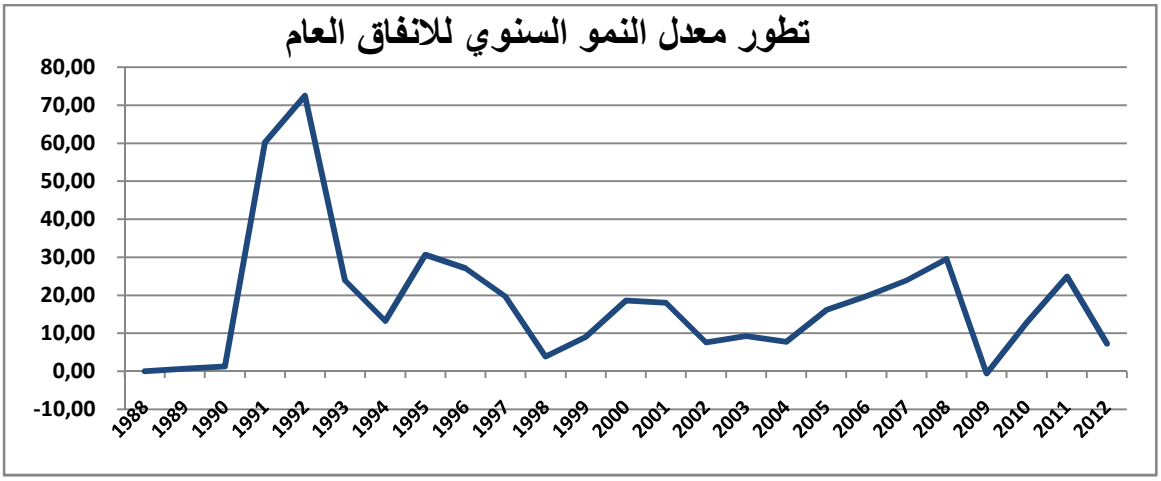

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1

من خلال المنحنى يبدو جليا وجود تذبذب في تطور معدل نمو الإنفاق العام، حيث سجل أدنى معدل له سنة 2009 ب –0.57 % ، أي انخفاض النفقات العامة مقارنة بسنة 2008 بمقدار 0.57 بالمائة، بينما بلغ أقصاه في سنة 1992 أين فاق 72 % ، و الشيء الملاحظ أيضا هو أن معدل النمو موجبا في الغالب، ما يعني تزايد النفقات العامة من سنة لأخرى، ما عدى سنة 2009 كما أشرنا من قبل،أين سجل انخفاضا طفيفا في النفقات العامة مقارنة بالعام الذي قبله.

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز:

تصنف النفقات العامة في الجزائر في صنفين رئيسيين و هما نفقات التجهيز و نفقات التسيير.

الجدول 4–2: حصة نفقات التجهيز و نفقات التسيير من النفقات العامة :

السنة	نسبة نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير
1988	36,34%	63,66%
1989	35,58%	64,42%
1990	33,53%	66,47%
1991	32,13%	67,87%
1992	34,28%	65,72%
1993	38,86%	61,14%
1994	42,80%	57,20%
1995	37,64%	62,36%
1996	33,15%	66,85%

1997	29,30%	70,70%
1998	25,31%	74,69%
1999	25,70%	74,30%
2000	26,58%	73,42%
2001	29,49%	70,51%
2002	32,60%	67,40%
2003	32,79%	67,21%
2004	33,27%	66,73%
2005	41,45%	58,55%
2006	42,91%	57,09%
2007	48,58%	51,42%
2008	45,32%	54,68%
2009	46,30%	53,70%
2010	41,25%	58,75%
2011	33,73%	66,27%
2012	32,24%	67,76%

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1

الملاحظ من الجدول هو أن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات العامة، فنسبتها دائما تفوق 50 بالمائة.

الشكل 4–4 المقارنة بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر

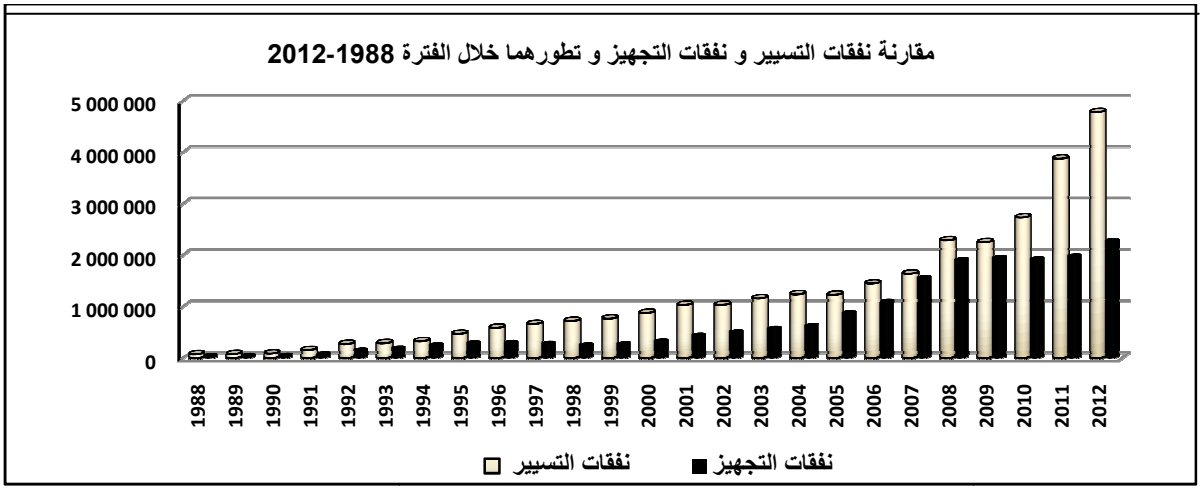

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1

يوضح الشكل الأعلى و يؤكد تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز و كذا التطور الكبير الذي عرفته هذه النفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل 4-5 تطور معدل نمو نفقات التسيير و نفقات التجهيز

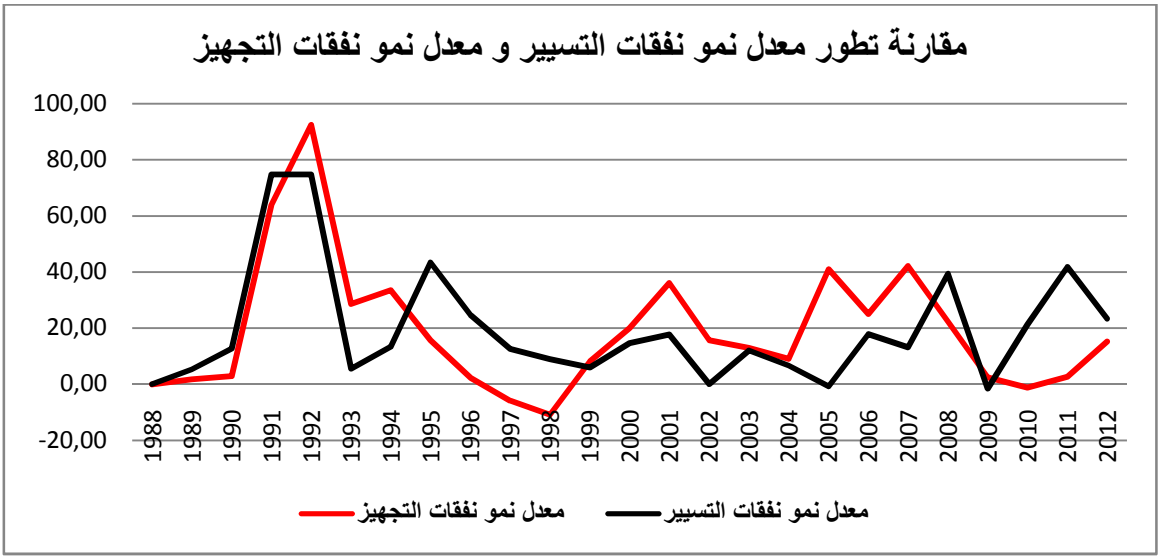

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق رقم1

من خلال المنحنى أعلاه، نلاحظ أن معدل نمو نفقات التجهيز يفوق معدل نمو نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ، و هو ما يؤكد توجه الجزائر في هذه الفترة إلى النفقات الاستثمارية و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية التي سبق ذكرها، عكس فترة التسعينات (1994-1998) التي عرفت معدل نمو منخفض للنفقات الاستثمارية، وذلك لعدم توفر الجو الملائم للاستثمار من جهة، و لضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى.

تنقسم نفقات التسيير و نفقات التجهيز بدورها إلى عدة فصول و قطاعات، بحيث تنقسم الأولى إلى ما يلي: التعويضات، وسائل التجهيز و الصيانة، الدين العمومي، منح المجاهدين، إعانات التسيير، النشاطات الإقتصادية و الاجتماعية. بينما تنقسم الثانية إلى القطاعات التالية: الصناعة، الفلاحة و الري، القطاعات المنتجة، البنى التحتية الإقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين، البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية، السكن، المخططات البلدية للتنمية، عمليات برأس مال، إضافة إلى نفقات أخرى لا تدخل ضمن هذه القطاعات وضعت في خانة سميت بغير ذلك.

تستحوذ النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية مع التعويضات، إضافة إلى إعانات التسيير على الجزء الأكبر من نفقات التسيير بحيث تمثل النسب التالية منها على الترتيب: 37% ، 36 %، 11% ، أما نسبة ما تمثله هذه الأصناف الثلاث فهي تفوق 83 % .

تستحوذ البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية على أكبر نسبة من نفقات التجهيز ب 27 % ثم تليها عمليات برأس المال ب 19 % و بعدها قطاعي السكن، الفلاحة و الري بنسبة 15% و 13 % على التوالي.

الشكل الموالي يبين لنا حصة الفصول و القطاعات من مجمل النفقات العامة.

الشكل 4-6 :حصة الفصول و القطاعات من مجمل النفقات العامة للفترة 2000-2012.

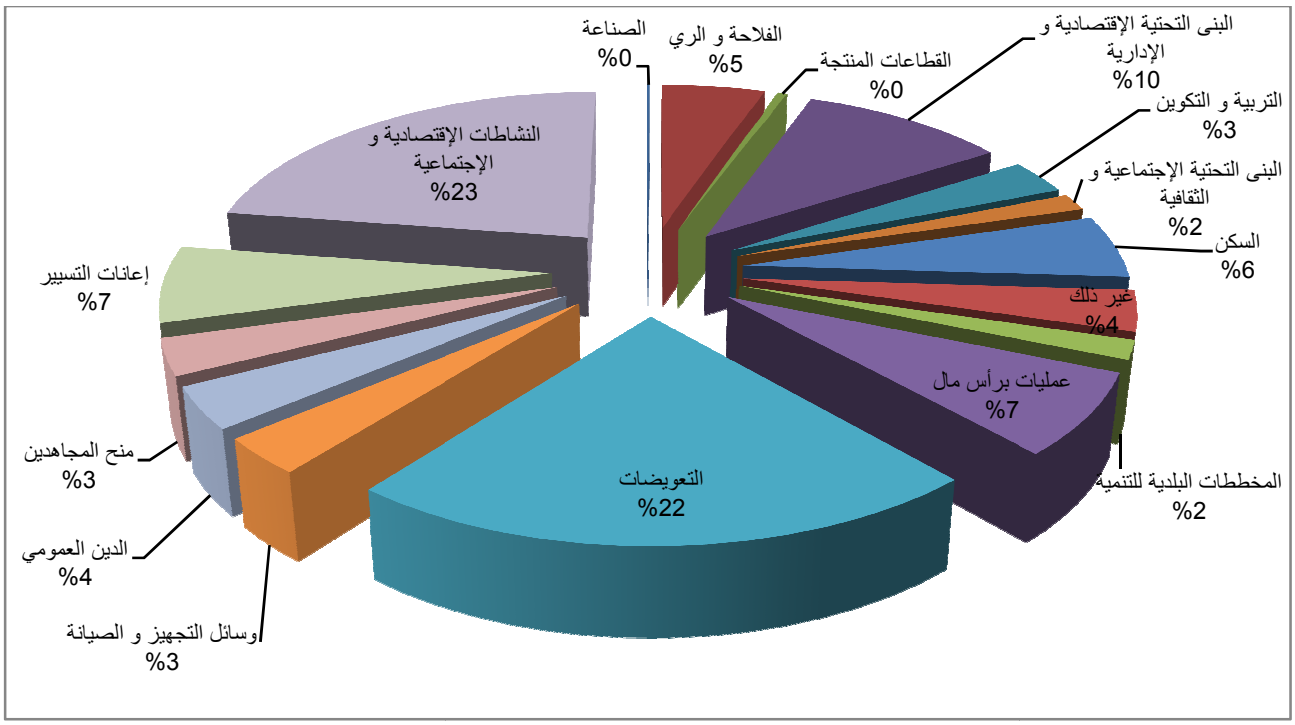

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق-2-

تستحوذ كل من التعويضات، النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية مع البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية على الجزء الأكبر من النفقات بنسبة تفوق 55%، أما النفقات على القطاعات المنتجة و الصناعة فقد سجلت نسب منخفضة جدا تقارب 0 %.

المطلب الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012.

سنقوم في هذا المطلب بمحاولة قراءة المعطيات الخاصة بمعدلات البطالة المسجلة خلال فترة الدراسة، و هي

معطيات سنوية مستمدة من إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و المقتبسة من مختلف منشوراته*[1] على موقعه الرسمي، الخاصة بالإحصائيات الاجتماعية، و بالتحديد ما يخص العمل و البطالة.

الفرع الأول: حساب معدلات البطالة في الجزائر.

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة، من الضروري أن نعرج على القواعد و الأسس المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدلاتها، و تعريفه للمصطلحات الخاصة بالقوة العاملة، العمل و البطالة.

إن الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر يستخدم في حساب معدلات البطالة العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

و يتبع في تعريفه لكل من القوة العاملة، العاملين و البطالين، المكتب الدولي للعمل، هذا الأخير الذي حدد تعريفات المصطلحات السابقة من أجل أن تصبح الإحصائيات قابلة للمقارنة بين الدول، و قد جاء تأكيد تعريفها خلال الندوة الدولية للإحصائيات الخاصة بالعمل بجنيف في أكتوبر من عام 1982 كما يلي:

1- القوة العاملة:

تضم جميع الأشخاص الذين يستوفون شروط معينة ليتم تصنيفهم ضمن الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل على النحو المبين في النقطتين 2 و3 أدناه.

2- الأشخاص العاملين[2]:

تشمل جميع الأشخاص فوق سن معينة الذين تواجدوا خلال فترة مرجعية وجيزة محددة بأسبوع أو بيوم واحد في الفئات التالية :

---

* تم تحميل هذه المنشورات على العنوان الإلكتروني http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html بتاريخ 2014-01-15.

[2] *extrait de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982).*

أ- العاملين بأجر: و هم:

- الأشخاص الذين أدو عمل بأجر نقدي أو عيني خلال الفترة المرجعية.
- الأشخاص الذين لم يتواجدوا في أماكن عملهم خلال الفترة المرجعية، لكن لهم ارتباط رسمي بوظائفهم مثل الأشخاص الغائبين بسبب مرض، عطلة سنوية، إضراب ....الخ.

ب- العامل الحر: تصنف في هذه الخانة الفئات التالية :

- الأشخاص الذين أدوا خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال لتحقيق الربح نقدا أو عينا أو مكاسب للأسرة.
- الأشخاص ذوي الشركات أو المؤسسات الصناعية، التجارية، الخدماتية أو أصحاب النشاطات الفلاحية الذين لم يتواجدوا في العمل خلال الفترة المرجعية لسبب أو لأخر.

ملاحظة: في الحالة التطبيقية و العملية، يفسر مفهوم "العمل خلال الفترة المرجعية" بالعمل و لو لساعة واحدة خلال هذه الفترة.

3- البطالين (العاطلين عن العمل):

العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، و تتوفر فيهم الشروط التالية :

أ- دون عمل : أي لم يقوموا بعمل أثناء الفترة المرجعية لا بأجر و لا بدون اجر.

ب- متاحين للعمل : أي كانوا مستعدين للعمل بأجر أو العمل لحسابهن الخاص خلال الفترة المرجعية.

ت- باحثين عن عمل: أي قد قاموا بخطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهن الخاص قبل الفترة المرجعية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي:

- التسجيل في مكاتب التوظيف،
- البحث عن العمل في المزارع، المصانع، الأسواق أو غيرها
- البحث عن العمل عن طريق الإعلانات في الصحف أو الرد على طلبات العمل المنشورة فيها.
- البحث عن العمل عن طريق العلاقات الشخصية .
- البحث عن الأراضي والمباني و الآلات أو المعدات اللازمة لإقامة المشاريع الخاصة...إلخ

الفرع الثاني : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2012.

يبين لنا الشكل 4–7 أدناه تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الشكل 4–7 :تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة

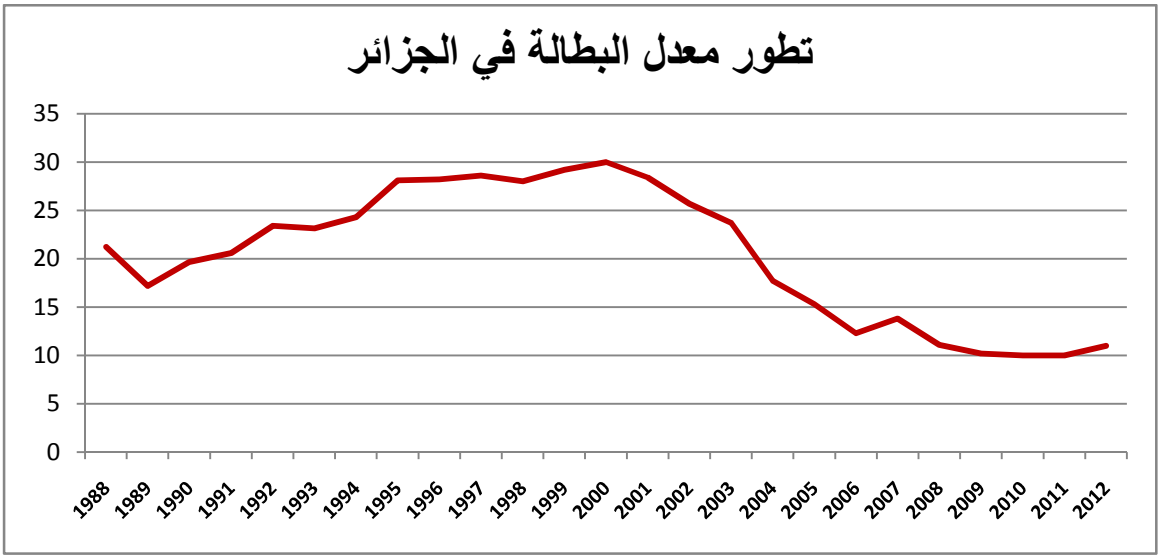

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من الملحق 4

من خلال المنحنى أعلاه، يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

أولا: تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة 1988–2000 :

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 17.18 % سنة 1989 إلى 30 % سنة 2000، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار، بحيث عرف نسبة انخفاض ب 27.8 % في سنة 1994 مثلا، و6 % في سنة 1995، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة.

الجدول التالي يعطي مثالا عن عدد المسرحين حسب القطاع في حصيلة نشاط السداسي الأول لسنة 1998.

الجدول 4–3 حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط،(السداسي الأول 1998)

	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسبة %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسبة %	مؤسسة خاصة	النسبة %	المجموع	النسبة %
الفلاحة	2205	1,7	1 234	1,5	370	35,6	3 819	1,8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سابق، ص56.

بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض كما رأينا في المطلب السابق، إلى قبول جملة من الشروط المملاة من هذا الأخير، تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- التقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة.

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي و نحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي و من ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالت الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة.

[1] **ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005م، ص142.**

ثانيا: تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة 2001-2012:

عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقلت من 28.4 % سنة 2001 إلى 10 % سنة 2010، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة.

إضافة إلى هذه البرامج و المخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزرة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، و سنحاول تلخيص هذه الأجهزة في النقاط التالية[1]:

1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

- برنامج تشغيل الشباب :
- جهاز الإدماج المهني للشباب *DIPJ* [2]

2- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة *IAIG* [3]
- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة *TUP-HIMO* [4]
- عقود ما قبل التشغيل *CPE* [5]
- برنامج القرض المصغر *MC* [6]

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC* [7]

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

---

[1] لمزيد من التفصيل، أنظر، سليم عقون، مرجع سابق، ص ص 57-67.

[2] Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes.

[3] les activités d'intérêt général

[4] les travaux d'utilité publique à haute intensité de main-d'oeuvre

[5] Les contrats de pré-emploi

[6] le Microcrédit.

[7] la caisse nationale de l'assurance chômage

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ* [1]
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* [2]

كل هذه الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة الظاهرة أو الصريحة.

للوقوف على اختلاف معدلات البطالة حسب الجنس (الرجال، النساء) في الجزائر، نقوم في الجدول التالي بعرض مثال عن المعطيات الخاصة بمعدلات البطالة لكل جنس، خلال الفترة 2009-2012.

الجدول4-4 معدل البطالة عند الذكور و الإناث في الفترة 2009-2012.

السنة	**البطالة**	عند الإناث	عند الذكور
2009	10,2	18,1	8,6
2010	10	19,1	8,1
2011	10	17,2	8,4
2012	11	17	9,6

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عند الإناث انخفضت من 18 % خلال 2009 إلى 17 % في 2012 ،و هي أعلى من معدلات البطالة المسجلة عند الذكور خلال السنوات الأربعة، لكن هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا ب 1 % خلال هذه الفترة.

الشكل 4-8 المقارنة بين معدلات البطالة بين الجنسين (2009-2012):

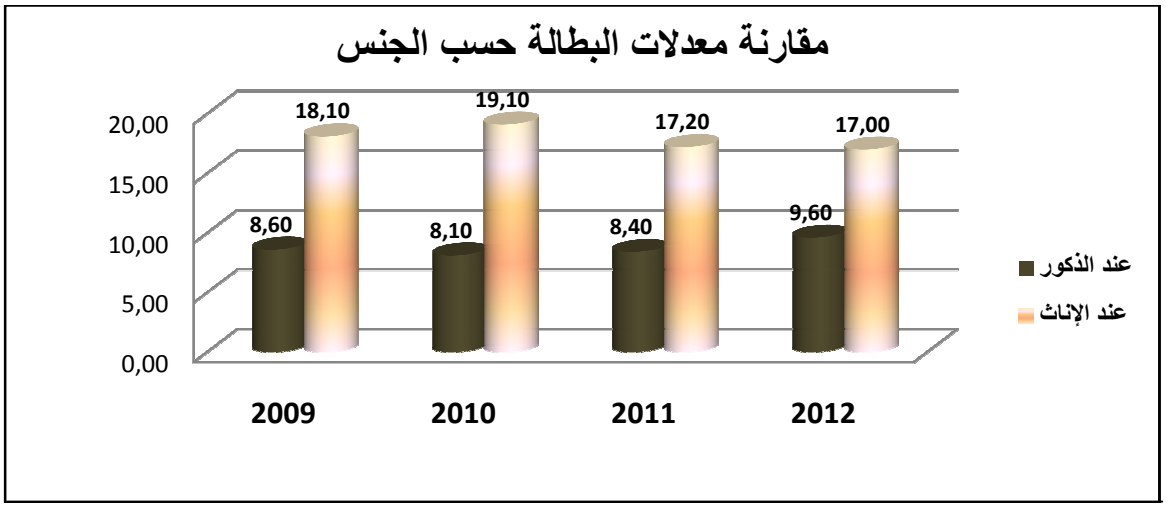

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول 4-4.

[1] **Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes**.

[2] **Agence nationale de développement de l'investissement**.

المطلب الثالث: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم خلال الفترة 1988–2012:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار،فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

و بما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك)، الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي بين سنة و أخرى عن معدل التضخم

الفرع الأول:طريقة حساب الرقم الاستدلالي للأسعار في الجزائر:

لحساب الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك يتم الاعتماد على عينات من السلع و الخدمات تمثل استهلاك الأفراد، يتم تصنيفها في مجموعات مختلفة، تضم كل واحدة منها السلع و الخدمات المتجانسة. و ذلك لاستحالة تتبع أسعار كل السلع و الخدمات، أضف إلى ذلك التكلفة الكبيرة المترتبة في حال القيام بذلك.

1– اختيار عينة السلع و الخدمات: يتم اختيار عينة السلع و الخدمات بمراعات المعايير التالية:

- تتصف السلع و الخدمات المختارة بالتكرارية (تكون جارية) و أنها يتم شراؤها من طرف عدد كبير من الأفراد.
- تتصف السلع و الخدمات المختارة بوضوح مميزاتها و سهولة وصفها، و تكون نوعيتها ثابتة و مستمرة، ما يسهل من عملية قياس أسعارها بدقة ومقارنتها عبر الزمن.

يتم تصنيف السلع و الخدمات التي يتم اختيارها لتتبع تطور أسعارها في المجموعات التالية[1]:

[1] حوصلة إحصائية 1962–2011 من إعداد مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ، جوان 2013، ص78.

- الأغذية والمشروبات غير كحولية و التبغ
- الملابس والأحذية
- السكن و أعبائه
- الأثاث و لوازم التأثيث
- الخدمات الطبية و الصحية
- النقل و المواصلات
- تربية و ثقافة و ترفيه
- مختلفة غير مذكورة في مكان أخر.

2- اختيار المدن و المناطق التي يتم فيها تتبع أسعار السلع و الخدمات المختارة:

يتم الحصول على أسعار السلع و الخدمات المختارة، إما عن طريق الشركات و المؤسسات كحال أسعار الكهرباء، الغاز....إلخ، أو بالاعتماد على نقاط بيع قانونية و موثوقة فيما يخص السلع الأخرى مثل الخضر و الفواكه، تتوزع على سبعة عشر (17) مدينة عبر القطر الوطني (الشمال، الجنوب، الشرق و الغرب) بشكل يجعل العينة المختارة تمثل استهلاك الأفراد أحسن تمثيل.

الفرع الثاني: تقديم المعطيات الخاصة بالتضخم و تحليلها.

الجدول التالي يبين لنا قيم الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك المسجلة خلال فترة الدراسة مقارنة بسنة الأساس 2001، و معدلات التضخم السنوية المصاحبة له.

الجدول 4-5 الرقم الاستدلالي لأسعار المستهلك (IPC) و معدل التضخم 1988-2012.

السنة	IPC*	التضخم %	التضخم مقارنة ب 1988
1988	16,42	5,87	0,00%
1989	17,95	9,32	9,32%
1990	21,16	17,88	28,87%
1991	26,64	25,90	62,24%
1992	35,08	31,68	113,64%
1993	42,28	20,52	157,49%
1994	54,54	29,00	232,16%
1995	70,79	29,79	331,12%
1996	84,03	18,70	411,75%
1997	88,82	5,70	440,93%
1998	93,26	5,00	467,97%
1999	95,68	2,59	482,70%
2000	95,97	0,30	484,47%

2001	100	4,20	509,01%
2002	101,43	1,43	517,72%
2003	105,75	4,26	544,03%
2004	109,95	3,97	569,61%
2005	111,47	1,38	578,87%
2006	114,05	2,31	594,58%
2007	118,24	3,67	620,10%
2008	123,98	4,85	655,05%
2009	131,1	5,74	698,42%
2010	136,23	3,91	729,66%
2011	142,39	4,52	767,17%
2012	154,6	8,58	841,53%

المصدر: * الديوان الوطني للاحصاء ONS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة و تارة أخرى في انخفاض، و لكنه دائما موجبا، ما يعني أن الأسعار في تزايد مستمر، و هذا ما يؤكده معدل التضخم مقارنة بسنة الأساس، فقد فاق 840 % في 2012 ، ما يعني أن الأسعار تضاعفت أكثر من تسع مرات مقارنة بسنة 1988.

الشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم السنوية.

الشكل 4–9 تطور المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة 1988–2012

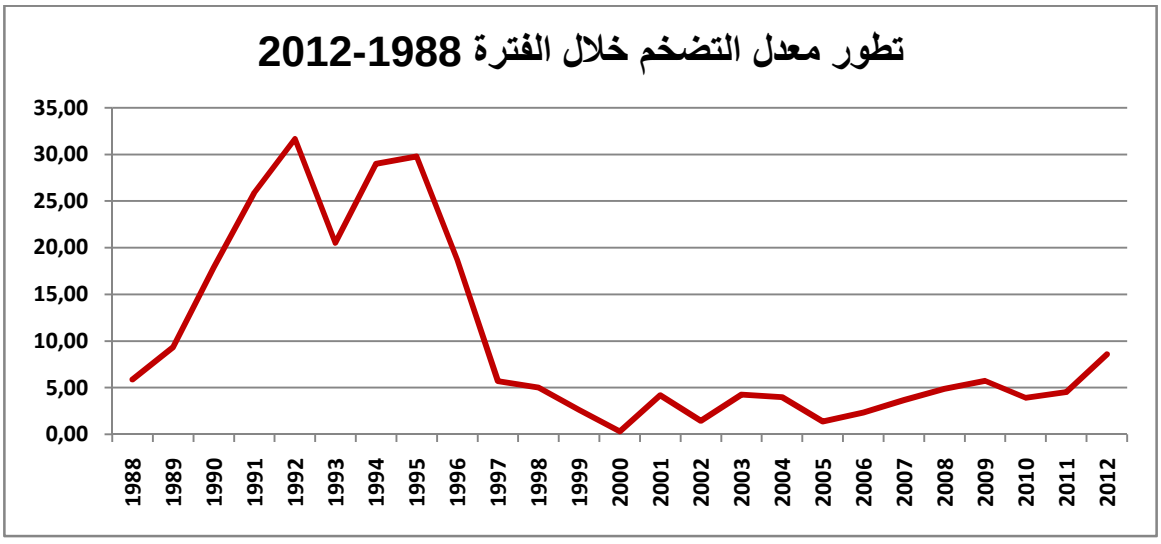

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول4–5 أعلاه

من خلال الشكل أعلاه، فإن معدل التضخم قد بلغ أقصاه في سنة 1992، حيث فاق 30 % ، و قد يرجع السبب في ذلك إلى تحرير الأسعار الذي كان من بين الشروط المملاة على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي من أجل تقديم القروض لها كما رأينا من قبل. و الملاحظ أيضا هو أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، و هو ما يعني أن الأسعار لم تعرف بتاتا انخفاضا في سنة معينة مقارنة بالسنة التي قبلها. و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 4-10 تطور ال IPC خلال فترة الدراسة.

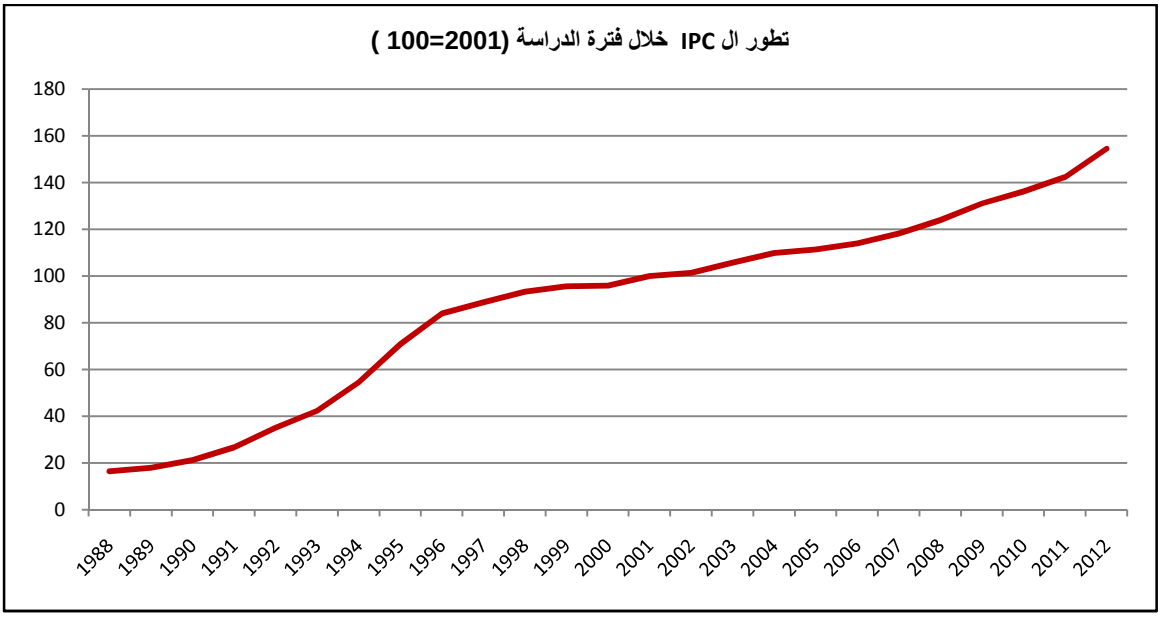

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول 4-5 أعلاه

إذن كما قلنا من قبل فإن الشكل أعلاه يوضح أن الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك عرف ارتفاعات مستمرة سنة بعد سنة.

المبحث الثاني: تقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر:

لقد أشار كل من جرانجر و نيوبولد (Granger et Newbold) (1974)إلى أن استعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في القياس الاقتصادي، يؤدي إلى الحصول على نتائج مغلطة خاصة فيما يخص معنوية المعلمات و النماذج المقدرة. ولهذا فإنه من الضروري دراسة استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى، و تحويلها إلى سلاسل مستقرة في حالة عدم استقرارية السلسلة الزمنية الأصلية، وهذا لتجنب النتائج المغلطة.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم في الفرع الأول من هذا المطلب بعرض الجانب النظري الذي يتناول بشكل مختصر و مبسط، أنواع السلاسل الزمنية كيفية جعلها مستقرة و اختبار جذر الوحدة ، أما في الفرع الثاني فسنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في هذا البحث.

الفرع الأول: أنواع السلاسل الزمنية و اختبار جذر الوحدة:

نستطيع تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة عن طريق حساب الفروق من الدرجة الأولى إذا كانت السلسلة من نوع DS(Differency Stationnary) أو بحساب الفروق نسبة إلى الاتجاه

العام (trend) في حالة السلسلة TS(Trend Stationnary)[1].

1– السلاسل الزمنية DS:

لتكن لدينا المتغيرة Y_t بحيث:

$$y_t = c + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (4-1)$$

نقول أن السلسلة Y_t مستقرة إذا كان : $I\rho I < 1$ أما إذا كان $\rho = 1$ فإن السلسلة غير مستقرة لديها جذر وحدة، و هي متكاملة من الدرجة الأولى إذا كانت سلسلة الفروق من الدرجة الأولى Z_t مستقرة، حيث:

$$z_t = y_t - y_{t-1} = (1-L)y_t = c + \varepsilon_t \dots (4-2)$$

بصفة عامة نقول أن السلسلة Z_t متكاملة من الدرجة p ،إذا كان p هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

2– السلسلة TS:

لتكن لدينا السلسلة Y_t:

$$y_t = c + bt + \varepsilon_t \dots\dots (4-3)$$

نقول أن السلسلة Y_t غير مستقرة لأن متوسطها الحسابي مرتبط بالزمن t . $E(y_t) = c + bt$

لتحويل هذه السلسلة(Y_t) إلى سلسلة مستقرة (S_t)نقوم بتقدير c و b بطرقة المربعات الصغرى، ثم نقوم بحساب :

$$S_t = y_t - \hat{c} - \hat{b}t \dots (4-4)$$

ملاحظة: فروق السلسلة Y_t نسبة إلى اتجاهها العام تكون مستقرة إذا كانت من نوع TS حيث تتميز هذه السلاسل الزمنية باتجاه عام محدد، وتكون غير مستقرة إذا كانت من نوع DS التي تتميز باتجاه عام عشوائي، و لمعرفة مميزات سلسلة زمنية نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة.

3– اختبار جذر الوحدة ديكي فولر (Dikey Fuller DF) :

يعد هذا الاختبار من بين الأدوات الأكثر استعمالا لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، و كذا سبب عدم استقرارية السلسلة بتحديد مميزاتها بتحديد نوع الاتجاه العام (محدد TS أو عشوائيDS)

يأخذ اختبار DF الصيغة التالية:

[1] **Isabelle Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, économetrie appliquée,édition Boeck Université, bruxelles, 2ème édition 2009.p337.**

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 \text{ (non stationnaire)} \\ H_1: \rho < 1 \quad (stationnaire) \end{cases}$$

في الفرضية الصفرية الإحصائية $t_c = (\hat{\rho} - 1)/\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}$ لا تتبع توزيع ستيودانت (student) ، ديكي و فولر (1979) ، وانطلاقا من محاكاة مونتي كارلو (monte carlo) ، قدما الجداول الإحصائية التي تمكن من قراءة القيم الحرجة لاختبار جذر الوحدة:

يكفي قبول الفرضية الصفرية في أحد النماذج الثلاثة التالية للقول بأن السلسلة غير مستقرة[1]:

$$y_t = c + bt + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots 1$$
$$y_t = c + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$
$$y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3$$

في النموذج الثالث نميز الحالات التالية[2]:

- $|\rho| < 1$ فإن y_t مستقرة والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية
- $|\rho| = 1$، y_t غير مستقرة وللمشاهدات الحالية نفس وزن المشاهدات الماضية
- $|\rho| > 0$، y_t غير مستقرة و تباينها يتزايد بشكل أسي مع t والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

4– اختبار ديكي فولر المطور ADF :الاختبار السابق يطبق في حالة السلسلة الزمنية من نوع $AR_{(1)}$[3] أما هذا الاختبار فيطبق في الحالة العامة $AR_{(p)}$ ، حيث يمثل p عدد تأخيرات النموذج المحدد مسبقا، الذي يحقق أقل قيم لمعياري أكاييك (Akaike) و شوارز (Schwarz)، من بين النماذج التي تحوي تأخيرات مضافة تدريجيا. ثم يتم تثبيت التأخير عند p واختبار النماذج الثلاثة التالية:

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots 1$$
$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$
$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \partial y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3$$

يكفي قبول الفرضية الصفرية $H_0: (\rho - 1) = 0$ في واحد من النماذج الثلاثة للقول بأن السلسلة غير مستقرة وسواءا في اختبار DF أو ADF فإن السلسلة غير مستقرة في الفرضية الصفرية.

يمكن توضيح الخطوات المتبعة لإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل التالي.

---

[1] **Régis bourbonnais, économétrie, Dunod paris, 6ème édition 2005,p 231.**

[2] **خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012م، ص95**

3 Isabelle cadoret et autres, op cite, p339 (AR : Autorégressive).

الشكل4–11:مراحل و خطوات اختبار جذر الوحدة

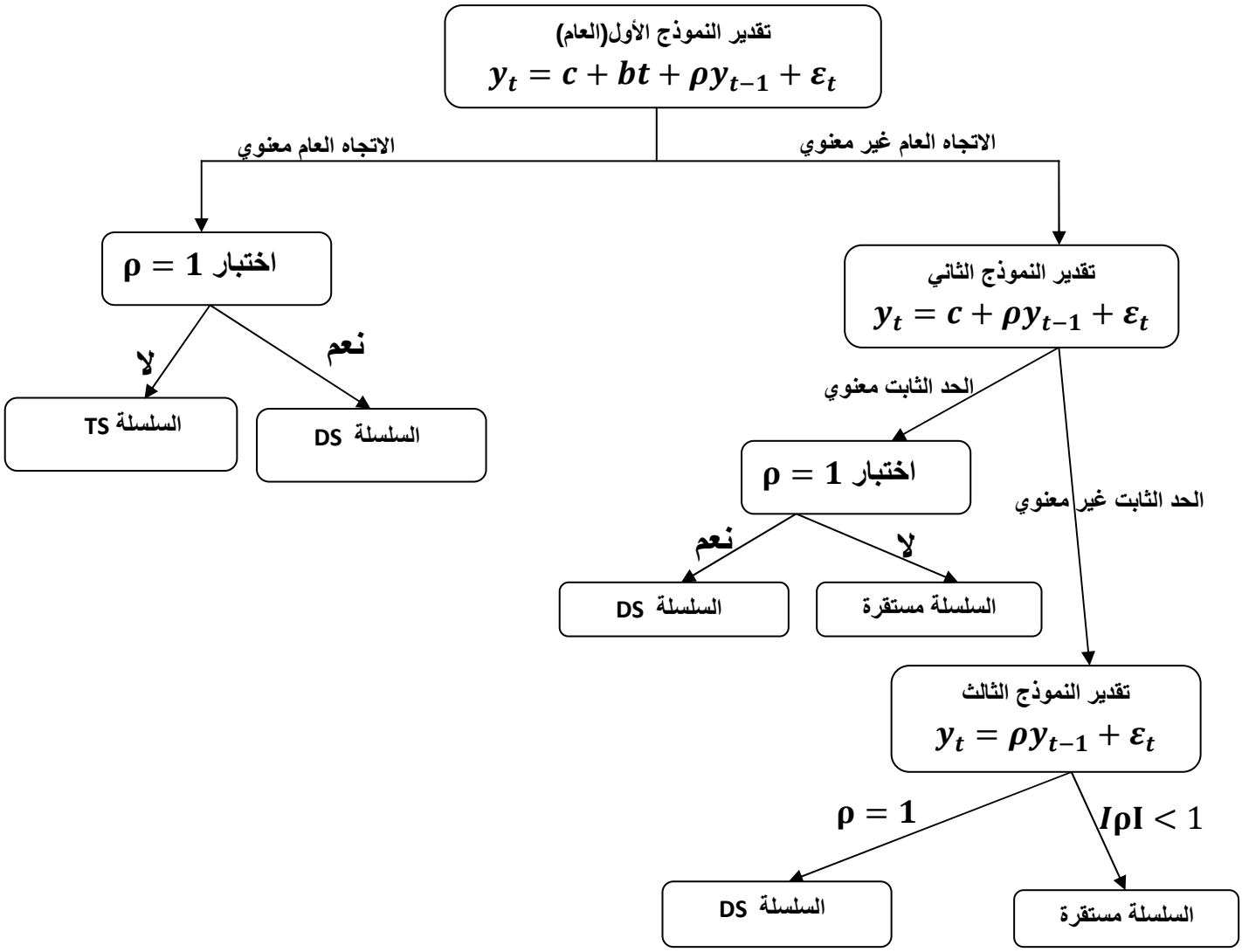

المصدر: **Régis bourbonnais, op cit, p234.**

يمكن الاشارة في هذا الصدد أنه هناك مجموعة أخرى من الاختبارات المستعملة لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها مثل اختبار KPSS(1992) ، Philips et perron(1988) .

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في البحث:

أ- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالتضخم:

إن العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية في الواقع عادة ما تكون معقدة و لا يمكن تمثيلها بشكل خطي، ومن أجل التخلص من تشتت السلاسل الزمنية ولتسهيل تطبيق مختلف الاختبارات الإحصائية، سنقوم بإدخال اللوغاريتم على السلاسل الأصلية، لتصبح لنا السلاسل الجديدة التالية:

linf=log(inf) ltch=log(tch), lg=Log(G),

و كخطوة أولى لدراسة استقرارية السلسلة **linf** نقوم بمشاهدة منحنى تطورها و دالة الارتباط و الارتباط الجزئي. و هذا لأخذ فكرة عن استقراريتها.

الشكل4-12 منحنى تطور السلسلة linf

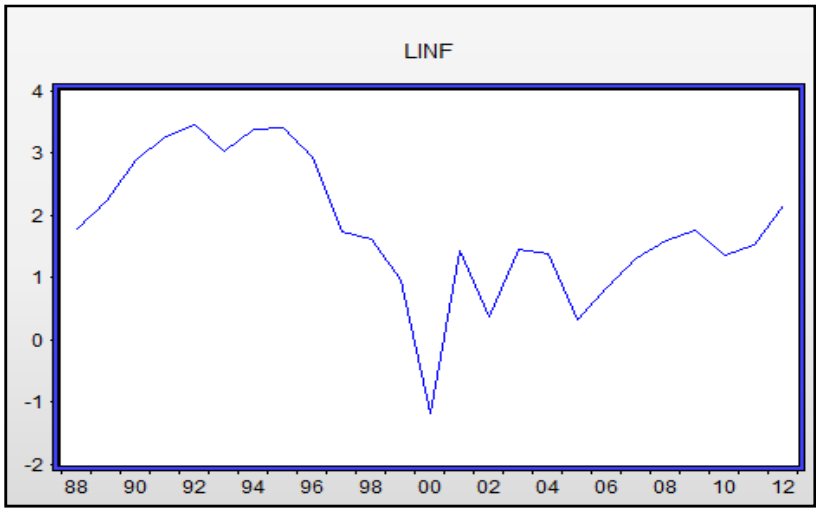

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07

من خلال المنحنى الخاص بالسلسة، فإن الرؤية غير واضحة بخصوص استقراريتها، فهناك إمكانية تمتعها بوسط حسابي ثابت، و لكن هناك أمكانية وجود اتجاه عام محدد أو عشوائي. لذى سنستعين بالشكل الثاني.

الشكل4-13 دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة linf

Correlogram of LINF

Date: 05/27/14 Time: 10:23
Sample: 1988 2012
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.675	0.675	12.831	0.000
		2	0.600	0.264	23.390	0.000
		3	0.430	-0.091	29.075	0.000
		4	0.195	-0.305	30.298	0.000
		5	0.133	0.062	30.894	0.000
		6	-0.049	-0.120	30.981	0.000
		7	-0.191	-0.205	32.349	0.000
		8	-0.276	-0.105	35.367	0.000
		9	-0.323	0.083	39.766	0.000
		10	-0.335	-0.022	44.824	0.000
		11	-0.272	0.044	48.382	0.000
		12	-0.264	-0.070	51.998	0.000

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07

نلاحظ وجود نتوءة خارج مجال الثقة بالنسبة للارتباط الجزئي ،مع تناقص لدالة الارتباط،كما أن احتمال Q-ststistic أصغر من 0.05 و هو مؤشر على عدم استقرارية السلسلة.

اختبار جذر الوحدة: كخطوة أولى من هذا الاختبار سنقوم بتحديد عدد التأخيرات P التي تعطينا أقل قيم لمعياري أكاييك (AIC) و شوارز (SC).

الجدول التالي يبين لنا قيم المعيارين للتأخيرات المختلفة.

الجدول 4-6 اختيار معامل التأخير (السلسلة linf)

	Akaike	Schwarz
p=0	2.630	2.777
p=1	2.720	2.924
p=2	2.829	3.077
p=3	2.814	3.113
p=4	2.962	3.311

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07

من خلال النتائج المحصل عليها فإن p=0 هو التأخير الذي يعطينا أقل قيم للمعيارين، كما يمكن الإشارة هنا إلى أن برنامج **Eviews07** يسمح بتحديد عدد التأخيرات بصفة أوتوماتيكية (الملحق 05) وقد أعطى نفس التأخير(p=0) ، ومنه فإنه في هذه الحالة سنقوم بإجراء اختبار DF و ذلك بالاعتماد على اختيار عدد التأخيرات بصفة أوتوماتيكية و إتباع مراحل اختبار جذر الوحدة على النماذج الثلاثة التالية:

النموذج الأول: وجود الحد الثابت و الاتجاه العام.

النموذج الثاني : وجود الحد الثابت.

النموذج الثالث: بدون حد ثابت و بدون اتجاه عام.

عند إجراء اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر) على السلسلة **linf** و جدنا أن الاتجاه العام في النموذج الأول و الحد الثابت في النموذج الثاني غير معنويين عند مستوى 5% .

نتائج اختبار جذر الوحدة على هذه السلسلة مبينة في الجدول التالي:

الجدول4-7: نتائج اختبار DF على السلسلة linf

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)	القيمة الحرجة Tt (5%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.238	-2.392	-4.394	-3.612
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.088	-2.045	-3.737	-2.991
النموذج الثالث			-0.727	-2.665	-1.955

المصدر:من إعداد الطالب انطلاقا من الملاحق (05،06، 07)

من خلال هذه النتائج فإن $T_c > T_t$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 1 و5%، و منه فإن فرضية وجود جذر الوحدة مقبولة، ما يعني أن السلسلة linf غير مستقرة، ويجب حساب سلسلة الفروق من الدرجة الأولى dlinf و إجراء اختبار جذر الوحدة عليها.

عند إجراء اختبار ديكي فولر على السلسلة dlinf و جدنا دائما كل من الاتجاه العام و الحد الثابت غير معنويين في النموذج الأول و الثاني على الترتيب.

الجدول4-8:اختبار DF على السلسلة dlinf

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.777	-6.650	-4.416
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.966	-6.809	-3.752
النموذج الثالث			-6.969	-2.669

المصدر:من إعداد الطالب انطلاقا من الملاحق (08، 09، 10)

من خلال هذه النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 فإن $T_c < T_t$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 1% ، و منه فإن الفرضية الصفرية مرفوضة، ما يعني أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى للتضخم dlinf مستقرة. و يمكن التأكد عن طريق الشكل التالي:

الشكل 4-14 :دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة dlinf

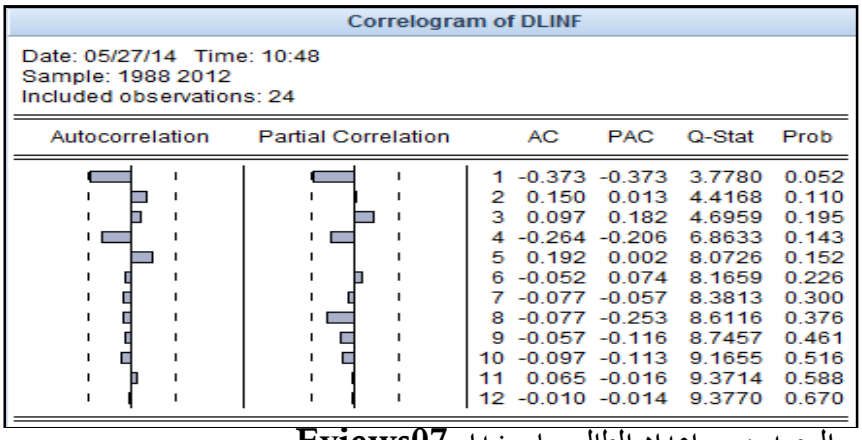

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام Eviews07

كل دوال الارتباط تتواجد داخل مجال الثقة، كما أن احتمال الإحصائية Q-ststistic أكبر من 0.05 و هو مؤشر على استقرارية السلسلة الزمنية.

ب- دراسة استقرارية سلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة ltch:

سوف نتبع نفس الخطوات التي قمنا بها في دراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالتضخم.

بعد مشاهدة كل من المنحنى و دالة الارتباط و الارتباط الجزئي (انظر الملحق11) تبين أن السلسلة **ltch** لها مميزات السلاسل الزمنية غير المستقرة (وسط حسابي غير ثابت، ونتوءات خارج مجال الثقة).

عند إجراء اختبار جذر الوحدة "ديكي فولر " على السلسلة **ltch** لاحظنا عدم معنوية الاتجاه العام في النموذج الأول، و الحد الثابت في النموذج الثاني عند مستوى معنوية 5%.

نتائج الاختبار في النماذج الثلاثة موضحة في الجدول التالي:

الجدول4-9: اختبار DF على السلسلةltch

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)	القيمة الحرجة Tt (5%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.073	-1.262	-4.394	-3.612
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.193	-1.402	-3.769	-3.00
النموذج الثالث			-1.102	-2.664	-1.955

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07 انطلاقا من الملاحق(12، 13، 14)

من خلال هذه النتائج فإن $T_c > T_t$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 1 و5%، و منه فإن فرضية وجود جذر الوحدة مقبولة، ما يعني أن السلسلة **ltch** غير مستقرة، ويجب حساب سلسلة الفروق من الدرجة الأولى **dltch** و إجراء الاختبار عليها.

عند إجراء اختبار ديكي فولر على السلسلة **dltch** لاحظنا عدم معنوية الاتجاه العام و الحد الثابت عند مستوى معنوية 5% و وجدنا النتائج التالية:

الجدول4-10:اختبار DF على السلسلة dltch

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)	القيمة الحرجة Tt (5%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.056	-4.744	-4.416	-3.622
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.593	-4.001	-3.752	-2.998
النموذج الثالث			-1.702	-2.674	-1.957

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07انطلاقا من الملاحق(15، 16، 17)

من خلال هذه النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 فإن $T_c > T_t$ في النموذج الثالث عند مستوى المعنوية 1 و 5% ، و منه فإن الفرضية الصفرية مقبولة، ما يعني أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى **dltch** غير مستقرة. و يجب حساب الفروق من الدرجة الثانية**ddltch** :

عند إجراء اختبار ديكي فولر على السلسلة **ddltch** لاحظنا عدم معنوية الاتجاه العام و الحد الثابت و وجدنا النتائج التالية:

الجدول4-11:اختبار DF على السلسلة ddltch

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.529	-9.612	-4.440
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.888	-9.838	-3.769
النموذج الثالث			-10.087	-2.674

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07انطلاقا من الملاحق(18، 19، 20)

من خلال هذه النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 فإن $T_c < T_t$ في النماذج الثالاثة عند مستوى المعنوية 1 % ، و منه فإن سلسلة الفروق من الدرجة الثانية**ddltch** مستقرة . و يمكن التأكد عن طريق دالة الارتباط و الارتباط الجزئي (الملحق20)، حيث كان احتمال الاحصائية Q-STST عند التأخير P=12 (0.281) و هو أكبر بكثير من 0.05 ما يعني استقرارية السلسلة.

ج-دراسة استقرارية سلسلة الزمنية الخاصة بالانفاق العام lg:

بعد مشاهدة كل من المنحنى و دالة الارتباط و الارتباط الجزئي (الملحق21) تبين أن قيم السلسلة **lg** لا تحوم حول وسط حسابي ثابت، و هناك اتجاه عام واضح وكذا وجود نتوءة خارج مجال الثقة بالنسبة للارتباط الجزئي مما يوحي بأن السلسلة من نوع AR(1) ،مع تناقص بطيء لدالة الارتباط، و هو مؤشر على عدم استقرارية الوسط الحسابي، و من ثم عدم استقرارية السلسلة.

نتائج اختبار ديكي فولر على السلسلة **lg** موضحة في الجدول التالي:

الجدول4-12: اختبار DF على السلسلةlg

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)	القيمة الحرجة Tt (5%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.239	-1.466	-4.394	-3.612
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.021	-1.459	-3.737	-2.991

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07 انطلاقا من الملاحق(22، 23)

نلاحظ عدم معنوية الاتجاه العام في النموذج الأول، أما في النموذج الثاني فالحد ثابت معنوي،و $T_c > T_t$ في مستويات المعنوية(1، و 5%)، و منه فإن فرضية وجود جذر الوحدة مقبولة، ما يعني أن السلسلة **lg** غير مستقرة، ويجب حساب سلسلة الفروق من الدرجة الأولى **dlg** و إجراء الاختبار عليها.

عند إجراء اختبار ديكي فولر على السلسلة **dlg** لاحظنا عدم معنوية الاتجاه العام في النموذج الأول، بينما كان الحد الثابت في النموذج الثاني معنوي.

الجدول4–13:اختبار DF على السلسلة dlg

النماذج	المعالم	الاحتمال Prob	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة Tt (1%)	القيمة الحرجة Tt (5%)
النموذج الأول	الاتجاه العام	0.140	-3.728	-4.416	-3.622
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.012	-3.378	-3.752	-2.998

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews07انطلاقا من الملاحق(24، 25)

من خلال هذه النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 فإن $T_c < T_t$ في النموذجين الأول و الثاني عند مستوى معنوية 5% ، و منه فإن الفرضية الصفرية مرفوضة، ما يعني أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى **dlg** مستقرة.

خلاصة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

- **الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة التضخم dlinf مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة 1**
- **الفروق من الدرجة الثانية لسلسلة البطالة ddltch مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة 2**
- **الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الانفاق العام dlg مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة 1**

المطلب الثاني : تقدير اثر الانفاق العام على البطالة:

كخطوة أولى من محاولة تقدير العلاقة بين الانفاق العام و معدل البطالة، نقوم بمشاهدة التمثيل البياني لسلسلة البطالة بدلالة الانفاق العام لأخذ فكرة على نوع العلاقة.

الشكل:4- 15 تمثيل العلاقة ddltch بدلالة dlg:

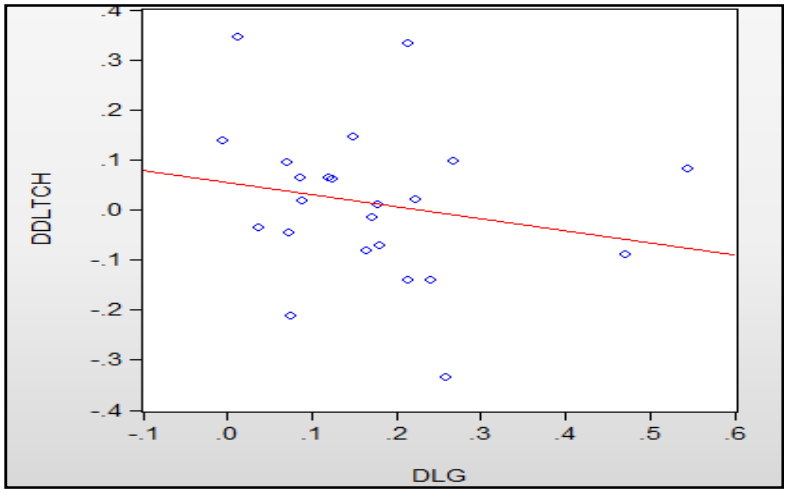

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

يوضح الشكل وجود علاقة عكسية أنية(خلال نفس الزمن t) بين متغيرة الإنفاق الحكومي و تغيرات معدلات البطالة، كما يوحي أيضا أن النموذج الخطي البسيط سوف يكون ذو تمثيل ضعيف للعلاقة بين المتغيرتين لتشتت النقاط فيما بينها.

تقدير النموذج الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى باستعمال برنامج Eviews07 أعطى النتائج الموضحة في الملحق(26) حيث لاحظنا ما يلي:

- عدم معنوية المعالم عند 5 %
- عدم معنوية النموذج ككل prob f-stat=0.346>0.05
- R^2=0.042 و هي نسبة ضعيفة جدا تعني أنه 4.2 بالمئة فقط من تغيرات معدل البطالة مفسرة بهذا النموذج.و الباقي مفسرة بالبواقي و بمتغيرات أخرى غير مدرجة هنا.

وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة أخرى من طرق النمذجة القياسية هي أكثر فعالية و الأحسن لقياس تأثيرات المتغيرات على بعضها البعض و تعتبر حديثة مقارنة بالأولى، ألا و هي طريقة شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الإقتصادية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة الإنفاق العام في التأثير على البطالة بدراسة دوال الاستجابة و تحليل تباين الخطأ، وبالتالي معرفة مدى فعالية السياسة المالية في مواجهة ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها.

الفرع الأول :مفاهيم حول نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) :

تعتبر نماذج أشعة الانحدار الذاتي من بين النماذج التي لقيت رواجا كبيرا في القياس الاقتصادي، ولعل أول من استخدم هذه النماذج هو العالم سيمس[1]، في محاولة منه لتقدير نموذج قياسي اقتصادي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا، يحتوي على عدة متغيرات (الإنتاج الحقيقي الوطني، معدل البطالة، الأجور، المستوى العام للأسعار، مؤشر أسعار الواردات) حيث اعتبر أن النماذج الهيكلية تحتوي على قيود كثيرة وفرضيات عدة، عكس هذا النموذج الذي يتم فيه إدخال كل المتغيرات المهمة و إضافة التأخيرات (الديناميكية)، فيمكن القول أن شعاع الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه المتغيرات دالة لقيمها الماضية و القيم الماضية للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج.

أ– شكل نموذج VAR : يكتب نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) في شكله العام الذي يحتوي على k متغيرة، و عدد تأخيرات P على النحو التالي:

$$\mathbf{X_t = A_0 + A_1X_{t-1} + A_2X_{t-2} +\ldots+ A_p\,X_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots\ldots (4-5)}$$

بحيث $X_t = (x_{1t} , x_{2t} ,\ldots, x_{kt})^t$ وهي متغيرات مستقرة.

X_t : شعاع بعده $(k , 1)$

A: مصفوفة المعالم ذات بعد (k , k)

A_0: شعاع القيم الثابتة بعده $(k ,1)$

μ_t : شعاع التشويش الأبيض ذو بعد $(k , 1)$ ويحقق الفرضيات التالية :

* $E(U_t) = 0$
* $E(U_t,\grave{u}_t) = \Omega$
* $E(U_t\, \grave{u}_S) = 0, \forall s \neq t$

وبإستعمال معامل التأخير L يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$X_t = A_0 + A_1LX_t + A_2L^2X_t +\ldots+ A_PL^PX_t + \mu_t$$

[1] عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي(1970–2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007م، ص64

$$\Rightarrow \quad \emptyset(L)X_t = A_0 + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots(4\text{-}6)$$

بحيث: $\emptyset(L) = I_k - A_1L - A_2L^2 - \ldots - A_PL^P$

ب- إستقرارية نموذج VAR :

يكون المسار $VAR(P)$ مستقرا إذا تحققت الشروط التالية[1] :

$$*E(X_t) = C_0 \ , \ \forall_t$$

$$* \ V(X_t) < \infty$$

$$* \ COV(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - C_0)(X_{t+k} - C_0)] = \Gamma_k \ , \ \forall_t$$

عندما يكون النموذج مستقرا فإن جذور كثير الحدود المحسوبة عن طريق المحدد $Det(I_k - A.Z - A_2.Z^2 - \ldots . A_p.Z^p) = 0$ تكون داخل الدائرة الأحادية (كل جذور الوحدة تكون أقل من الواحد).

ج- تحديد درجة التأخير (p) لمسار شعاع الانحدار الذاتي :

توجد عدة معايير لتحديد درجة التأخير (P) لمسار شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، ونذكر على سبيل المثال المعيارين (Schwartz, Akaik)، وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج الـVAR من أجل درجة تتغير من 0 إلى h(بحيث h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الإقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة) وتحسب الدوال: $Aic(p)$ و $Sc(p)$ بالطريقة التالية[2]:

$$Aic(p) = \ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2k^2p}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots(4\text{-}7)$$

$$Sc(p) = \ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2k^2p\ln(n)}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots(4\text{-}8)$$

بحيث : Aic: هو معيار AKAIKE . P : درجة التأخير.

Sc : هو معيار SCHWARTZ. Ω_e : مصفوف التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج.

[1] **Bourbonnais Régis- op cit - P257.**
[2] **Idem, p260.**

K : عدد متغيرات النموذج. n: عدد المشاهدات .

بحيث يتم اختيار التأخير p الذي يعطي أدنى قيم للمعيارين Aic و Sc .

د- تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي :

يتم تقدير نماذج VAR بتقدير كل معادلة على حدى بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) أو باستعمال طريقة أعظم احتمال

ليكن نموذج شعاع الانحدار الذاتي المستقر VAR (p) :

$$X_t = A_0 + A_1X_{t-1} + A_2 X_{t-2} +\dots+A_p X_{t-p} + \mu_t \quad \dots\dots\dots(4\text{-}9)$$

إن تقدير النموذج VAR(p) يستوجب تقدير شعاع المعالم B، وطريقة المربعات الصغرى العادية تسمح لنا باختيار المقدر الذي يصغر مجموع مربع البواقي.

حيث : $B =(A_0 ،A_1 ، \dots ، A_P)_{(k,kp+1)}$

هـ-تحليل الصدمات، دوال الاستجابة و تحليل تباين الخطأ:

تسمح نماذج VAR بتحليل أثار السياسات الاقتصادية عن طريق محاكاة الصدمات العشوائية و تحليل تباين الخطأ مع افتراض ثبات المحيط الخارجي.

يعتمد تحليل الصدمات العشوائية على قياس أثر الصدمة العشوائية على متغيرات النموذج. هذا الأثر يمكن أن يستمر خلال مدة زمنية قدرها t+h ، نستطيع تمثيل هذا الأثر على النحو التالي[1]:

ليكن لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي var من الدرجة $p=1$ و $k=2$ ،

$$\begin{cases} X_{1t} = A_0 + A_1.X_{1t-1} + A_2.X_{2t-1} + e_{1t} \\ X_{2t} = B_0 + B_1.X_{2t-1} + B_2.X_{2t-1} + e_{2t} \end{cases}$$

فإذا حدثت صدمة في اللحظة (t) على e_{1t} بمقدار وحدة واحدة، فإن أثرها على المتغيرات X_{1t} و X_{2t} يكون كما يلي:

[1] **R.bourbounais, op cit, p265.**

عند الفترة (t) :

$$\begin{pmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}1\\0\end{pmatrix}$$

عند الفترة $(t+1)$:

$$\begin{pmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}1\\0\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}A_1\\ B_1\end{pmatrix}$$

عند الفترة $(t+2)$:

$$\begin{pmatrix}\Delta X_{1t+2}\\ \Delta X_{2t+2}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{pmatrix}=\begin{pmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}A_1\\ B_1\end{pmatrix}$$

بصفة عامة عند الفترة $(t+h)$:

$$\Delta X_{t+h}=\hat{\beta}.\Delta X_{t+h-1}.....(4-10)$$

حيث تمثل المصفوفة $\widehat{\boldsymbol{\beta}}$ مقدرات معالم نموذج الانحدار الذاتي من دون الثوابت A_0 و B_0.

تشكل القيم المحسوبة لأثر الصدمة على متغيرات النموذج خلال الفترة $t+h$ بما يسمى بدوال الاستجابة، مع افتراض عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء e_{1t} و e_{2t} ،إلا أن هذه النظرية نادرا ما تكون محققة على أرض الواقع، و لحل هذا المشكل يتم اللجوء إلى بعض التحويلات لجعل الأخطاء مستقلة فيما بينها.

تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج و تبين رد فعلها اثر حدوث صدمات عشوائية في الأخطاء.

إضافة لتحليل دوال الاستجابة فإن تحليل تباين خطأ التنبؤ يعد من المفاهيم الأساسية في نماذج شعاع الانحدار الذاتي، حيث يسمح بمعرفة مدى مساهمة و وزن كل صدمة عشوائية (تجديدة) في تباين الخطأ، كما يمكن معرفة مساهمة كل متغيرة في هذا التباين وذلك بقسمة تباين خطأ هذه المتغيرة على تباين الخطأ الكلي، فإذا رجعنا إلى النموذج السابق $\mathrm{var}(1)$ بمتغيرتين، فإنه يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ للمتغيرة X_{1t+h} كما يلي:

$$\sigma^2_{X1}(h)=\sigma^2_{x1}\left[m^2_{11}(0)+m^2_{11}(1)+...+m^2_{11}(h-1)\right]+\sigma^2_{X2}\left[m^2_{22}(0)+m^2_{22}(1)+...+m^2_{22}(h-1)\right]$$

حيث تمثل: m_{ii} مصفوفة الأثر.

أما في آفاق الفترة h فتقسيم التباين إلى نسب، لتجديدات X_{1t} على X_{1t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma^2_{X1}\left[m^2_{11}(0)+m^2_{11}(1)+...+m^2_{11}(h-1)\right]}{\sigma^2_{X1}(h)}$$

كما يمكن تقسيم التباين لتجديدات X_{1t} على X_{2t} إلى نسب في أفاق الفترة h بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{X2}^2\left[m_{22}^2(0)+m_{22}^2(1)+\ldots+m_{22}^2(h-1)\right]}{\sigma_{X1}^2(h)}$$

أن تحليل النتائج المحصل عليها يعد جد مهم، بحيث يتم قراءتها كما يلي:

- إذا حدثت صدمة عشوائية في e_{1t} ولم تؤثر على تباين الخطأ للمتغيرة X_{2t} مهما كانت فترة التنبؤ، نقول بأن المتغيرة X_{2t} ذات منشأ خارجي لأن تطورها مستقل عن e_{1t} .
- أما إذا أثرت الصدمة العشوائية الحاصلة في e_{1t} على تباين خطأ المتغيرة X_{2t} بشكل كبير فإن هذه المتغيرة تعتبر تابعة.

و– السببية بين متغيرتين:

تعد دراسة السببية ذات أهمية بالغة لفهم وتفسير الظواهر الإقتصادية و من أجل تسطير السياسات الاقتصادية المناسبة و الصحيحة. كما أن اتجاه العلاقة السببية يسمح بوضع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

و–1 مفهوم السببية: نقول أنه هناك علاقة سببية من X_t نحو Y_t بمفهوم جرانجر (Granger)، إذا كانت نتائج التنبؤ بقيم Y_t المبنية على معرفة ماضي المتغيرتين X_t و Y_t أحسن من نتائج التنبؤ المبنية على معرفة ماضي المتغيرة Y_t فقط[1]، وقد اعتبر جرانجر (1969)أن المستقبل لا يمكنه أن يؤثر في الحاضر، فإذا كانت الظاهرة B وقعت بعد الظاهرة A فإنه لا يمكن للظاهرة B أن تؤثر أو تتسبب في الظاهرة[2] A ، أما سيمس (sims) (1980)فقد كان له اختلاف طفيف مع Granger فيما يخص علاقة السببية حيث اعتبر أن المستقبل يمكن له أن يؤثر في الحاضر[3].

و–2 اختبار السببية بين متغيرتين:

ليكن لدين المتغيرتين X_t و Y_t حيث:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4\text{–}11)$$

$$X_t = a_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j X_{t-j} + \nu_t \ldots\ldots\ldots(4\text{–}12)$$

[1] ندوى خزعل رشاد،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية رقم 19، 2011م ،ص 270، تم تحميلها يوم 23–04–2014م على الرابط http://www.iasj.net:

2 علاوة لعلالي، ، اختبار (Granger) للسببية:ما هو اتجاه العلاقة بين النقد و الدخل؟مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد16–2007م، ص70

[3] Régis bourbonnais, op cite, p272.

- تكون العلاقة السببية من X_t نحو Y_t إذا كان($\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$)في المعادلة رقم 11-4، و $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i = 0$ في المعادلة (12-4)
- تكون العلاقة السببية من Y_t نحو X_t إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0$ في المعادلة رقم (12-4)، و $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0$ في المعادلة (11-4).
- تكون العلاقة في الاتجاهين إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$ و $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0$
- استقلالية العلاقة بين المتغيرتين إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0$ و $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i = 0$.

و من أجل اختبار وجود علاقة سببية من X_t نحو Y_t نقوم باختبار جرانجر (Granger) التالي:

$$\begin{cases} H0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0 \\ H1: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0 \end{cases}$$

و-3 مراحل اختبار جرانجر[1]:

- أولا:نقوم بتقدير العلاقة : $y_t = \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j}$ و نحتفظ بمجموع مربع البواقي RSS_R
- ثانيا:نقوم بتقدير العلاقة : $Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j}$ و نحتفظ ب RSS_{UR}
- ثالثا:نقوم باختبار الفرضية عن طريق إحصائية فيشر التالية:

$$F_C = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/p}{RSS_{UR}/(n-k)} \ldots\ldots(4-13)$$

حيث:

p : تمثل عدد التأخيرات للمتغيرة x_t .

k : عدد المعلمات المقدرة في المرحلة 2.

n : عدد المشاهدات.

إذا وجدنا $F_C > F_{(p,n-k)}$ نرفض الفرضية H_0 بمعنى $\sum_{i=1}^{m} \alpha_i \neq 0$ و منه هناك علاقة سببية من X_t نحو Y_t .

من الضروري أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية بشأن القيام بهذا الاختبار:

- يفترض أن السلاسل الزمنية تكون مستقرة.
- تحقق فرضية الحد العشوائي

[1] علاوة لعلالي، نفس المرجع ، ص73.

لتحديد عدد التأخيرات p الذي له تأثير مباشر على اتجاه العلاقة، يجب الاعتماد على معايير إحصائية معينة، مثل معياري أكاييك (akaike) و شوارز (Schwarz)[1] .

ز- التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ[2]: لقد لقي تحليل التكامل المشترك*[3]المقدم من طرف Granger (1983) و Angle et Granger (1987) استحسانا من قبل الاقتصاديين و أعدو ذلك من بين المفاهيم الجديدة و المهمة جدا في تحليل السلاسل الزمنية.

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بمعرفة العلاقات الحقيقية بين متغيرتين وذلك بحذف أثره في حالة وجوده، حيث أن شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين تتمثل فيما يلي:

- للسلسلتين نفس درجة التكامل (d).
- توفيقة سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة تعطينا سلسلة متكاملة من درجة أقل.

فإذا كانت : $x_t : I(d)$ و $y_t : I(d)$ فإن: $z_t = a_1x_t + a_2y_t : I(d-b)$

حيث: $d>b>0$ و $[a_1,a_2]$ هو شعاع التكامل.

ز-1 اختبار التكامل المشترك بين متغيرتين x_t و y_t : تتمثل مراحل هذا الاختبار حسب Angelو Granger في المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: اختبار رتبة تكامل المتغيرتين (السلسلتين): فإذا وجد ان السلسلتين متكاملتين من درجتين مختلفتين، فلا يمكن أن يوجد تكامل مشترك بينهما. اما إذا كانتا متكاملتين من نفس الدرجة فنمر إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرتين بطريقة المربعات الصغرى .

$$y_t= a_1x_t + a_0 + e_t.....(4-14)$$

لقبول علاقة التكامل المشترك بين y_t و x_t يجب أن تكون الاخطاء e_t الناتجة عن المعادلة المقدرة مستقرة.

[1] **Régis bourbonnais, op cite, p271.**
[2] **idem, pp, 275-282.**

*** يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين في الأجل الطويل، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن.**

ز-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM[1]) :فإذا وجدنا تكامل مشترك بين السلسلتين، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ في مرحلتين كالآتي:

المرحلة الأولى: تقدير العلاقة بين المتغيرتين في الأجل الطويل بطريقة (MCO)

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t \ldots\ldots(4\text{-}15)$$

المرحلة الثانية: تقدير النموذج الديناميكي بطريقة MCO دائما:

$$\partial y_t = \alpha_1 \partial x_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t \ldots..(4\text{-}16) \quad \text{حيث } \alpha_2 < 0$$

الفرع الثاني:تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي :

الخطوة الأولى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي هي تحديد عدد تأخيراته.

1- **تحديد عدد التأخيرات النموذج** : سيتم الاعتماد على المعايير المعروفة (Schwarz (SC) ، Akaike (AIC))،بالإضافة إلى معايير إحصائية أخرى مثل (LR،Log-Likelinhood ،HQ،FPE) لاختيار عدد تأخيرات النموذج.

[1] **« Error Correction Model »**

الجدول4-14: قيم معايير (AIC, SC, EPE, LR) لمختلف درجات التأخير.

1-نموذج بوجود حد ثابت

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDLTCH DLG
Exogenous variables: C
Date: 06/17/14 Time: 19:38
Sample: 1988 2012
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	30.06841	NA	0.000152	-3.118713	-3.019782	-3.105072
1	39.43511	15.61116*	8.40e-05*	-3.715012*	-3.418222*	-3.674089*
2	40.55689	1.620344	0.000118	-3.395210	-2.900559	-3.327004
3	41.97248	1.730164	0.000167	-3.108053	-2.415542	-3.012565
4	44.23147	2.258993	0.000226	-2.914608	-2.024236	-2.791838
5	48.12590	3.029001	0.000280	-2.902878	-1.814646	-2.752825

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

2-نموذج من دون حد ثابت

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDLTCH DLG
Exogenous variables:
Date: 06/25/14 Time: 15:17
Sample: 1988 2012
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	34.53031	NA	0.000116*	-3.392256*	-3.194396*	-3.364974*
2	35.58213	1.636168	0.000162	-3.064681	-2.668960	-3.010116
3	40.15269	6.094076	0.000158	-3.128076	-2.534495	-3.046229
4	43.36268	3.566663	0.000187	-3.040298	-2.248857	-2.931169
5	47.24045	3.446904	0.000221	-3.026717	-2.037415	-2.890305

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن التأخير (p=1) هو الذي يعطي أقل قيم بالنسبة للمعاييرAIC،SC، FPE و أكبر قيمة بالنسبة لمعيار LR مقارنة بالتأخيرات الأخرى.ومنه فإن النموذج الذي سيتم تقديره هو **var(1)** بوجود حد ثابت.

2-اختبار التكامل المشترك: في هذه الحالة لدينا سلسلتين متكاملتين من درجتين مختلفتين حيث أن سلسلة البطالة متكاملة من الدرجة الثانية، في حين سلسلة الإنفاق العام متكاملة من الدرجة الأولى، وقد رأينا أنه من بين شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين، أن تكونا من نفس درجة التكامل، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرتين في هذه الحالة و بالتالي عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ.

3-**تقدير النموذج:** بما أننا بصدد دراسة أثر النفقات العامة على معدلات البطالة، فسيكون اهتمامنا منصب على المعادلة المفسرة لمعدلات البطالة.

باستعمال برنامج **Eviews07** نحصل على النموذج VAR(1) التالي (الملحق 27):

$$DDLTCH = -0.5823*DDLTCH(-1) - 0.237*DLG(-1) + 0.0458$$
$$(0.159) \qquad (0.187) \qquad (0.041)$$
$$R^2=0.425 \qquad F=7.019$$

أ–القراءة الإحصائية:

- معامل التحديد$R^2=0.425$ ، و هذا يعني أن 42.5 بالمئة من تغيرات معدلات البطالة مفسرة بقيمها و قيم الإنفاق العام للسنة الماضية زائد ثابت.و الباقي مفسر بالبواقي و بمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
- معنوية معدل البطالة بتأخير و عدم معنوية الحد الثابت والإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج في الإجمال معنوي حيث كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % $(F_c=7.019>F_{(2,22)}=3.44)$

ب–القراءة الاقتصادية: من خلال النموذج المقدر نستطيع استنتاج ما يلي:

- معدل البطالة في السنة t يفسر ويتأثر بمعدل البطالة والإنفاق العام للسنة الماضية (t–1)
- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة للسنة السابقة، حيث جاءت مرونتها تساوي (–0.582)أي أنه في حالة زيادة البطالة في هذه السنة ب 1% فسيرتقب انخفاضها في السنة القادمة ب 0.582% ، وقد يفسر ذلك بتدخل الدولة للحد من هذه الزيادة.
- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباط عكسي مع الإنفاق العام للسنة (t–1) بحيث أن المرونة تساوي (–0.237) ، يعني هذا أنه في حالة زيادة الإنفاق العام في السنة (t) ب 1% فسيرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة (t+1) ب 0.237% أي أن التأثير الإيجابي للإنفاق العام على معدلات البطالة يستمر من سنة لأخرى في حالة استمرار زيادة الإنفاق العام، ويبرز هذا حقيقة فعالية السياسة المالية(سياسة الإنفاق الحكومي) التي تنتهجها الحكومة في معالجة ظاهرة البطالة كما يبرز أيضا الميزة الإيجابية لسياسة الإنفاق العام في معالجة الركود الإقتصادي.

4–**استقرارية النموذج:** الجدول و الشكل التاليين يوضحان قيم جذور الوحدة للنموذج .

الجدول4-15:جذور الوحدة للنموذج

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DDLTCH DLG
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 06/13/14 Time: 15:42

Root	Modulus
-0.461467	0.461467
0.241067	0.241067

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

الشكل4-16:الدائرة الأحادية للنموذج

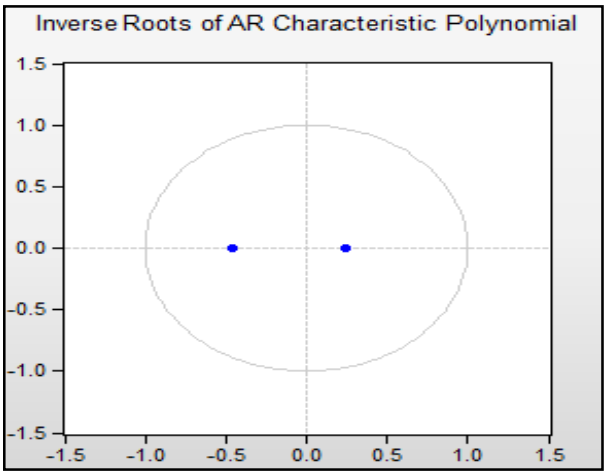

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج المحصل عليها فإن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد (تقع داخل الدائرة الأحادية) و هو دليل على استقرارية النموذج المقدر.

5-دراسة الارتباط الخطي بين الأخطاء و التوزيع الطبيعي لها:

نتائج اختبار الارتباط الخطي بين الأخطاء موضحة فيما يلي:

الجدول4-16:نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 06/13/14 Time: 16:15
Sample: 1988 2012
Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	0.188164	0.9958
2	0.309766	0.9892
3	0.875208	0.9281
4	0.821434	0.9356
5	1.597645	0.8092
6	2.761793	0.5984
7	2.371466	0.6678
8	2.041359	0.7282
9	6.047126	0.1957
10	6.145447	0.1885

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

الشكل 4-17الارتباط الذاتي للأخطاء

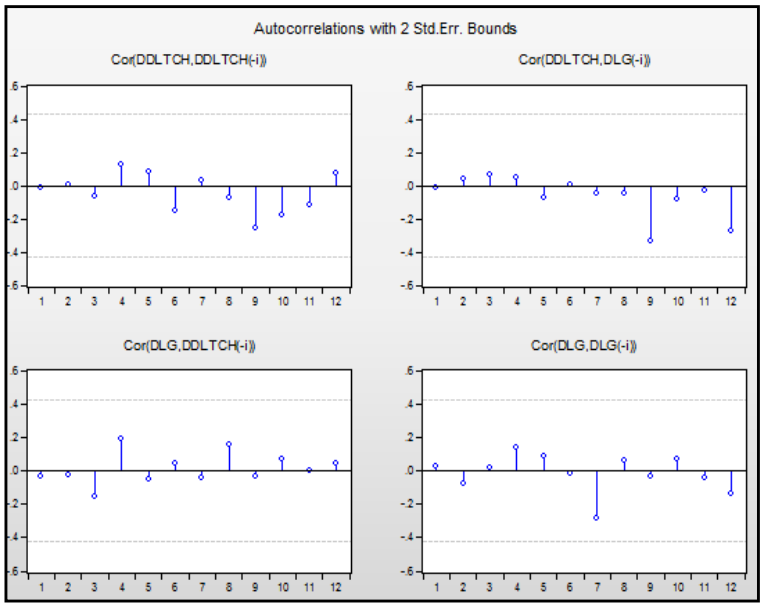

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج أعلاه فإن احتمالات الاختبار لمختلف التأخيرات (Prob>0.05) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية مقبولة، ما يعني أن الأخطاء مستقلة. كما أن تواجد جميع النقاط داخل مجال الثقة في الشكل(4-17) يؤكد عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

أما نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء فقد كانت كما يلي:

الجدول4-17:اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.321354	2	0.3133
2	3.120165	2	0.2101
Joint	5.441519	4	0.2449

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال هذه النتائج فأن إحصائية "Jarque-Bera" لجميع البواقي (2.32 و 3.120) أقل من القيمة المجدولة (5.44)، و منه قبول الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

6-العلاقة السببية بين الإنفاق العام و معدل البطالة:

لدينا في هذه الحالة المعادلتين التاليتين:

$$DDLTCH_t = a_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i DLG_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j DDLTCH_{t-j} + \varepsilon_t$$
$$.DLG_t = a_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i DDLTCH_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j DLG_{t-j} + \nu_t$$

حيث p=1:

- تكون العلاقة السببية من الإنفاق العام نحو معدل البطالة إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$.
- تكون العلاقة السببية من معدل البطالة نحو الإنفاق العام إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0$.

سنقوم إذا بالاختبار التالي:

$$1 \quad \begin{cases} H0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0 \\ H1: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0 \end{cases}$$
$$2 \quad \begin{cases} H0: \sum_{i=1}^{p} \lambda_i = 0 \\ H1: \sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المحصل عليها باستعمال نفس البرنامج دائما (الملحق28) نستنتج مايلي:

- ليست هناك سببية بمفهوم Granger من الانفاق العام نحو البطالة، بحيث كانت : $F_c=1.625$ أما القيمة الحرجة المجدولة $F_{t(1,22)}=4.30$ و منه فإن: $F_c < F_t$ و أيضا ($Prob=0.202>0.05$) ما يعني أن الفرضية الصفرية مقبولة.
- هناك سببية بمفهوم Granger من البطالة نحو الانفاق العام ، بحيث كانت : $F_c=7.034$ أما القيمة الحرجة المجدولة $F_{t(1,22)}=4.30$ و منه فإن: $F_c > F_t$ و أيضا ($Prob=0.008<0.05$) و منه رفض الفرضية الصفرية.

7-تحليل دوال الاستجابة:

كما قلنا من قبل فإن دوال الاستجابة تتميز بكونها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة بين المتغيرات حيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عند حدوث الصدمة في الأخطاء.أما في بحثنا هذا فسنرى رد فعل و تأثر معدل البطالة في حالة حدوث صدمة في الإنفاق العام.

يمكن شرح النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 المبينة في الملحق(29)كما يلي:

- عند إحداث صدمة عشوائية (تجديدة) على خطأ الإنفاق العام بوحدة واحدة في الزمن(**t**) ، فإن معدل البطالة تكون له استجابة سالبة (**δddltch=-0.024**) بعد سنة واحدة أي في الزمن (**t+1**) ، ثم استجابة موجبة (**δddltch=0.005**) بعد سنتين من الصدمة (**t+2**) ، ثم استجابة سالبة أخرى (**δddltch=-0.004**)في الزمن (**t+3**)، وهكذا سنة بعد سنة، لتشكل هذه القيم بما يعرف بدالة الاستجابة، و الشيء الملاحظ هو تناقص رد الفعل كلما ابتعدنا عن سنة حدوث الصدمة، ليتلاشى هذا الأثر في حدود السنة السادسة. وهذا من مميزات نماذج شعاع الانحدار الذاتي المستقرة. ليكون الأثر الكلي لحدوث صدمة عشوائية موجبة في الإنفاق العام هو انخفاض في معدل البطالة. وفي هذه الحالة نستطيع القول أن معدل البطالة متغيرة تابعة.
- أما في حالة حدوث صدمة موجبة في أخطاء معدل البطالة في سنة معينة فتكون الاستجابة من الإنفاق العام موجبة في نفس السنة و السنة التي تليها، ليتلاشى رد فعله في حدود السنة الخامسة التي تلي الصدمة. وقد يرجع تفسير هذه الاستجابة الموجبة للإنفاق العام إلى تدخل الدولة في حالة تسجيل ارتفاع في معدل البطالة بسياسة توسعية من شأنها رفع الطلب وخلق مناصب شغل جديدة.

8-تحليل التباين: إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة نصيب أو مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ، والنتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الملحق (30) ويمكن قراءتها كما يلي:

- تباين خطأ تنبؤ معدل البطالة مصدره 96% من التجديدات الخاصة بها (خطأ تباينه)، في حين 4% ناتجة عن تجديدات الإنفاق العام .
- تباين خطأ تنبؤ الإنفاق العام ناتج بنسبة 65 % عن تجديداته ، في حين 35% الباقية، فهي ناتجة عن تباين خطأ معدل البطالة.

المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم:

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنقوم في الفرع الأول بتقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم أما في الفرع الثاني سنقوم بدراسة السببية بين المتغيرتين لنرى اتجاه العلاقة بمفهوم Granger.

الفرع الأول:تقدير النموذج الأحسن لقياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم:

كخطوة أولى سنقوم بمشاهدة الشكل التالي الذي يمثل تغيرات التضخم بدلالة تغيرات الإنفاق الحكومي و ذلك لأخذ فكرة عن نوعية العلاقة بين المتغيرتين:

الشكل4-18: التضخم بدلالة الإنفاق العام

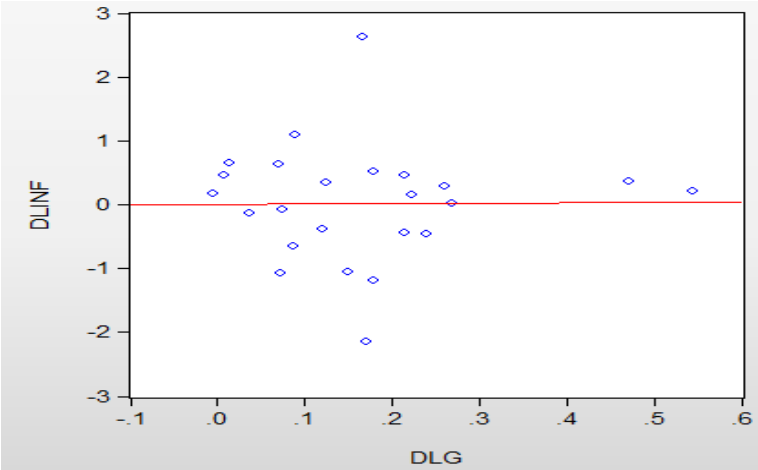

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07.

من خلال الشكل(4-18) : نلاحظ وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام و معدل التضخم و ذلك لضعف ميل الانحدار الخطي، كما أن تمثيل العلاقة بالنموذج الخطي البسيط سيكون له دلالة ضعيفة لتشتت النقاط فيما بينها.

لكن في هذه الحالة لدينا سلسلتين زمنيتين من نفس درجة التكامل ومن ثم إمكانية وجود تكامل متزامن بينهما. لذا من أجل تقدير العلاقة الصحيحة يجب القيام باختبار التكامل المشترك.وإن كان الاختبار إيجابيا، فإن نموذج تصحيح الخطأ هو النموذج الأحسن.

1– اختبار التكامل المشترك:

المرحلة الأولى: لقد وجدنا عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أن كل من سلسلة الإنفاق العام و سلسلة معدل التضخم متكاملتان من نفس الدرجة I(1) ، ما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك بينهما.

المرحل الثانية : تقدير العلاقة بين الإنفاق العام و معدل التضخم في الأجل الطويل بطريقة MCO باستعمال برنامج eviews07 أعطى العلاقة التالية (الملحق31):

$$LINF = 4.918 - 0.451*LG$$

و في هذه الحالة فإن البواقي e_t تعطى بالعلاقة: $e_t = LINF - 4.918 + 0.451*LG$

و لقبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون هذه البواقي مستقرة.

الشكل التالي يوضح دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للبواقي.

الشكل 4–19:دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للبواقي e_t

Correlogram of Residuals

Date: 06/24/14 Time: 08:26
Sample: 1988 2012
Included observations: 25

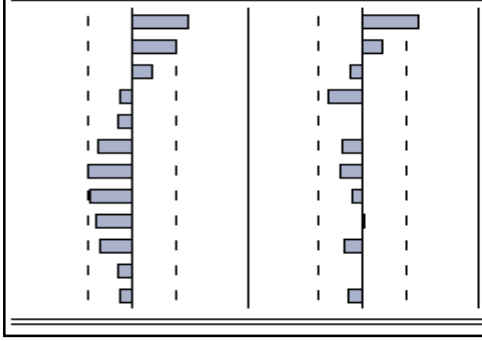

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.515	0.515	7.4567	0.006
		2	0.394	0.175	12.004	0.002
		3	0.179	-0.110	12.988	0.005
		4	-0.104	-0.305	13.337	0.010
		5	-0.133	0.007	13.938	0.016
		6	-0.312	-0.178	17.404	0.008
		7	-0.395	-0.203	23.252	0.002
		8	-0.373	-0.095	28.775	0.000
		9	-0.324	0.009	33.199	0.000
		10	-0.282	-0.156	36.783	0.000
		11	-0.126	0.003	37.543	0.000
		12	-0.106	-0.126	38.123	0.000

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال الشكل 4-19 فإن ProbQ-stst<0.05 و هو مؤشر على عدم استقرارية البواقي ، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين. وفي هذه الحالة لا يمكن تقدير نموذج ECM

2-**تقدير النموذج الخطي البسيط:** باستعمال برنامج eviews07 أعطى النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول4-18 نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط بين dlinf وdlg

Dependent Variable: DLINF
Method: Least Squares
Date: 06/24/14 Time: 07:40
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006335	0.309475	0.020471	0.9839
DLG	0.057395	1.469029	0.039070	0.9692

R-squared	0.000069	Mean dependent var	0.015836
Adjusted R-squared	-0.045382	S.D. dependent var	0.917198
S.E. of regression	0.937779	Akaike info criterion	2.789051
Sum squared resid	19.34746	Schwarz criterion	2.887222
Log likelihood	-31.46861	Hannan-Quinn criter.	2.815096
F-statistic	0.001526	Durbin-Watson stat	2.716210
Prob(F-statistic)	0.969187		

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال هذه النتائج فإن النموذج غير معنوي إحصائيا لأن pro(F-statistic)=0.96 و هي أكبر بكثير من 0.05 إضافة إلى أنR^2 =0.6% و هو ضعيف جدا، وعلى ضوء هذه النتائج سوف نلجأ إلى نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

3-تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(p) :و كخطوة أولى سنقوم بتحديد درجة تأخير النموذج

أ-**تحديد درجة تأخير النموذج:** الجدول التالي يبين قيم معياري (**AIC**) و (**SC**) لمختلف التأخيرات:

الجدول4-19: اختيار تأخير النموذج

نموذج بوجود حد ثابت		نموذج بدون حد ثابت		
SC	AIC	SC	AIC	التأخير
2,90	2,75	2,77	2,67	1
3,17	2,93	3,04	2,84	2
3,46	3,11	3,31	3,01	3
3,77	3,32	3,62	3,22	4

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 4-19 فإن VAR(1) بدون حد ثابت هو الذي يعطي أقل قيمة لمعياري أكاييك و شوارز.

ب-**تقدير النموذج:** باستعمال برنامج **Eviews07** نحصل على النموذج VAR(1) الذي يفسر أثر النفقات العامة على معدل التصخم التالي (الملحق32):

DLINF = - 0.382*DLINF(-1) + 0.007*DLG(-1)
(0.202) (0.857)

من خلال النموذج المقدر نستطيع استنتاج ما يلي:

- معدل التضخم في السنة t يفسر ويتأثر بكل من معدل التضخم والإنفاق العام للسنة الماضية (t-1).
- يرتبط معدل التضخم في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع معدل التضخم للسنة السابقة.
- يرتبط معدل التضخم في السنة (t) ارتباطا طرديا مع الإنفاق العام للسنة (t-1) بحيث أن المرونة تساوي (0.007) ، يعني هذا أنه في حالة زيادة الإنفاق العام في السنة (t) ب 1% فسيرتقب زيادة معدل التضخم في السنة (t+1) ب 0.007%، وهي زيادة ضئيلة. أي حصول ارتفاع طفيف في الأسعار.

أما الجودة الإحصائية للنموذج فقد كانت ضعيفة حيث وجدنا معامل التحديد المعدل (المصحح):

- ✓ $\bar{R}^2 = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{n} u_t^2}{\sum_{t=1}^{n} dlinf_t^2} = 0.1537$ و هذا يعني أن 15.37 بالمئة من تغيرات معدلات التضخم مفسرة بقيمها و قيم الإنفاق العام بتأخير واحد.و الباقي مفسر بالبواقي و بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يفتح المجال لدراسة أخرى، في البحث عن محددات معدل التضخم.
- ✓ النموذج في الإجمال معنوي حيث كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % ($F_c=3.53>F_{(2,23)}=3.42$)

- ج-**استقرارية النموذج:** الجدول و الشكل التاليين يوضحان قيم جذور الوحدة للنموذج .

الجدول4-20:جذور الوحدة للنموذج

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLINF DLG
Exogenous variables:
Lag specification: 1 1
Date: 06/24/14 Time: 08:11

Root	Modulus
0.753555	0.753555
-0.381773	0.381773

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

الشكل4-20:الدائرة الأحادية للنموذج

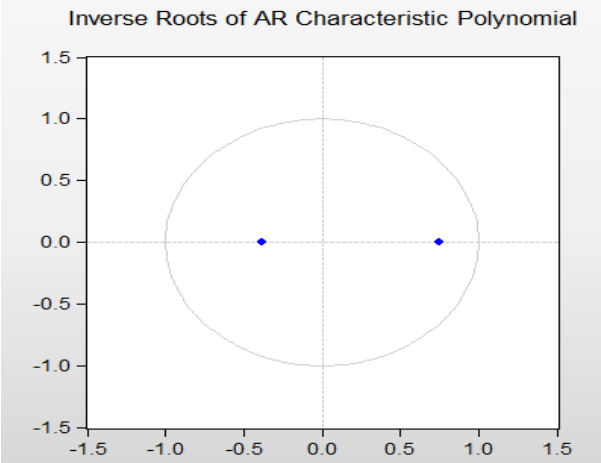

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج المحصل عليها فإن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد (تقع داخل الدائرة الأحادية) و هو دليل على استقرارية النموذج المقدر.

د-دراسة الارتباط الخطي بين الأخطاء و التوزيع الطبيعي لها:

نتائج اختبار الارتباط الخطي بين الأخطاء موضحة فيما يلي:

الجدول4-21:نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 06/24/14 Time: 08:09
Sample: 1988 2012
Included observations: 23

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.276176	0.3699
2	6.415857	0.1702
3	2.526500	0.6399
4	5.101475	0.2770
5	5.611377	0.2301
6	2.443105	0.6549
7	4.140603	0.3873
8	7.591092	0.1078
9	5.967289	0.2016
10	3.129539	0.5364

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-21) أعلاه فإن احتمالات الاختبار لمختلف التأخيرات أكبر من 5 بالمئة (Prob>0.05) ، وعليه فإن الفرضية الصفرية مقبولة، ما يعني أن الأخطاء مستقلة.

أما نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء فقد كانت كما يلي:

الجدول4-22:اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.617665	2	0.1638
2	5.228632	2	0.0732
Joint	8.846297	4	0.0651

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews07

من خلال هذه النتائج فأن إحصائية "Jarque-Bera" لجميع البواقي (3.61 و 5.22) أقل من القيمة المجدولة (8.84)، و منه قبول فرضية العدم أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

هـ-دوال الاستجابة: سنحاول في هذه النقطة تحليل رد فعل معدل التضخم و تأثره في حالة حدوث صدمة عشوائية في الإنفاق العام.

يمكن شرح النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج Eviews07 المبينة في الملحق(33)كما يلي:

- عند إحداث صدمة عشوائية (تجديدة) على خطأ الإنفاق العام بوحدة واحدة في الزمن(**t**) ، فإن معدل التضخم تكون له استجابة موجبة ضئيلة (**δdlinf=0.00103**) بعد سنة واحدة أي في الزمن (**t+1**) ، ثم استجابة موجبة أخرى أقل من الأولى (**0.00038**) بعد سنتين من الصدمة (**t+2**) ، لتشكل هذه القيم بما يعرف بدالة الاستجابة، و الشيء الملاحظ هو تناقص رد الفعل كلما ابتعدنا عن سنة حدوث الصدمة. ليكون الأثر الكلي لحدوث صدمة عشوائية موجبة في الإنفاق العام هو زيادة طفيفة في معدل التضخم.

و-تحليل تباين الخطأ: النتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الملحق (34) ويمكن قراءتها كما يلي:

- تباين خطأ تنبؤ معدل التضخم مصدره 99.99% من التجديدات الخاصة به (خطأ تباينه)، في حين تكاد تنعدم نسبة خطأ تنبؤه الناتجة عن تجديدات الإنفاق العام .

من خلال تحليل دوال الاستجابة و تحليل تباين الخطأ نستطيع اعتبار معدل التضخم في هذه الحالة متغيرة مستقلة

الفرع الثاني: السببية بين الإنفاق العام و معدل التضخم:

لدينا في هذه الحالة المعادلتين التاليتين:

$$DLINF_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i DLG_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j DLINF_{t-j} + \varepsilon_t$$
$$.DLG_t = \sum_{i=1}^{p} \lambda_i DLINF_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j DLG_{t-j} + \nu_t$$

- تكون العلاقة السببية من الإنفاق العام نحو معدل التضخم إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$
- تكون العلاقة السببية من معدل التضخم نحو الإنفاق العام إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0$

سنقوم إذا بالاختبار التالي:

$$1 \quad \begin{cases} H0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i = 0 \\ H1: \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0 \end{cases}$$
$$2 \quad \begin{cases} H0: \sum_{i=1}^{p} \lambda_i = 0 \\ H1: \sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المحصل عليها باستعمال نفس البرنامج دائما (الملحق34) نستنتج مايلي:

- ليست هناك سببية بمفهوم Granger من الانفاق العام نحو التضخم، بحيث كانت : F_c=0.0066 أما القيمة الحرجة المجدولة $F_{t(1,23)}$=4.28 و منه فإن: $F_c < F_t$ ما يعني أن الفرضية الصفرية مقبولة.
- ليست هناك سببية بمفهوم Granger من التضخم نحو الانفاق العام ، بحيث كانت : F_c=0.032 أما القيمة الحرجة المجدولة $F_{t(1,23)}$=4.28 و منه فإن: $F_c < F_t$ ما يعني أن الفرضية الصفرية مقبولة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي قياس أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم بدراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012، حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة وصفية تحليلية للمعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة، تم على إثرها استنتاج ما يلي:

- عرف الإنفاق العام الحقيقي تزايدا مستمرا من سنة لأخرى، وقد كان تطوره بعد سنة 2000 بوتيرة أسرع مما كانت عليه من قبل، كما رأينا أيضا أن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى صنفين رئيسيين وهما: نفقات التسيير التي تستحوذ على الجزء الأكبر منها، ونفقات التجهيز التي عرفت تحسنا ملحوظا بعد سنة 2000 بسبب انتعاش إيرادات النفط، ما أدى بالجزائر للتوجه إلى النفقات الاستثمارية أكثر فأكثر.
- عرفت معدلات البطالة تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 أين بلغت ذروتها بمعدل 30% و بعد ذلك عرفت انخفاضا محسوسا بسبب التدابير و الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة.
- عرف معدل التضخم تذبذبا في تطوره خلال فترة الدراسة، فتارة في زيادة و تارة أخرى في نقصان، لكن قيمه كانت دائما موجبة، ما يعني تزايد الأسعار من سنة إلى أخرى، و قد بلغ ذروته في سنة 1992 أين فاق 30% وقد يرجع ذلك إلى تحرير الأسعار.

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فقد قمنا بتقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم، وذلك باستعمال الطرق القياسية و الإحصائية، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدل البطالة بتأخير، فإذا ارتفعت النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة، يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها.
- هناك علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق العام و معدل التضخم، أي زيادة الإنفاق العام في سنة معينة تتسبب في ارتفاع طفيف في الأسعار في السنة التي تليها.
- النموذجين المقدرين مقبولين من الناحية الاقتصادية.
- ضعف جودة النموذجين، وهذا راجع لمصداقية المعطيات المستخدمة و مدى دقتها و صحتها على أرض الواقع. فهذه النماذج تبقى رهينة نوعية المعطيات المستخدمة.

- تبنى سياسة الإنفاق العام انطلاقا من عدة مؤشرات اقتصادية، من بينها معدل البطالة، حيث وجدنا علاقة سببية بمفهوم Granger من البطالة نحو الإنفاق العام، وقد رأينا إثر تحليلنا لتطور النفقات العامة أنها تزايدت بوتيرة سريعة بعد سنة 2000 أين بلغ معدل البطالة ذروته.وذلك كرد فعل للدولة للحد من هذه الظاهرة، وقد نجحت في ذلك بحيث تم خفض معدلاتها لتصل 10% في سنة2010.
- استطاعت الدولة الجزائرية بفضل سياستها التوسعية، أن توفق بين الحد من ارتفاع معدلات البطالة من جهة و الحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة من جهة أخرى، باعتبار أن الإنفاق العام لا يساهم في زيادة الأسعار إلا بنسبة ضئيلة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نقيم التجربة الجزائرية في مجال تطبيق سياسة مالية توسعية، و تقييم نجاحها و نجاعتها في الحد من ظاهرة البطالة و الحافظة على استقرار الأسعار.وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم.

من أجل ذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث للإلمام بالجانب النظري الخاص بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة، حيث خصص الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الانفاق العام و الآثار الاقتصادية له، أما الفصل الثاني و الثالث فقد خصصا لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية للتضخم و البطالة على التوالي، كما بينا فيهما أيضا الآثار الوخيمة لظاهرتي البطالة و التضخم، سواءا الاقتصادية منها، الاجتماعية و السياسية من جهة، ونظرة مختلف الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية لهتين الظاهرتين و طرق معالجتهما، و الحلول المقترحة لذلك من جهة أخرى.

أما القسم الثاني من هذا البحث فقد قمنا من خلاله بتقدير أثر النفقات العامة على كل من معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر وذلك باستعمال المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012 التي تعتبر مجال زمني لا بأس به و كافي لاستخدام الطرق القياسية و الإحصائية.

وقد تم تقسيم الفصل التطبيقي إلى مبحثين، حيث قمنا في المبحث الأول بتحليل واقع و تطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، و أوضحنا من خلاله انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة مالية توسعية خاصة بعد انتعاش إيرادات البترول في بداية الألفية الثالثة. كما رأينا تراجع معدلات البطالة في هذه الفترة بعدما بلغت ذروتها في سنة 2000 .

أما في المبحث الثاني من الفصل الرابع فقد قمنا فيه بتقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم وذلك باستعمال الطرق الإحصائية و النماذج القياسية الأنسب لذلك، بحيث قمنا في الخطوة الأولى بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب النتائج الزائفة. ثم حاولنا التدرج في استعمال الطرق القياسية لتقدير هذا الأثر أين قمنا بتقدير نموذج الانحدار الخطي باستعمال طريقة المربعات الصغرى، ثم انتقلنا إلى نماذج شعاع الانحدار الذاتي التي تعتبر الأحسن لوصف الأثر المتبادل بين المتغيرات الكلية، بعدما أثبتت النماذج الأولى عدم قدرتها على وصف هذه العلاقة. وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكإجابة للإشكالية المطروحة و فرضيات البحث، خلصنا إلى ما يلي:

- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر، حيث كانت المرونة سالبة، وقد أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة.
- توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.
- عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي
- يعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

بعد هذه النتائج المحصل عليها و من أجل تحكم أكثر في معدلي البطالة و التضخم نقترح التوصيات التالية.

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية و المساهمة في التنمية.
- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع و الخدمات.
- تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، و كذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء و ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني و تنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني و خلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد.
- تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، و ضمان شفافية أكثر.
- ربط عملية التدريب و التعليم، و تكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل.
- دعم و تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا و الحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية و الحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة و الرشيدة.

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- محددات معدل البطالة في الجزائر
- دراسة قياسية لظاهرة الإنفاق العام في الجزائر
- دراسة تحليلية قياسية لمعدلات التضخم.

المراجع

قائمة المراجع

أ–مراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب:

1– نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى2006م

2– خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الثانية 2008م

3– سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2009 م.

4– طارق الحاج، المالية العامة،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009 م.

5– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان، الطبعة الأولى 2007م

6– حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس، زياد الذيبة، المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2010م.

7– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2005م

8– احمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت، 1999م

9– عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000م

10– سهير محمود معتوق ، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، الطبعة الأولى 1989 م.

11– أحمد هني ، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991 م

12– بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2010م

13– الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية 1984م

14– عناية غازي حسين، التضحم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985م

15– مروان عطوان، مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة 1989م

16– إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد، موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999م

17– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007م

18– سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م.

19- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002م.

20- عبد الحميد عبد المطلب، أثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003م.

21- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010م.

22- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى الإصدار الثاني 2007م.

23- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى ، 1971م

24- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة الرابعة،2009م

25- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار، الجزائر 2004م.

26- إبراهيم محمود الراضي، البطالة – حلول إسلامية فعالة-، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2005م.

27- بشير معطيب، الاقتصاد الكلي، كيك للنشر، الجزائر، 2008م.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات

28- محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 1999 م.

29- قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 م

30- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010 م.

31- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، -حالة الجزائر 2001-2009-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2010م.

32- ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005م

33- خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2012م، ص95

34- عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي(1970-2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007م.

35– أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2006م.

ثالثا:الملتقيات و المداخلات

36– دادن عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث، عدد2012/10م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

37– أحمد زكان، رابح بلعباس، مداخلة بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر1973-2008

38– كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان: الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010م

39– ندوى خزعل رشاد،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية رقم 19، 2011م.

40– علاوة لعلالي، اختبار (Granger) للسببية:ما هو اتجاه العلاقة بين النقد و الدخل؟ مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد16-2007م.

ب–مراجع باللغة الأجنبية:

A–Livres :

41- OLIVIER Blanchard, DANIEL Cohen, macroéconomie(paris, 3ème édition 2004)

42- REGIS Bourbonnais, économétrie, Dunod paris, 6ème édition 2005

43- ISABELLE Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, économétrie appliquée,édition Boeck Université, bruxelles, 2ème édition 2009

B–Autres :

44- Extrait de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982).

45- ZEKANE Ahmed, dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie »,thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'Etat en sciences économiques, université d'Alger,2003.

الملاحق

الملحق 01: النفقات العامة و المؤشر العام للأسعار عند المستهلك

الوحدة: مليون دج

السنوات	المؤشر العام للأسعار عند المستهلك**	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العمومية*
1988	105,87	43 500	76 200	119 700
1989	109,32	44 300	80 200	124 500
1990	117,88	45 600	90 400	136 000
1991	125,90	74 800	158 000	232 800
1992	131,68	144 000	276 131	420 131
1993	120,52	185 210	291 417	476 627
1994	129,00	247 200	330 403	577 603
1995	129,79	285 923	473 694	759 617
1996	118,70	292 800	590 500	883 300
1997	105,70	275 700	665 200	940 900
1998	105,00	245 700	725 000	970 700
1999	102,59	265 800	768 600	1 034 400
2000	100,30	318 940	880 970	1 199 910
2001	104,20	434 060	1 037 720	1 471 780
2002	101,43	502 310	1 038 630	1 540 940
2003	104,26	567 500	1 163 420	1 730 920
2004	103,97	618 790	1 241 240	1 860 030
2005	101,38	872 540	1 232 540	2 105 080
2006	102,31	1 091 380	1 451 970	2 543 350
2007	103,67	1 552 180	1 642 730	3 194 910
2008	104,85	1 897 984	2 290 416	4 188 400
2009	105,74	1 944 550	2 255 130	4 199 680
2010	103,91	1 921 440	2 736 180	4 657 620
2011	104,52	1 974 363	3 879 206	5 853 569
2012	117,49	2 275 539	4 782 634	7 058 173

*** المصدر: وزارة المالية الجزائرية**

**** الديوان الوطني للإحصاء**

الملحق 02: نفقات التسيير حسب الفصول(2000-2012)

القطاعات	النفقات مليون دج)
التعويضات	9 252 373
وسائل التجهيز و الصيانة	1 328 975
الدين العمومي	1 525 032
منح المجاهدين	1 329 720
إعانات التسيير	2 807 152
النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية	9 389 534
نفقات التسيير	25 632 786

نفقات التجهيز حسب القطاعات (2000-2012)

القطاعات	النفقات مليون دج)
الصناعة	28 888
الفلاحة و الري	2 118 597
القطاعات المنتجة	186 287
البنى التحتية الإقتصادية و الإدارية	4 262 308
التربية و التكوين	1 283 838
البنى التحتية الإجتماعية و الثقافية	624 154
السكن	2 315 984
غير ذلك	1 491 606
المخططات البلدية للتنمية	694 810
عمليات برأس مال	2 965 104
مجموع نفقات التجهيز	15 971 576

الملحق03: تطور عدد السكان مع حصة الفرد من الإنفاق العام

السنوات	الانفاق الحقيقي (مليون دج)	*السكان في منتصف السنة	حصة الفرد من الانفاق العام
1988	113 066	23 783	4 754,08
1989	113 888	24 409	4 665,82
1990	115 369	25 022	4 610,69
1991	184 912	25 643	7 211,00
1992	319 050	26 271	12 144,59
1993	395 461	26 894	14 704,42
1994	447 764	27 496	16 284,70
1995	585 245	28 060	20 856,92
1996	744 125	28 566	26 049,32
1997	890 158	29 045	30 647,54
1998	924 486	29 507	31 331,08
1999	1 008 237	29 965	33 647,16
2000	1 196 284	30 416	39 330,75
2001	1 412 467	30 879	45 742,00
2002	1 519 215	31 357	48 449,00
2003	1 660 210	31 848	52 129,18
2004	1 788 978	32 364	55 276,80
2005	2 076 375	32 906	63 100,20
2006	2 485 815	33 481	74 245,55
2007	3 081 694	34 096	90 382,86
2008	3 994 486	34 591	115 477,62
2009	3 971 597	35 268	112 611,91
2010	4 482 228	35 978	124 582,48
2011	5 600 335	36 717	152 527,03
2012	6 007 252	37 495	160 214,75

ا*المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: الموقع الإلكتروني: www,ons,dz/-demographi-html
يوم 2014/03/29

الملحق04: معدلات البطالة

السنوات	البطالة %*
1988	21,22
1989	17,18
1990	19,66
1991	20,59
1992	23,42
1993	23,15
1994	24,30
1995	28,10
1996	28,20
1997	28,60
1998	28,00
1999	29,20
2000	30,00
2001	28,40
2002	25,70
2003	23,70
2004	17,70
2005	15,30
2006	12,30
2007	13,80
2008	11,08
2009	10,20
2010	10,00
2011	10,00
2012	11,00

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ONS

الملحق05:اختبار جذر الوحدة على السلسلة linf (النموذج الأول)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LINF

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.392194	0.3738
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.448190	0.187355	-2.392194	0.0262
C	1.271361	0.651132	1.952539	0.0643
@TREND(1988)	-0.036646	0.030201	-1.213400	0.2384

R-squared	0.214751	Mean dependent var	0.015836
Adjusted R-squared	0.139966	S.D. dependent var	0.917198
S.E. of regression	0.850591	Akaike info criterion	2.630699
Sum squared resid	15.19362	Schwarz criterion	2.777956
Log likelihood	-28.56839	Hannan-Quinn criter.	2.669766
F-statistic	2.871562	Durbin-Watson stat	2.167066
Prob(F-statistic)	0.078991		

الملحق06: اختبار جذر الوحدة على السلسلة linf (النموذج الثاني)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LINF

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.044754	0.2671
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.321569	0.157265	-2.044754	0.0530
C	0.587996	0.330290	1.780239	0.0889

R-squared	0.159697	Mean dependent var	0.015836
Adjusted R-squared	0.121501	S.D. dependent var	0.917198
S.E. of regression	0.859674	Akaike info criterion	2.615128
Sum squared resid	16.25887	Schwarz criterion	2.713299
Log likelihood	-29.38154	Hannan-Quinn criter.	2.641173
F-statistic	4.181019	Durbin-Watson stat	2.317052
Prob(F-statistic)	0.053026		

الملحق07: اختبار جذر الوحدة على السلسلة linf (النموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LINF

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.727885	0.3901
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.064000	0.087926	-0.727885	0.4747
D(LINF(-1))	-0.351163	0.204751	-1.715071	0.1011

R-squared	0.165263	Mean dependent var	-0.003587
Adjusted R-squared	0.125514	S.D. dependent var	0.932752
S.E. of regression	0.872253	Akaike info criterion	2.647467
Sum squared resid	15.97733	Schwarz criterion	2.746206
Log likelihood	-28.44587	Hannan-Quinn criter.	2.672299
Durbin-Watson stat	1.955024		

الملحق08: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlinf (النموذج الأول)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLINF

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.650250	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:31
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.380388	0.207569	-6.650250	0.0000
C	-0.113415	0.414380	-0.273699	0.7871
@TREND(1988)	0.008117	0.028398	0.285833	0.7779

R-squared	0.689567	Mean dependent var	0.007738
Adjusted R-squared	0.658523	S.D. dependent var	1.545478
S.E. of regression	0.903116	Akaike info criterion	2.755175
Sum squared resid	16.31236	Schwarz criterion	2.903283
Log likelihood	-28.68452	Hannan-Quinn criter.	2.792424
F-statistic	22.21305	Durbin-Watson stat	1.982560
Prob(F-statistic)	0.000008		

الملحق09: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlinf (النموذج الثاني)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLINF

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.809713	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:35
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.381830	0.202920	-6.809713	0.0000
C	-0.007911	0.184164	-0.042958	0.9661

R-squared	0.688299	Mean dependent var	0.007738
Adjusted R-squared	0.673456	S.D. dependent var	1.545478
S.E. of regression	0.883149	Akaike info criterion	2.672295
Sum squared resid	16.37899	Schwarz criterion	2.771034
Log likelihood	-28.73140	Hannan-Quinn criter.	2.697128
F-statistic	46.37219	Durbin-Watson stat	1.971364
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق10: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlinf (النموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLINF

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.969651	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 21:39
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.381721	0.198248	-6.969651	0.0000

R-squared	0.688271	Mean dependent var	0.007738
Adjusted R-squared	0.688271	S.D. dependent var	1.545478
S.E. of regression	0.862882	Akaike info criterion	2.585427
Sum squared resid	16.38043	Schwarz criterion	2.634796
Log likelihood	-28.73241	Hannan-Quinn criter.	2.597843
Durbin-Watson stat	1.971410		

الملحق11: منحنى ودالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة ltch:

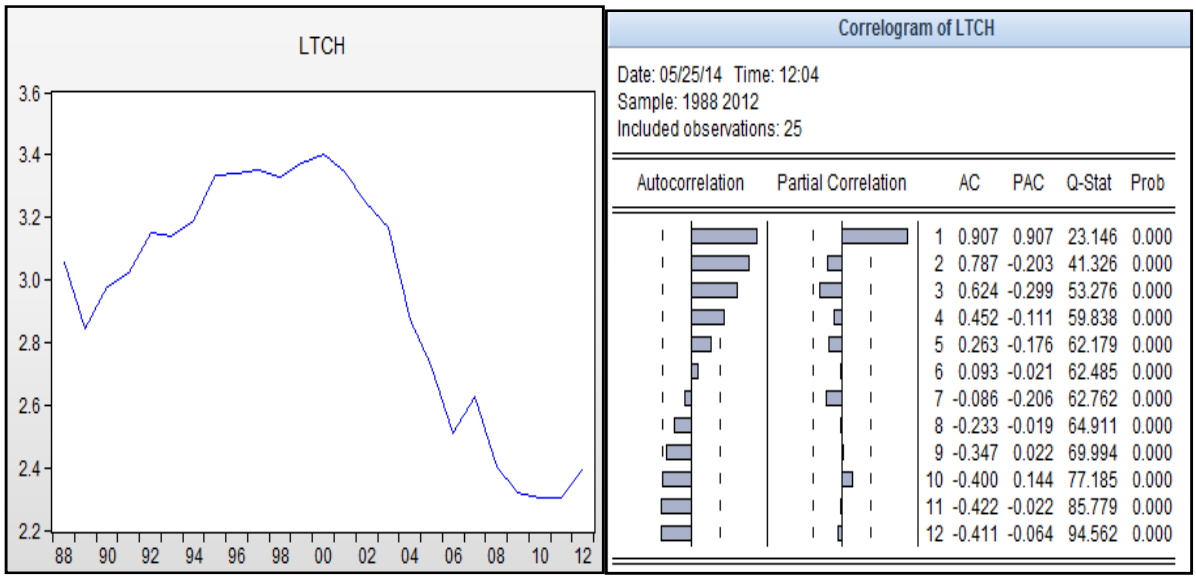

الملحق12: اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الأول)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.262618	0.8729
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/11/14 Time: 08:15
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.106077	0.084014	-1.262618	0.2206
C	0.394132	0.290021	1.358979	0.1886
@TREND(1988)	-0.008492	0.004514	-1.881040	0.0739

R-squared	0.144435	Mean dependent var	-0.027377
Adjusted R-squared	0.062953	S.D. dependent var	0.121878
S.E. of regression	0.117980	Akaike info criterion	-1.320138
Sum squared resid	0.292304	Schwarz criterion	-1.172881
Log likelihood	18.84166	Hannan-Quinn criter.	-1.281071
F-statistic	1.772596	Durbin-Watson stat	1.634685
Prob(F-statistic)	0.194381		

الملحق13: اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الثاني)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.402047	0.5625
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/11/14 Time: 08:23
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.097032	0.069207	-1.402047	0.1779
D(LTCH(-1))	0.326368	0.210107	1.553343	0.1377
D(LTCH(-2))	0.465027	0.206962	2.246927	0.0374
C	0.286215	0.212020	1.349942	0.1938

R-squared	0.291591	Mean dependent var	-0.026395
Adjusted R-squared	0.173522	S.D. dependent var	0.115784
S.E. of regression	0.105260	Akaike info criterion	-1.501798
Sum squared resid	0.199434	Schwarz criterion	-1.303427
Log likelihood	20.51978	Hannan-Quinn criter.	-1.455068
F-statistic	2.469679	Durbin-Watson stat	2.216732
Prob(F-statistic)	0.094985		

الملحق14: اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.101969	0.2374
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/11/14 Time: 08:25
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.009150	0.008303	-1.101969	0.2819

R-squared	0.000139	Mean dependent var	-0.027377
Adjusted R-squared	0.000139	S.D. dependent var	0.121878
S.E. of regression	0.121870	Akaike info criterion	-1.330951
Sum squared resid	0.341603	Schwarz criterion	-1.281865
Log likelihood	16.97141	Hannan-Quinn criter.	-1.317928
Durbin-Watson stat	1.531129		

الملحق15: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج اللأول)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLTCH

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.743687	0.0050
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/11/14 Time: 08:29
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-1.000913	0.210999	-4.743687	0.0001
C	0.080791	0.052367	1.542780	0.1386
@TREND(1988)	-0.007708	0.003787	-2.035585	0.0553

R-squared	0.529918	Mean dependent var	0.013326
Adjusted R-squared	0.482909	S.D. dependent var	0.154343
S.E. of regression	0.110987	Akaike info criterion	-1.437704
Sum squared resid	0.246361	Schwarz criterion	-1.289596
Log likelihood	19.53359	Hannan-Quinn criter.	-1.400455
F-statistic	11.27287	Durbin-Watson stat	1.658578
Prob(F-statistic)	0.000527		

الملحق16: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج الثاني)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLTCH

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.000761	0.0057
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/11/14 Time: 08:31
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-0.833938	0.208445	-4.000761	0.0006
C	-0.013953	0.025734	-0.542193	0.5934

R-squared	0.432526	Mean dependent var	0.013326
Adjusted R-squared	0.405503	S.D. dependent var	0.154343
S.E. of regression	0.119004	Akaike info criterion	-1.336373
Sum squared resid	0.297402	Schwarz criterion	-1.237634
Log likelihood	17.36829	Hannan-Quinn criter.	-1.311541
F-statistic	16.00609	Durbin-Watson stat	1.736397
Prob(F-statistic)	0.000649		

الملحق17: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLTCH

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.702093	0.0836
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/12/14 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-0.404304	0.237533	-1.702093	0.1042
D(DLTCH(-1))	-0.358559	0.182361	-1.966204	0.0633

R-squared	0.454164	Mean dependent var	-0.001797
Adjusted R-squared	0.426872	S.D. dependent var	0.139447
S.E. of regression	0.105568	Akaike info criterion	-1.572409
Sum squared resid	0.222893	Schwarz criterion	-1.473223
Log likelihood	19.29649	Hannan-Quinn criter.	-1.549043
Durbin-Watson stat	2.004262		

الملحق18: اختبار جذر الوحدة على السلسلة **ddltch** (النموذج الأول)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DDLTCH

Null Hypothesis: DDLTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.612609	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/12/14 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDLTCH(-1)	-1.536707	0.159864	-9.612609	0.0000
C	-0.030076	0.057719	-0.521067	0.6083
@TREND(1988)	0.002476	0.003863	0.641052	0.5291

R-squared	0.832389	Mean dependent var	-0.011397
Adjusted R-squared	0.814746	S.D. dependent var	0.266255
S.E. of regression	0.114599	Akaike info criterion	-1.368631
Sum squared resid	0.249526	Schwarz criterion	-1.219853
Log likelihood	18.05494	Hannan-Quinn criter.	-1.333583
F-statistic	47.17898	Durbin-Watson stat	2.232207
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق19: اختبار جذر الوحدة على السلسلة **ddltch** (النموذج الثاني)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DDLTCH

Null Hypothesis: DDLTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.838595	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/12/14 Time: 19:10
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDLTCH(-1)	-1.544736	0.157008	-9.838595	0.0000
C	0.003433	0.024117	0.142330	0.8882

R-squared	0.828764	Mean dependent var	-0.011397
Adjusted R-squared	0.820202	S.D. dependent var	0.266255
S.E. of regression	0.112899	Akaike info criterion	-1.438142
Sum squared resid	0.254923	Schwarz criterion	-1.338956
Log likelihood	17.81956	Hannan-Quinn criter.	-1.414777
F-statistic	96.79796	Durbin-Watson stat	2.166345
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق20: اختبار جذر الوحدة على السلسلة **ddltch** (النموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DDLTCH

Null Hypothesis: DDLTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.08707	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDLTCH)
Method: Least Squares
Date: 06/12/14 Time: 19:13
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDLTCH(-1)	-1.543340	0.153002	-10.08707	0.0000

R-squared	0.828591	Mean dependent var	-0.011397
Adjusted R-squared	0.828591	S.D. dependent var	0.266255
S.E. of regression	0.110234	Akaike info criterion	-1.528039
Sum squared resid	0.255181	Schwarz criterion	-1.478446
Log likelihood	17.80843	Hannan-Quinn criter.	-1.516356
Durbin-Watson stat	2.167274		

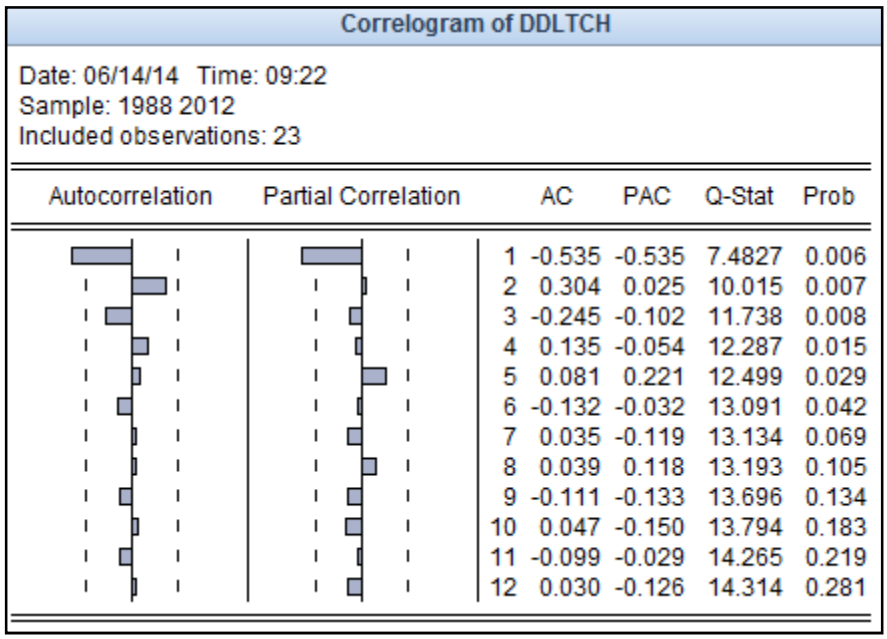
Correlogram of DDLTCH
Date: 06/14/14 Time: 09:22
Sample: 1988 2012
Included observations: 23
Autocorrelation
Partial Correlation
AC PAC Q-Stat Prob
1 -0.535 -0.535 7.4827 0.006
2 0.304 0.025 10.015 0.007
3 -0.245 -0.102 11.738 0.008
4 0.135 -0.054 12.287 0.015
5 0.081 0.221 12.499 0.029
6 -0.132 -0.032 13.091 0.042
7 0.035 -0.119 13.134 0.069
8 0.039 0.118 13.193 0.105
9 -0.111 -0.133 13.696 0.134
10 0.047 -0.150 13.794 0.183
11 -0.099 -0.029 14.265 0.219
12 0.030 -0.126 14.314 0.281

الملحق 21 : منحنى و دالة الارتباط و الارتباط الجزئي للسلسلة lg:

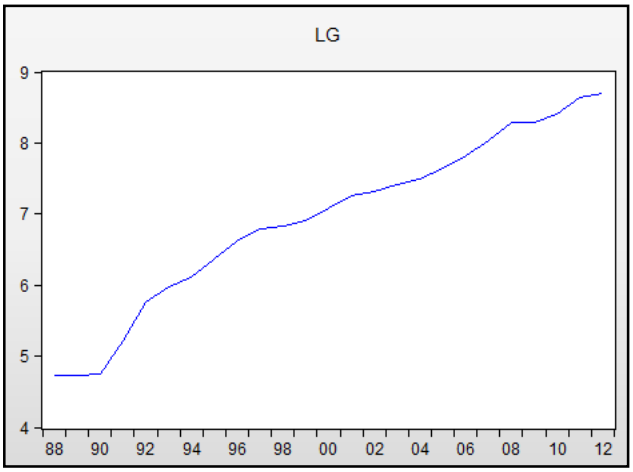

Correlogram of LG

Date: 06/11/14 Time: 09:09
Sample: 1988 2012
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.874	0.874	21.498	0.000
		2	0.730	-0.145	37.150	0.000
		3	0.583	-0.092	47.583	0.000
		4	0.455	-0.007	54.252	0.000
		5	0.345	-0.025	58.261	0.000
		6	0.246	-0.044	60.403	0.000
		7	0.154	-0.053	61.293	0.000
		8	0.079	-0.010	61.539	0.000
		9	0.016	-0.027	61.550	0.000
		10	-0.042	-0.057	61.631	0.000
		11	-0.104	-0.081	62.149	0.000
		12	-0.165	-0.069	63.562	0.000

الملحق 22 : اختبار جذر الوحدة على السلسلة lg(النموذج الأول):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LG

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.466423	0.8129
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 09:05
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG(-1)	-0.174984	0.119327	-1.466423	0.1573
C	1.060326	0.573308	1.849487	0.0785
@TREND(1988)	0.024354	0.020124	1.210194	0.2397

R-squared	0.147709	Mean dependent var	0.165531
Adjusted R-squared	0.066539	S.D. dependent var	0.133109
S.E. of regression	0.128604	Akaike info criterion	-1.147690
Sum squared resid	0.347319	Schwarz criterion	-1.000433
Log likelihood	16.77228	Hannan-Quinn criter.	-1.108623
F-statistic	1.819742	Durbin-Watson stat	1.282453
Prob(F-statistic)	0.186711		

الملحق 23 : اختبار جذر الوحدة على السلسلة lg (النموذج الثاني):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LG

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.459431	0.5363
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 09:06
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG(-1)	-0.033162	0.022723	-1.459431	0.1586
C	0.392804	0.157970	2.486572	0.0210

R-squared	0.088270	Mean dependent var	0.165531
Adjusted R-squared	0.046827	S.D. dependent var	0.133109
S.E. of regression	0.129955	Akaike info criterion	-1.163606
Sum squared resid	0.371541	Schwarz criterion	-1.065435
Log likelihood	15.96327	Hannan-Quinn criter.	-1.137561
F-statistic	2.129938	Durbin-Watson stat	1.374971
Prob(F-statistic)	0.158579		

الملحق 24 : اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlg (النموذج الأول):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLG

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.728518	0.0406
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLG)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 08:52
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLG(-1)	-0.746656	0.200255	-3.728518	0.0013
C	0.208596	0.072210	2.888760	0.0091
@TREND(1988)	-0.006090	0.003971	-1.533457	0.1408

R-squared	0.420315	Mean dependent var	0.002735
Adjusted R-squared	0.362347	S.D. dependent var	0.154748
S.E. of regression	0.123572	Akaike info criterion	-1.222885
Sum squared resid	0.305398	Schwarz criterion	-1.074778
Log likelihood	17.06318	Hannan-Quinn criter.	-1.185637
F-statistic	7.250761	Durbin-Watson stat	1.856196
Prob(F-statistic)	0.004285		

الملحق 25 : اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlg (النموذج الثاني):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DLG

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.378665	0.0227
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLG)
Method: Least Squares
Date: 06/10/14 Time: 08:59
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLG(-1)	-0.682742	0.202074	-3.378665	0.0028
C	0.118581	0.043385	2.733216	0.0125

R-squared	0.352159	Mean dependent var	0.002735
Adjusted R-squared	0.321310	S.D. dependent var	0.154748
S.E. of regression	0.127486	Akaike info criterion	-1.198681
Sum squared resid	0.341306	Schwarz criterion	-1.099943
Log likelihood	15.78483	Hannan-Quinn criter.	-1.173849
F-statistic	11.41538	Durbin-Watson stat	1.717226
Prob(F-statistic)	0.002837		

Correlogram of DLG

Date: 06/13/14 Time: 18:40
Sample: 1988 2012
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.311	0.311	2.6321	0.105
		2	-0.307	-0.447	5.2977	0.071
		3	-0.096	0.251	5.5704	0.134
		4	0.138	-0.086	6.1653	0.187
		5	0.081	0.089	6.3782	0.271
		6	-0.159	-0.233	7.2529	0.298
		7	-0.202	0.006	8.7450	0.271
		8	-0.031	-0.097	8.7825	0.361
		9	0.024	-0.022	8.8066	0.455
		10	-0.032	-0.034	8.8535	0.546
		11	-0.074	-0.047	9.1172	0.611
		12	-0.086	-0.096	9.5008	0.660

الملحق26:نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط.

Dependent Variable: DDLTCH
Method: Least Squares
Date: 06/12/14 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.054901	0.053871	1.019114	0.3197
DLG	-0.241132	0.250340	-0.963219	0.3464

R-squared	0.042311	Mean dependent var	0.013326
Adjusted R-squared	-0.003293	S.D. dependent var	0.154343
S.E. of regression	0.154597	Akaike info criterion	-0.813045
Sum squared resid	0.501907	Schwarz criterion	-0.714307
Log likelihood	11.35002	Hannan-Quinn criter.	-0.788213
F-statistic	0.927790	Durbin-Watson stat	2.774497
Prob(F-statistic)	0.346399		

الملحق27:نتائج تقدير نموذج var(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/12/14 Time: 19:29
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDLTCH	DLG
DDLTCH(-1)	-0.582902	0.421827
	(0.15748)	(0.15905)
	[-3.70142]	[2.65219]
DLG(-1)	-0.237202	0.362501
	(0.18605)	(0.18791)
	[-1.27490]	[1.92915]
C	0.045799	0.111428
	(0.04084)	(0.04125)
	[1.12129]	[2.70121]
R-squared	0.424924	0.324824
Adj. R-squared	0.364390	0.253753
Sum sq. resids	0.234834	0.239533
S.E. equation	0.111174	0.112281
F-statistic	7.019551	4.570402
Log likelihood	18.72248	18.50451
Akaike AIC	-1.429316	-1.409501
Schwarz SC	-1.280538	-1.260722
Mean dependent	-0.001797	0.179663
S.D. dependent	0.139447	0.129976

الملحق28: نتائج اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/13/14 Time: 18:10
Sample: 1988 2012
Included observations: 22

Dependent variable: DDLTCH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLG	1.625380	1	0.2023
All	1.625380	1	0.2023

Dependent variable: DLG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DDLTCH	7.034108	1	0.0080
All	7.034108	1	0.0080

الملحق29: دالة الاستجابة للبطالة عند حدوث صدمة في خطأ الانفاق العام:

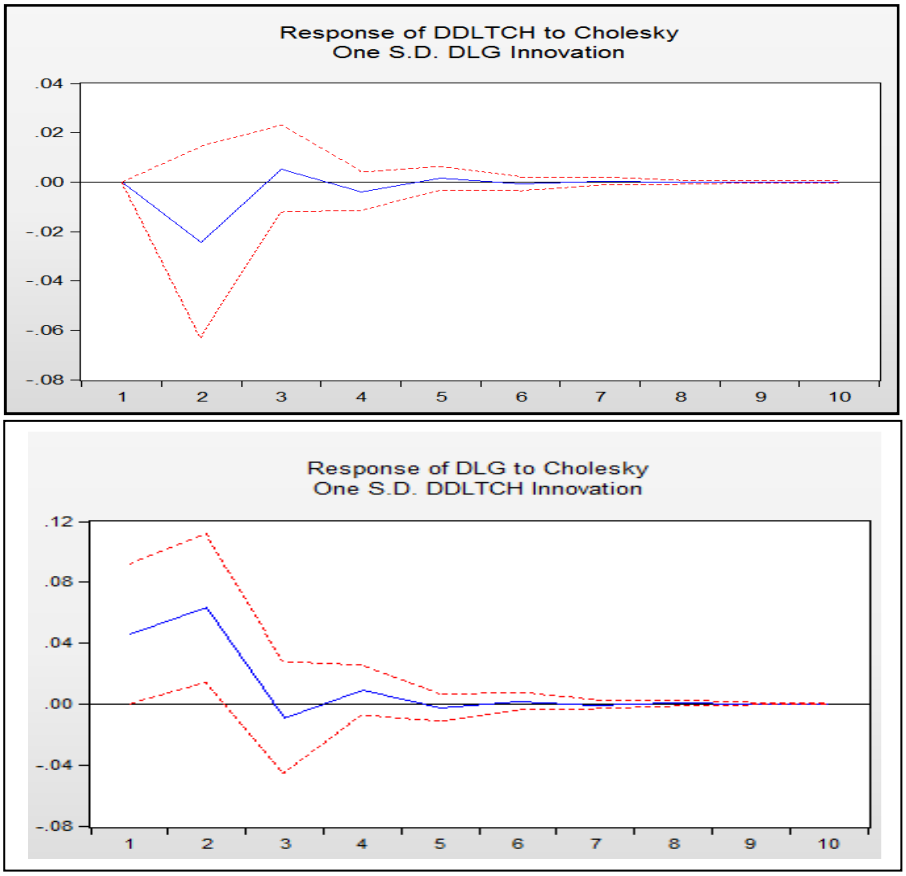

Response of DDLTCH:

Period	DDLTCH	DLG
1	0.111174	0.000000
	(0.01676)	(0.00000)
2	-0.075652	-0.024324
	(0.02434)	(0.01943)
3	0.029041	0.005361
	(0.02431)	(0.00885)
4	-0.014817	-0.003887
	(0.01800)	(0.00388)
5	0.006496	0.001453
	(0.01128)	(0.00243)
6	-0.003080	-0.000753
	(0.00678)	(0.00139)
7	0.001402	0.000328
	(0.00378)	(0.00078)
8	-0.000652	-0.000156
	(0.00207)	(0.00043)
9	0.000300	7.08E-05
	(0.00110)	(0.00023)
10	-0.000138	-3.30E-05
	(0.00058)	(0.00012)

الملحق30: تحليل تباين خطأ تنبؤ معدل البطالة

Variance Decomposition of DDLTCH:

Period	S.E.	DDLTCH	DLG
1	0.111174	100.0000	0.000000
2	0.136655	96.83176	3.168240
3	0.139809	96.82609	3.173915
4	0.140646	96.78734	3.212664
5	0.140803	96.78387	3.216135
6	0.140839	96.78264	3.217361
7	0.140846	96.78243	3.217566
8	0.140848	96.78238	3.217616
9	0.140848	96.78237	3.217626
10	0.140848	96.78237	3.217628

Variance Decomposition of DLG:

Period	S.E.	DDLTCH	DLG
1	0.112281	16.59023	83.40977
2	0.134231	33.96942	66.03058
3	0.134564	34.23902	65.76098
4	0.134910	34.51111	65.48889
5	0.134943	34.54273	65.45727
6	0.134954	34.55222	65.44778
7	0.134956	34.55393	65.44607
8	0.134956	34.55433	65.44567
9	0.134957	34.55441	65.44559
10	0.134957	34.55442	65.44558

Cholesky Ordering: DDLTCH DLG

الملحق31: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين linf و lg

Dependent Variable: LINF
Method: Least Squares
Date: 06/24/14 Time: 08:19
Sample: 1988 2012
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.918248	1.164143	4.224781	0.0003
LG	-0.450998	0.165588	-2.723612	0.0121

R-squared	0.243870	Mean dependent var	1.794084
Adjusted R-squared	0.210995	S.D. dependent var	1.118277
S.E. of regression	0.993320	Akaike info criterion	2.901091
Sum squared resid	22.69374	Schwarz criterion	2.998601
Log likelihood	-34.26363	Hannan-Quinn criter.	2.928136
F-statistic	7.418064	Durbin-Watson stat	0.865847
Prob(F-statistic)	0.012111		

الملحق32: نتائج تقدير نموذج var(1) :

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/24/14 Time: 09:13
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLINF	DLG
DLINF(-1)	-0.381736	0.006083
	(0.20292)	(0.03408)
	[-1.88120]	[0.17850]
DLG(-1)	0.006957	0.753518
	(0.85778)	(0.14406)
	[0.00811]	[5.23058]
R-squared	0.144206	-0.211482
Adj. R-squared	0.103454	-0.269172
Sum sq. resids	16.38038	0.462020
S.E. equation	0.883186	0.148327
F-statistic	3.538611	-3.665863
Log likelihood	-28.73237	12.30230
Akaike AIC	2.672380	-0.895852
Schwarz SC	2.771119	-0.797114
Mean dependent	-0.003587	0.172413
S.D. dependent	0.932752	0.131662

الملحق33:استجابة معدل للتضخم للصدمة في الإنفاق العام:

Response of DLINF: Period	DLINF	DLG
1	0.883186	0.000000
	(0.13022)	(0.00000)
2	-0.337094	0.001031
	(0.18603)	(0.12708)
3	0.128756	0.000383
	(0.13835)	(0.04725)
4	-0.049109	0.000439
	(0.07872)	(0.05414)
5	0.018784	0.000273
	(0.04017)	(0.03373)
6	-0.007144	0.000228
	(0.01914)	(0.02812)
7	0.002748	0.000163
	(0.00893)	(0.02016)
8	-0.001034	0.000126
	(0.00405)	(0.01559)
9	0.000406	9.40E-05
	(0.00196)	(0.01160)
10	-0.000146	7.13E-05
	(0.00100)	(0.00880)

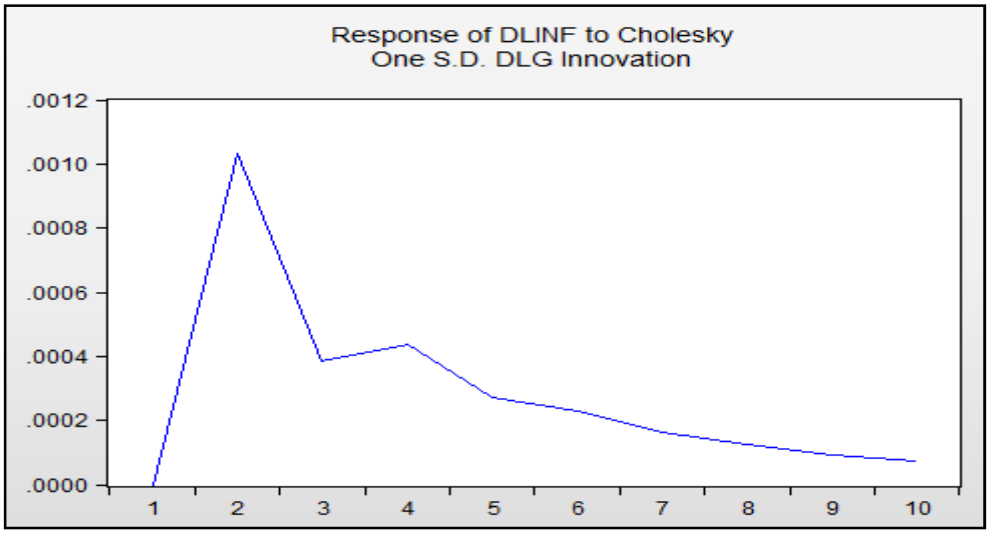

الملحق34: تحليل تباين خطأ التضخم:

Variance Decomposition of DLINF: Period	S.E.	DLINF	DLG
1	0.883186	100.0000	0.000000
2	0.945331	99.99988	0.000119
3	0.954060	99.99987	0.000133
4	0.955323	99.99985	0.000154
5	0.955508	99.99984	0.000162
6	0.955534	99.99983	0.000167
7	0.955538	99.99983	0.000170
8	0.955539	99.99983	0.000172
9	0.955539	99.99983	0.000173
10	0.955539	99.99983	0.000174

الملحق35: اختبار السببية بين التضخم و الانفاق العام

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/24/14 Time: 10:44
Sample: 1988 2012
Included observations: 23

Dependent variable: DLINF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLG	6.58E-05	1	0.9935
All	6.58E-05	1	0.9935

Dependent variable: DLG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLINF	0.031861	1	0.8583
All	0.031861	1	0.8583